صوت النساء

٢٩ September NO ٣٣٣

٢٩ أيلول العدد ٣٣٣

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المرأة المجتمع

2011

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

خذوا أرضي أمي بالسيف
لكنني لن أوقع باسمي
على بيع شبر من الشوك
حول حقول الذرة.

محمود درويش

صور العدد بعدسة: عصام الريماوي

الإفتتاحية

لنا هدف واحد أن نكون وسنكون

قرار منظمة التحرير الفلسطينية الذهاب إلى الامم المتحدة من أجل الحصول على اعتراف بالدولة الفلسطينية كاملة العضوية، أثار نقاشاً على الصعيد الوطني، الاقليمي والدولي. وكان هناك من أيد الخطة ومن انتقدها، ومن ذهب إلى تحليلها من الناحية القانونية. وعلى الصعيد الوطني/ المحلي كان التأييد لهذه الخطوة واضحاً، قبل اجتماع الامم المتحدة، خلاله وبعده.

لهذه الخطوة عدة معاني، فمثلاً قد تعني أن الشعب الفلسطيني من خلال قرار منظمة التحرير الفلسطينية، يريد تذكير العالم أن الربيع العربي في خطر إذا لم تحل القضية الفلسطينية، أي أن أي تغيير في الدول العربية لن يكون تغييراً ثانياً ومستقراً، طالما بقي الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. قد تعني هذه الخطوة أيضاً إعادة تذكير العالم بأسره بوجود شعب تحت الاحتلال. وقد تعني أيضاً أهمية وضع القضية الفلسطينية في البرامج الحكومية والعالمية، لما يحمله وجود الاحتلال من تحديات أخلاقية، حقوقية وسياسية على البشرية جميعها. كما أنها أعادت إلى أذهان المعظم، أن إصرار الشعب الفلسطيني كالجبل، لن يتزحزح. هذا كله جاء خلال خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عباس في الأمم المتحدة. في مثل هذه اللحظات، ينبض قلب المرأة الفلسطينية مرتين، ويعمل عقلها أيضاً بفكرتين متلازمتين: مرة عندما يكون لديها شعور الفخر بشعبها، ولديها القدرة أن تشارك، تنظم وتبادر في تنظيم الاحتفالات، الندوات، والمسيرات تأييداً لهذه الخطوة التاريخية. ومرة أخرى عندما يأتي السؤال القديم الجديد إلى ذهنها: ما هي حقوقي في هذه الدولة القادمة، وكيف سيكون وضعي فيها؟.

لا يتوقف الأمر عند وجود الدولة أو عدم وجودها، عند الاعتراف بهذه الدولة أو عدم الاعتراف بها، ولكن في مثل هذه المناسبات يصبح السؤال ملحاً، وتصبح ضرورة إرساء الأسس والمبادىء لهذه الحقوق أكبر. أي أن شكل أي دولة فلسطينية قادمة، سواء جاءت من خلال قرار الأمم المتحدة، أو من خلال مقاومتنا للاحتلال، يجب أن لا تأتي بدون أن يكون هناك عمل جدي على إحقاق وحماية الحقوق.

ونحن النساء نرى أن هذا لن يتم إلا باتخاذ قرارات جريئة تساهم في وصول المرأة إلى مواقع صنع القرار، وتساهم بوجود تشريعات وسياست تحمي الأسرة من العنف، وتعمل على تحسين وضع النساء داخل الأحزاب، وتعمل على تحسين صورة المرأة في الإعلام، وغيرها من المهمات التي لم تتم حتى الآن. القصد هنا، هو أن علينا الكثير من المهمات العالقة، المطلوب العمل عليها بجدية أكثر، حتى نحضر لهذه الدولة التي ستأتي. نعلم ونؤمن بأنها ستأتي من خلال قرار الأمم المتحدة، أو من خلال مقاومة منظمة، أو من خلال تغييرات غير مرئية حتى الآن في أفق المنطقة، قد تجعل قيام الدولة الفلسطينية أمر حتمي، ستأتي لا محال. ولهذا على السلطة الفلسطينية، وعلى المؤسسات المختلفة أن تضع قضية حقوق المرأة في رأس برامجها، من أجل أن تؤثر على المجتمع ككل، فللمرأة القدرة على التأثير على المجتمع.

عندما قال الرئيس في كلمة الجملة التالية: «وأقول لهم دعونا نبني مستقبلاً لأطفالنا، تتمحور فيه الحرية والازدهار»، قد يعني للبعض أن الحرية والازدهار لن يأتيا، إذا جاءت الدولة والنساء فيها دون حقوق، دون حماية ودون تشريعات تحمي هذه الحقوق. وفعلاً إننا نؤمن بما قاله شاعرنا محمود درويش: «وافقون هنا، قاعدون هنا، دائمون هنا، خالدون هنا، لنا هدف واحد ... واحد... واحد... أن نكون.. وسنكون».

طاقم شؤون المرأة

جانب من مشاركة نسوية لدعم استحقاق الدولة

إضاءات نسوية

لهذه الأسباب نسعى للحصول على عضوية الأمم المتحدة

وليد ظاهر
المكتب الصحفي الفلسطيني - الدنمارك

حصول دولة فلسطين على استقلالها في حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، على عضوية الأمم المتحدة، قد لا يعني الاستقلال الفلسطيني الناجز، فالاحتلال والاستيطان وهدم البيوت وتهجير السكان والإملاءات والحصار والإغلاق، سوف تستمر في اليوم التالي لعضوية فلسطين، ولكن ما الذي سيتغير في اليوم التالي لحصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة؟

أولاً ستكون دولة فلسطين في حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، بمكانة دولة تحت الاحتلال من قبل دولة أخرى عضو في الأمم المتحدة، تقوم بالاحتلال وهي إسرائيل ، بما يؤدي إلى تطبيق بنود ميثاق جنيف الرابع لعام ١٩٤٩، وعدم تمكن أي مسؤول إسرائيلي من الحديث عن هذه الأرض، وكأنها أرض متنازع عليها.

ثانياً إن مرجعية المفاوضات النهائية، ستتمحور بعد العضوية، حول الجدول الزمني والتدريجي للانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، والترتيبات الأمنية والطرف الثالث.

ثالثاً سيقول الشعب الفلسطيني أن حقه في تقرير المصير لا يساوم عليه أحد، ولا يمكن أن يرهن بيد سلطة الاحتلال، إسرائيل، لأن حق تقرير المصير هو حق للشعوب وحدها، والذين يتحدثون عن المفاوضات باعتبارها الخيار الوحيد، الذي يؤدي إلى حل الدولتين، إنما يقولون أن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، سيكون رهينة بيد المحتل الإسرائيلي، وهذا غير جائز قانونياً، وحصول فلسطين على العضوية، سيعني التأكيد على هذا المبدأ.

رابعاً تستطيع دولة فلسطين، العضو في الأمم المتحدة، أن تحصل على العضوية الكاملة في كافة المنظمات الدولية المتخصصة، وبما يشمل (اليونسكو) ومنظمة الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية، وأيضا محكمة الجنايات الدولية، وهنا وحول هذه النقطة تحديداً، تكمن المعارضة الإسرائيلية-الأميركية في موضوع العضوية، فإسرائيل لا تريد، كسلطة احتلال، أن تكون موضع مساءلة، وإنما تريد الاستمرار بالإغتيالات والإقتحامات والإعتقالات والحصار والإغلاق وهدم البيوت وإرتكاب جرائم الحرب، دون حسيب أو رقيب. وعندما تصبح فلسطين عضواً في محكمة الجنايات الدولية، تكون ممارسات إسرائيل تحت المساءلة.

خامساً ستكون هناك مسؤوليات وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، حول الدولة الزميلة الواقعة تحت الاحتلال من قبل دولة أخرى، عضو قائم بالاحتلال.

سادساً إذا ما نظرنا إلى مكانة الأسير الفلسطيني قانونياً منذ العام ١٩٦٧ وحتى الآن، فإننا لا نجد له مكانة، ولكن عندما تصبح فلسطين عضواً، سيكون بالإمكان إجراء الدراسات القانونية، التي ستؤهل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتحديد مكانة الأسير الفلسطيني، على أنه أسير حرب، وأن الأسرى الفلسطينيين هم أسرى حرب.

إننا لا نحاول المبالغة في أهمية العضوية في اليوم التالي، ولكن في نفس الوقت، يجب عدم التقليل من هذه الأهمية، فهذا أولاً وأساساً حق فلسطيني، وحق لفلسطين اكتسب عام ١٩٢٢، عندما وضعت فلسطين من قبل عصبة الأمم تحت الإنتداب البريطاني بمكانة (أ) ، أي الأقرب إلى الاستقلال والسيادة الكاملة، ومنحت فلسطين شهادة ميلاد من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ بالقرار ١٨١.

وللأصوات الحريصة التي تدعو إلى الحفاظ على منظمة التحرير وقضية اللاجئين نقول: إن القيادة الفلسطينية لا تتوجه إلى الأمم المتحدة لإعلان الاستقلال، أو الإعتراف بدولة فلسطين، فإعلان الاستقلال تم عام ١٩٨٨ من أعلى هيئة تشريعية فلسطينية، وهي المجلس الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هي صاحبة الولاية السياسية والاقتصادية والقانونية والوظيفية للشعب الفلسطيني، أياً كان مكان تواجده، وهي أيضاً صاحبة الولاية التفاوضية، وهذا لن يتغير، بل سيتعزز، بحيث تكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي الحكومة الفلسطينية، والمجلس الوطني الفلسطيني هو برلمان دولة فلسطين. أما على صعيد قضية اللاجئين، فهي قضية محفوظة لمفاوضات الوضع النهائي، أسوة بالقدس والحدود والمياه والأمن والأسرى، ولن يجحف ذلك بحق الشعب الفلسطيني في المطالبة بحل كافة قضايا الوضع النهائي، وعلى رأسها قضية اللاجئين، استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وقرار ١٩٤.

مرة أخرى، نحن لا نحاول المبالغة في حصول فلسطين على عضوية الأمم المتحدة، ولكن يؤسفنا أن البعض يحاول التقليل من أهمية هذه الخطوة والتشكيك فيها، ويعتبرها قفزة في الهواء. فإننا نقول لكل هؤلاء: قدروا الحاجة لكسر الاستراتيجية الإسرائيلية، المتمثلة في إبقاء الوضع على ما هو عليه، وعدم تغيير الأمور، وتنصيب إسرائيل نفسها كمصدر للسلطات على الشعب الفلسطيني، وتفريغ السلطة الفلسطينية، التي ولدت لنقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال، عن أي ولاية قانونية، سياسية وأمنية، فهذا الواقع لا يمكن قبوله، وبالتالي فإن عضوية فلسطين في الأمم المتحدة، هي ليست النهاية، وإنما البداية، والتي تبدأ بأمر أساسي، ألا وهو عدم قبول استمرار الأوضاع على ما هي عليه.

وأخيرا نقول: إن الذهاب إلى الأمم المتحدة لطلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في حدود ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، هي ليست الاستراتيجية الفلسطينية، وإنما جزء وخطوة من هذه الاستراتيجية المتمثلة بإعادة فلسطين في حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية إلى خارطة الجغرافيا، وعلى ذلك فإن الشعب الفلسطيني يجب أن يتحدث بلسان واحد، وعندما يقدم طلب العضوية، فإن على الشعب الفلسطيني، أياً كان مكان تواجده في القارات الست، أن يحمل علم فلسطين، وأن ينزل إلى الشوارع سلمياً، وعلى كل فلسطيني أن يسأل نفسه سؤال: ما الذي استطيع أن أقدمه، بهدف إعادة فلسطين إلى خارطة الجغرافيا، وابسط الإيمان، أنه في أي مكان في العالم، أن يكون مع الفلسطيني ١٠ أصدقاء، بل ١٠٠ صديق، بل ١٠٠٠ صديق، يرفعون علم فلسطين، فحقيقة عودة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية في حدود ١٩٦٧، أصبحت مسألة وقت.

كنا نتمنى أن نذهب إلى الأمم المتحدة وقد انتهى الإنقسام، نذهب موحدين، الضفة والقدس وقطاع غزة كوحدة جغرافية واحدة، حماس وفتح والجبهة الشعبية وكل فصائل العمل السياسي الفلسطيني، وعلى أي حال، يجب أن لا تفشل المصالحة الفلسطينية، ويجب أن يتم التركيز عليها، فباعتقادنا أن الخطوة الأولى بعد التأكيد على الذهاب إلى الأمم المتحدة للحصول العضوية الكاملة، يجب أن تكون توقيع إتفاق المصالحة، ولا مصلحة عليا فلسطينية اليوم أهم من المصالحة الفلسطينية، ومن تأكيد خطوة إعادة فلسطين الى خارطة الجغرافيا، كخطوة متواضعة أولى تعتبر بداية، وهي الحصول على عضوية فلسطين في حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

نحن ندرك أن القيادة الفلسطينية الآن ترتكز إلى دعم عربي كامل، وترتكز إلى دعم منظمة دول عدم الانحياز والاتحاد الافريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي والدول الأفريقية، وأمريكا اللاتينية والدول الآسيوية، وندرك أيضاً أن القيادة الفلسطينية في منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس محمود عباس، يبذلون كل جهد ممكن للحفاظ على صداقة أوروبا وأميركا، وتجنب تحول المساعي الفلسطينية للحصول على العضوية في الأمم المتحدة، إلى سبب للخلاف والنزاع، خصوصاً أن أوروبا وأميركا أعلنتا أكثر من مرة تاييدهما لحل الدولتين واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن الرئيس اوباما، أعلن بكل صراحة ووضوح قبل نحو عام، من على منبر الامم المتحدة، أنه يتمنى أن يرى مقعداً لدولة فلسطين بين مقاعد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

خلال مسيرة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية

الفلسطينيات يؤكدن على حق الشعب الفلسطيني بالدولة

صوت النساء وعن وكالات

أكدت مئات النسوة، على دعم المرأة الفلسطينية لتوجه القيادة الفلسطينية لنيل عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة، جاء ذلك خلال مسيرة سلمية شاركت فيها عشرات النسوة بالقرب من حاجز قلنديا العسكري جنوب رام الله، تأييداً لتوجه القيادة إلى الأمم المتحدة للمطالبة بعضوية كاملة لفلسطين، وتزامنت هذه المسيرة مع مسيرة أخرى، انطلقت من الجانب الآخر للحاجز، لإسرائيليات مؤيدات للسلام، واللواتي مُنعن من عبور الحاجز للانضمام للمسيرة، وطالبن بسقوط الاحتلال والاستيطان، وبالاعتراف بدولة فلسطينية في الأمم المتحدة.

ريما نزال عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، أشارت إلى أن قوات الاحتلال منعت عشرات الحافلات التي تقل ناشطات نسويات من مناطق شمال الضفة وجنوبها أيضاً، من الوصول إلى حاجز قلنديا، بعد احتجاز حافلاتهن على الحواجز العسكرية باتجاه القدس. وأوضحت نزال، أن نحو ألف امرأة من حركة النساء الديمقراطيات الإسرائيليات، منعن أيضاً من وصول حاجز قلنديا، للمشاركة في المسيرة النسوية لدعم استحقاق أيلول، حيث اكتفين بتنفيذ وقفة احتجاجية داخل مدينة القدس.

وقالت نزال، أن مسيرة قلنديا تعد انطلاقة لسلسة فعاليات نسوية ينظمها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، من أجل دعم الحصول على عضوية لفلسطين في الأمم المتحدة، وسيكون من ضمنها توجه النساء للمشاركة في الفعاليات المناهضة للاستيطان والجدار.

ختام السعافين، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قالت: «المسيرة تهدف إلى توجيه رسالة إلى العالم، بأن الشعب الفلسطيني سيواجه الاحتلال حتى إحقاق الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني وتقرير مصيره، وإقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس».

وأضافت السعافين: «إننا هنا لنقول للعالم إنه مسؤول عن تحقيق عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، على طريق تحمل مسؤولياته الكاملة تجاه القضية الفلسطينية، ولا يعقل أن يبقى الشعب الفلسطيني الشعب الوحيد الذي لا يزال تحت الاحتلال، تحت نظر الأمم المتحدة، وعليها أن تتحمل مسؤولياتها، وعلى أمريكا أن ترفع يديها وأن توقف دعمها لإسرائيل». وأشارت إلى أن المسيرة النسوية هي تأكيد على مشاركة المرأة الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني، وللإشارة إلى أن المرأة الفلسطينية هي مجندة لهذه القضية، وأنها جزء من الشعب الفلسطيني، وتخدم قضاياه.

من جهتها، قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية ماجدة المصري، أن المسيرة تعبر عن رسالة نساء فلسطين، والقيادة الفلسطينية على أبواب التوجه إلى الأمم المتحدة لنيل عضوية كاملة لفلسطين في الهيئة الأممية، وللتأكيد على أن نساء فلسطين كما جميع أبناء الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير وقواها ومؤسساتها موحدة حول الذهاب إلى الأمم المتحدة، للمطالبة بالعضوية الكاملة. وأضافت المصري: «هذه المسيرة جاءت لتقول نعم للدولة الفلسطينية على حدود حزيران لعام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس، ولن نتخلى عن شبر منها، هذا إلى جانب النضال الشعبي المستمر والمتواصل من أجل العودة وتقرير المصير، وإقامة هذه الدولة على الأرض كما ستقرها لنا الأمم المتحدة بعد أيام».

ورأت المصري أن المسيرة تشكل باكورة العمل والحراك الشعبي الفلسطيني، لتعزيز النضال الشعبي من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين، وإنهاء الاحتلال، ومن أجل حق عودة اللاجئين لديارهم وفقاً لقرار ١٩٤.

من ناحيته، قال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح سلطان أبو العينين، إن المسيرة توجه رسالة المرأة الفلسطينية للعالم أجمع، وللاحتلال على أرض فلسطين، وهي أيضاً رسالة إلى كل من يقف أمام تطلعات شعب فلسطين، لتذكيره بأن شعب فلسطين هو الشعب الوحيد المتبقي على الكرة الأرضية الذي لم ينل حريته واستقلاله الوطني، وأن فلسطين هي الدولة الوحيدة التي لا تزال ترزح تحت نير الاحتلال.

واعتبر أبو العينين أن المسيرة تشكل مناسبة لتعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة الغازي على أرض فلسطين، وهي رسالة للولايات المتحدة التي تهدد القيادة الفلسطينية باستخدام الفيتو، وهي أيضاً رسالة للأحرار العالم ليقفوا مع فلسطين يوم ٢٣ أيلول.

وقال أبو العينين: «يوم ٢٣ أيلول لن يكون كباقي الأيام، وسيكون اليوم الذي يليه ليس كبقية الأيام الأخرى، ونحن نسعى ليسمع العالم كله صوت فلسطين، وبأن شعب فلسطين يصر، ومهما كانت التضحيات على نيل دولته، وسنبقى نواجه الاحتلال بكل أشكال المقاومة، حتى ينسحب عن ارضنا، لننال حريتنا وإقامة دولتنا الفلسطينية».

وأكد أبو العينين أن المسيرة تشكل إنذاراً للاحتلال والولايات المتحدة، وكل من يقف أمام تطلعات شعب فلسطين، أن هذه المسيرة هي البداية، وستشهد كل أرض فلسطين على امتداد الجغرافيا الفلسطينية في كل المناطق الفلسطينية وفي الشتات وفي المنافي وقفة مع الدولة.

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قرر أيضاً، توجيه رسائل للقوى النسوية وحركات دعم المرأة في كل دول العالم، من أجل الضغط على حكوماتهن للاعتراف بفلسطين خلال التصويت، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة الأسبوع المقبل. كما وجه الإتحاد العام، حسب العضو فيه ريما نزال، سلسلة مراسلات تطالب العالم بإنصاف نضال المرأة الفلسطينية، والإعتراف به في الامم المتحدة، وتطبيق القرارات الأممية بخصوص دعم النساء وتوفير الحماية لهن، وفي مقدمتها قرار ١٣٢٥ الصادر عام ٢٠٠٠، والمخصص لدعم النساء في مناطق الصراع المسلح والمناطق المحتلة.

حلم الدولة الفلسطينية

خطوة دبلوماسية جيدة سعياً لاعتراف دولي

ميساء الأحمد

جاء استحقاق أيلول كخطوة أولى لإعلاء صوت قضيتنا في المحافل الدولية وفي الأمم المتحدة، حيث تلك الدول الأعضاء تتمتع بحقوق دولية وشرعية على مستوى العالم أجمع، والتوجه جاء سعياً منا لأن ننال في هذا الاستحقاق لقب العضوية الدائم، أو العضو المراقب في الأمم المتحدة، الذي يؤهلنا كخطوة أولى على طريق الدولة الفلسطينية كاملة السيادة والحقوق. وفي فلسطين ترقب ومتابعة شديدة بين أبناء الشعب الفلسطيني، لما سيحدث بعد هذه الخطوة، وما هي تبعاتها ونتائجها، حيث اختلفت آراء الناس وتنوعت بين المعارض والمشجع، وبين من رأى أن هذا الاستحقاق وإن حصل لن يقدم أو يؤخر على أرض الواقع، وبين من رأى أن الدولة الفلسطينية ستقوم عاجلاً أم آجلاً.

القضية الفلسطينية أممية

وعن فكرة التوجه إلى الأمم المتحدة، كانت الآراء متناقضة، حيث رأى أحمد عبوشي موظف في شركة جوال: «إن التوجه يعني إيصال الصوت الفلسطيني إلى العالم من جديد، وإعادة الاهتمام بالقضية بشكل أممي». واتفق معه محمد شوقي صاحب أحد المحال التجارية، الذي قال: «التوجه إلى الأمم المتحدة يعيد القضية الفلسطينية إلى المحافل الدولية بصورتها الحقيقة، ألا وهي أن الشعب الفلسطيني شعب محتل منذ ٦٣ عاماً، وآن الأوان أن يكون له دولة فلسطينية».

وقد أجمع المعظم أنه لا بأس في التوجه إلى الأمم المتحدة، لأن الحضور الفلسطيني سيكون عالمياً، ولكن المعارضون رأوا، أن هذه الخطوة تفتقر للأسس الصحيحة المقنعة، التي يجب أن لا نتخلى عنها أبداً، بدءاً بفلسطين التاريخية إلى القدس كاملة، وقضايا اللاجئين والأسرى وفلسطينيو الداخل.

وقالت دعاء علي، طالبة الصحافة في جامعة بيرزيت: «المشكلة الأساسية في الاستحقاق أنه خطوة للخلف، لأن فيه تنازلاً عن قضايا من المفترض أن تقوم عليها القضية الفلسطينية، من وحدة الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وتمثيلهم في جسم واحد وهو منظمة التحرير، إضافة إلى عدم التنازل عن فلسطين التاريخية، على الأقل ليس بشكل تبادلي، أي أراضي ٤٨ مقابل الضفة وغزة، وحل الدولتين ليس حلاً واقعياً، أو حل فيه شرعية، أو موافق عليه من قبل الشعب». وكلام دعاء أكد عليه زميلها حسام، وقال: «الخطوة فيها تنازلات جديدة، لأنها قائمة على أوسلو والاعتراف بالمحتل».

ومع أن التوجه إلى أيلول في واقع الأمر، كان يفتقد للبرنامج الواضح، الذي وعدت القيادة بوضعه حال عودتها، إلا أن الجيد في الأمر في حال الحصول على العضوية، هو قدرتنا على الإفصاح عن مشاكلنا على مسمع المجتمع الدولي، وقدرتنا على التقدم بأي شكوى للمحكمة الدولية، في حال أي اعتداء أو تعنت إسرائيلي بحق أبناء شعبنا.

وقالت لمى منصور من مدينة طولكرم: «الاستحقاق سيعطينا القدرة على المطالبة بحقوقنا في المحافل الدولية». وهذه الثقة جاءت نتيجة التوتر الحاصل عند الجانب الإسرائيلي، وخوفهم من هذه الخطوة، إضافة إلى الجانب الأمريكي، وأكد على هذا التصور موظف في بنك فلسطين، حيث قال: «استحقاق أيلول يساعد في مواجهة الاحتلال والضغط على أمريكا واسرائيل».

خطر الفيتو

ولكن مع أن هناك خوف يزعزع الجانب الإسرائيلي والأمريكي، إلا أن ميزان القوى الدولية غير العادل، الذي تترأسه أمريكا، يخلق تخوفات فلسطينية تجاه قضية التصويت على العضوية في مجلس الأمن، إن أصدرت أمريكا حق النقض الفيتو، الذي يمكن بلحظة أن يسقط حلم العضوية الدائم في الأمم المتحدة.

وهذا الاحتمال المتوقع تحدثت عنه وداد البرغوثي محاضرة في جامعة بيرزيت، قالت: «الاستحقاق جاء كمخرج لحالة من العجز في المفاوضات، والمخرج هو التوجه إلى الأمم المتحدة من أجل إعلان الدولة أو الاعتراف بها، لكن الاعتراف غير متوقع بسبب التشنج الإسرائيلي الواضح، وتأثير اللوبي الصهيوني على الولايات المتحدة، صاحبة الرأي والقرار المفروض». بينما رأى محمد شوقي: «إن فلسطين ستواجه بالفيتو الأمريكي، أو أن الولايات المتحدة ستضغط على الدول الأعضاء لإسقاط طلب العضوية دون استخدام الفيتو، وبالتالي سنتوجه للحصول على لقب عضو مراقب، والسلطة الفلسطينية ستواجه بعض الضغوطات والعقوبات من الولايات المتحدة وحلفاء اسرائيل».

أما على صعيد الأراضي الفلسطينية، هناك تضيق إسرائيلي كبير على الفلسطينيين، وتهديدات باتخاذ خطوات مجحفة بحق أهالي الضفة وغزة والداخل الفلسطيني، وهذه التهديدات كانت متوقعة مع اقتراب أيلول. نتيجة لهذا، يرى البعض أن الاستحاق لربما هو تقدم دولي للقضية الفلسطينية، لكن على أرض الواقع، فالوضع الفلسطيني صعب ومحرج. مقبولة البرغوثي، ممرضة، أعربت عن رأيها في الموضوع، وقالت: «الاستحقاق خطوة جيدة وتغير في المرحلة السياسة، لكن لن يكون هناك شيء إيجابي للشعب الفلسطيني، لأن الاستيطان والاحتلال مستفحل، فماذا سيفعل المقعد وكل العالم ضدنا». وتابع عبوشي موظف شركة جوال: «لا أتوقع الكثير، فلن يتغير أي شئ على أرض الواقع، لأن إسرائيل لا ينطبق عليها قوانين أو شرعية دولية كما عهدناها، وما أخذ بالقوة لا يسترد ألا بالقوة». في حين أن شابة من مدينة القدس قالت: «خطوة جيدة، لأن حلم الدولة طال انتظاره، وهي مكسب دولي، ولكن لن يتغير الوضع من ناحية المستوطنات والحواجز».

ومع كل هذا، فإن الأمل الفلسطيني ما زال يعيش في قلوب أبناء الشعب الفلسطيني، بأن يحقق لنا الاستحقاق خيراً، ولو على الصعيد الدولي، فإن هذه الخطوة بشكل عام خطوة جيدة، في طريق صراع ونزاع طويل بحلم الدولة، والتخلص من الاحتلال، وإعلاء الصوت الفلسطيني في المحافل الدولية، والذي أكدت عليه في النهاية سناء أبو زينة مديرة مدرسة، وقالت: «خطوة دبلوماسية يجب استغلالها بشكل صحيح، من خلال تجميع الناس حول حركة وطنية موحدة، وترتيب البيت الداخلي بالتوازي مع استغلالها في المحافل الدولية، من خلال إنجاز الوحدة الوطنية، وعمل انتخابات فلسطينية نزيهة، هي الأولوية دون التعامل بفئوية».

مشروع التمكين السياسي... مشروع نجاح يستهدف النساء في المناطق الريفة

رام الله-لبنى الأشقر

«أرى نفسي خلال فترة وجيزة مدربة في قضايا المرأة، هذا المشروع ومن خلال التدريبات التي شاركنا بها والخبرات المتنوعة لدى المدربين، أعطاني العديد من المهارات التي تمكنني من أصبح مدربة، وأقوم بنقل هذه المعرفة للنساء في المناطق المهمشة، وأقوم بتجميع المواد التدريبية حتى تكون مرجعاً لي، وأرجو من الطاقم أن يتيح لي هذه الفرصة». بهذه العبارة عبرت أمل أبو ركاب عن تأثير مشروع التمكين السياسي للنساء في المناطق الريفية، عليها وعلى مدى استفادتها.

هذا المشروع الذي يهدف إلى تعزيز دور المرأة على الصعيد السياسي، وزيادة نسبة تمثيلها في مراكز صنع القرار، وذلك من خلال تمكين مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية، من تبني قضايا وحقوق المرأة، وإدماجها في سياسات وبرامج المؤسسات التي يعملون بها، بالإضافة إلى رفع الوعي المجتمعي حول مفهوم النوع الاجتماعي ووثيقة حقوق المرأة الفلسطينية.

ويتوافق هذا المشروع واستراتيجية طاقم شؤون المرأة ٢٠٠٩- ٢٠١١، من حيث مأسسة النوع الاجتماعي لبرامج وسياسات المؤسسات القاعدية والنسوية، وتضمين قضايا وحقوق المرأة بصورة أشمل، مما يساهم في تحقيق المساواة، وتمكين المرأة من الحصول على حقوقها، وبالتالي تعزيز مشاركتها السياسية، إضافة الى رفع الوعي المجتمعي تجاه قضايا وحقوق المرأة، وزيادة تقبل المجتمع لهذه الحقوق، والعمل على مواجهة التحديات التي تعيق من حصول المرأة عليها.

ومن أجل تحقيق هذه الأنشطة، يعمل طاقم شؤون المرأة، وبالشراكة مع منظمة اليونيفيم، على توفير الدعم التقني والتدريب لعدد من المؤسسات «مراكز صبايا، الهيئات المحلية، المؤسسات القاعدية» في مختلف المناطق التي يستهدفها المشروع، بهدف تعزيز المشاركة السياسية للنساء في المناطق الريفية، من خلال زيادة تمثيلها في مراكز صنع القرار، وإدماج النوع الاجتماعي في برامجها وسياساتها. حيث استهدف المشروع ١٨ موقعاً ما بين غزة والضفة.

ثلاث مراحل

في المرحلة الأولى من المشروع، تم تنفيذ ٥٤ ورشة عمل تدريبية ل ١١٣٦ من العاملين/ات في مراكز صبايا، الهيئات المحلية، المؤسسات القاعدية في المواقع المستهدفة. بحيث هدفت الورش إلى رفع الوعي حول مفهوم النوع الاجتماعي ووثيقة حقوق المرأة الفلسطينية. أما في المرحلة الثانية من المشروع، فقد تم تمكين ٣٦٥ من العاملين/ات، المتطوعين/ات، والذين شاركوا في المرحلة الأولى، وأبدوا الالتزام والاهتمام عبر سلسلة من التدريبات، التي تم تنفيذها في المناطق المختلفة التي يستهدفها المشروع، بهدف رفع الوعي وتمكين المجموعات من العديد من المعارف والمهارات والتوجهات، التي تمكنهم من قياس إحتياجات مواقعهم، ومأسسة النوع الاجتماعي في المراكز والنوادي والهيئات المحلية، ومهارات القيادة التشاركية وحملات الضغط والمناصرة، والديمقراطية والحكم الرشيد.

الى جانب إدماج النوع الإجتماعي داخل المؤسسات، وجعلها أكثر قدرة على مراعاة إحتياجات كافة شرائح المجتمع بشكل عام، والنساء والفتيات بشكل خاص، من خلال تحسين مستوى الخدمات التي تقدمها، من خلال برامجها لهذه الشرائح، وتمكين المرأة من الحصول على حقوقها كمواطنة وشريكة فاعلة، سواء على الصعيد العام والخاص، بحيث لن تستطيع المرأة الوصول إلى مراكز صنع وإتخاذ القرار، وهي تعاني التهميش والاضطهاد والعنف المنزلي، وأيضاً التهميش وعدم الاهتمام بتمكينها من خلال المؤسسات والحكومة أيضاً.

التدريبات التي نفذها المشروع كان لها صدى واسع واهتمام من قبل الفئات المستهدفة. عفاف زبدة، المنسقة الميدانية للطاقم، أشارت إلى أن هذا التدريب، زاد من حساسية المؤسسات المتواجده تجاه النوع الاجتماعي، فمثلاً في بلاطة، «أشارت رئيسة الجمعية والعضوات، أن توفير عمل انتاجي للمرأة من خلال ما قامت به الجمعية من خلال المقاصف، لم يكن هو الدور الوحيد الذي غيرته، بل عمل ذلك أيضاً على تغيير كبير لدى النساء وأدوارهن داخل أسرهن، وتمكينهن ذاتياً مما عزز القدرات الإبداعية، والتي فعلاً ظهرت لديهن من خلال العمل الإنتاجي الذي يقمن به، وأيضاً من خلال الدورات المتنوعة التي يحصلن عليها من مركز نسوي بلاطة».

إلى جانب تمكين المجموعات المستهدفة، من امتلاك مهارات ومعارف جديده في

مجال إجراء الابحاث السريعه بالمشاركة في مواقعهم/ن، وساهم هذا التدريب في رفع وعي المشاركين/ات تجاه أهمية الإطلاع على التحديات التي تواجههم وتواجه مواقعهم، وآلية العمل على البحث عن آليات وسبل لمواجهتها معاً، كان لهذا التدريب صدى واسعاً من حيث أهميته لدى البعض من المشاركين/ات، وتحديداً من له خبرة أو علم في ماهية هذا الموضوع وأهميته، مما انعكس إيجاباً على التدريب.

وعززت التدريبات من مهارات التحليل والنقد من منظور النوع الاجتماعي لدى المشاركين/ات، وبدا ذلك واضحاً من خلال تبادل الأفكار والتجارب، حول طبيعة عمل مؤسساتهم وتقديم الخدمات فيها، فأشار البعض إلى اعتماد بعض المؤسسات على المشاريع التي تتلقاها من المؤسسات المركزية والداعمة، وليس بناء على احتياجات المجتمع التي تراها المؤسسة. وأشار العديد منهم إلى ضرورة تبني احتياجات وأولويات أفراد المجتمع، حين يتم تقديم أي خدمة.

قصص نجاح

المرحلة الثالثة من المشروع، شملت حملة مناصرة وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، عبر قيام الفئات المستهدفة بالتخطيط وتنفيذ حملة مجتمعية بإشراف طاقم شؤون المرأة، تهدف إلى تعزيز المشاركة السياسية للنساء، والتي تستند إلى العديد من اللقاءات مع المجتمع المدني وصناع القرار، حول تفعيل وتعزيز ورفع مستوى المشاركة الساسية للنساء في مواقعهم/ن، والآليات الواجبة الاتخاذ بهذا الشأن خلال الفترة القادمة. سيرين حوسو مديرة دائرة التمكين المحلي في طاقم شؤون المرأة، أشارت إلى قصص النجاح التي حققها المشروع من خلال:

تحسين مستوى التشبيك بين المؤسسات القاعدية، وبين المؤسسات والمجالس المحلية، حيث كان هناك تعاون مشترك في الترتيب والتحضير للأنشطة، وإتاحة الموارد والإمكانيات المادية لتسهيل العمل.

وساهمت التدريبات المتعاقبة في تعزيز ثقة المشاركين/ات بأنفسهم وقدراتهم، على سبيل المثال أشارت غدير، وهي مشاركة وعضو مجلس بلدي في منطقة فقوعة، إلى «أن التدريبات المتواصلة رغم كثافتها، الا أنني إكتسبت القدرة على عرض المعلومات والنقاش أمام المجموعة، وهذا تطور، نتيجة حصولي على العديد من التدريبات المتواصلة من العديد من المدربين/ات». وساهم المشروع أيضاً في تحسين مستوى مشاركة النساء من القرى النائية في الأنشطة التي ينفذها الطاقم والمؤسسات القاعدية، في حين لم تكن سابقاً تتمكن من ذلك، مثل النساء في قرية جلبون، لم يتمكّن يوماً من المشاركة في الأنشطة والدخول إلى المؤسسات، ومن خلال تنفيذ أنشطة في منطقة فقوعة ومنطقة جلبون على التوالي، تمكنت النساء من المشاركة، حيث شاركت ١٠ نساء من منطقة جلبون في أنشطة المشروع.

إلى جانب إزدياد نسبة المشاركة في الأنشطة الجماهيرية على الصعيد النسوي والوطني، ولوحظ ذلك في جميع المواقع، على سبيل المثال في مواقع جلبون وفقوعة واليامون ويعبد وعرابة وعلار وبلاطة، شاركوا في فعاليات حول المصالحة الوطنية مطلباً جماهيرياً»، «دور الحركة النسوية في تفعيل المصالحة الوطنية»، وكان حضور المؤسسات القاعدية الشريكة في المشروع والفئات المستهدفة كذلك، ملفتاً لنظر الجميع من المؤسسات ومنها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

وعمل المشروع على دعم وتمكين مراكز صبايا والمؤسسات النسوية والمجالس المحلية إقتصادياً، من خلال دفع بدل لاستخدام المرافق التابعه لهم خلال تنفيذ الأنشطة، وأيضاً من خلال الحصول على الوجبات الغذائية والضيافات من خلال هذه المؤسسات. وقد أشارت سمية أبو صلاح من مركز نسوي اليامون: «دعمنا المشروع وشغل مركزنا وشغل المتطوعات من خلال إعداد وبيع الوجبات والضيافات، أيضاً دفع بدل لاستخدام مرافق المركز، وهذا ساعدنا في دفع مستحقات كانت مترتبة على المركز». إلى جانب تعزيز العلاقة ما بين المؤسسات والفئات المستهدفة، وزيادة معرفتهم ببعضهم وإبداء رغبتهم بالعمل الجماعي، وقد أشار السيد أحمد أبو الطيب رئيس الجمعية التعاونية الزراعية: «كنت أسمع في المراكز النسوية والنادي الرياضي، لكن نشاطاتهم لم تكن معروفة، من خلال هذا المشروع والنشاطات المتواصلة عززت معرفتي بهذه المؤسسات ورؤيتها وأنشطتها».

وتعزيز هذه العلاقة، ظهر من خلال التعاون المشترك ما بين المؤسسات والفئات المستهدفة في قرية اليامون قضاء جنين، من خلال حاجة المجتمع إلى تفعيل المركز الصحي في القرية، والذي أغلق من قبل السلطة، لأن إدارته حماس، وقامت المؤسسة بجهود موحده لإعادة فتح المركز في القرية، من خلال إرسال العديد من المراسلات إلى وزارة الصحة ووزارة الحكم المحلي، بحاجة القرية إلى مركز صحي، وحتى الآن المراسلات قائمة، أيضاً عزز من هذه المطالب استضافة عدد من الفئات المستهدفة للحديث عن الموضوع والمطالب، من خلال البرنامج الإذاعي لطاقم شؤون المرأة «ضد الصمت».

حسن أبو الطيب رئيس المجلس القروي لقرية اليامون، أشاد بدور طاقم شؤون المرأة في قرية اليامون، حيث قال: «حاولت العديد من المحاولات والتي كانت فاشلة في تجميع المؤسسات في الاجتماعات التي ننفذها، من خلال المجلس البلدي، في المقابل أجد وأرى نجاحكم في تجميع هذه المؤسسة منذ بداية السنة في العديد من الأنشطة».

وتشير حوسو إلى أن المشروع عزز روح المبادرة لدى المؤسسات والفئات المستهدفة، حيث أبدت مجموعة من النساء في منطقة جلبون وفقوعة، اهتمامها بضرورة تمثيل النساء في بلدية قرى مرج بن عامر، حيث ينعدم تمثيل النساء في هذه البلدية، والتي تجمع سبع قرى منها جلبون وفقوعة، وكان التحرك من خلال الالتقاء مع ممثلة من وزارة الحكم المحلي السيدة أسماء خروب، مديرة وحدة النوع الاجتماعي، ومناقشة موضوع انعدام وجود النساء في هذا المجلس، وأثره السلبي على وضع المرأة في هذه القرى السبع. حيث تم تنفيذ مخيم صيفي داخل قرية جلبون، وكان من فكرة الفئات المستهدفة، وغير ممول من أي مؤسسة، بل كان تمويله من خلال رسوم مشاركة قيمتها ١٠ شواكل لكل طفل، ولقي المخيم الصيفي تقبلا كبيراً من قبل الأهالي والأطفال، وعملت عدد من المشاركات في المشروع في القرية، كمشرفات متطوعات في هذا المخيم.

وتضيف حوسو، أن المشروع فتح المجال للفئات المستهدفة، للمشاركة في أنشطة وبرامج جديدة، مثل مشاركة ١٠ من مشاركات المشروع في منطقة جنين، في مشروع يهدف إلى تعزيز دور الشباب في المجتمع تجاه قضاياه وقضايا المرأة.

وعزز من تحسين ومراجعة المؤسسات لسياساتها، لتكون حساسة وأكثر مراعاة للنوع الاجتماعي، على سبيل المثال في منطقة بلاطة، قام المركز النسوي بفحص ما يقوم به من برامج ومشاريع، وكيفية العمل مع المرأة فيها.

مشاركة المراة في صنع القرار غالباً ما تحكمها الاتجاهات العائلية

طوباس- شهناز حميد

في الوقت الذي ترى فيه ايمان أبو مطاوع، أن المرأة الفلسطينية استطاعت أن تثبت نفسها وبجدارة في مراكز صنع القرار، التي تمارس فيها دورها على أكمل وجه، تماماً كما زميلها الرجل، تجزم زميلة أخرى لها سبقتها في الوصول إلى هكذا مراكز، أن المرأة لا تعد كونها عدداً مكملاً لتشكيلة مسبقة لهذه المراكز التي يسيطر عليها الرجال بقوة المجتمع الذكوري والعشائري والنمطي.

ولأن أبو مطاوع تمارس دورها المفترض في بلدية طوباس، تماماً كما زميلها الرجل، سواء في حضور جلسات المجلس البلدي أو مناقشتها أو التصويت على القرارات واتخاذها، فإنها لن تتردد في إعادة الكرة والتجربة وخوض انتخابات البلدية مرة أخرى، إلا أن ايمان أبو صبيح عضو المجلس البلدي المستقيل من بلدية طوباس، ترى أن وجود المرأة في المجلس البلدي أمراً شكلياً لا أكثر، مما دفعها للاستقالة.

وما بين وجهتي النظر هذه وتلك، تبقى مشاركة المرأة السياسية وانخراطها في مراكز صنع القرار في الأراضي الفلسطينية مثار جدل، ما بين مؤيد ومعارض، سواء كان التأييد أو المعارضة مجتمعي أم فردي، نسوي أم ذكوري حقيقي أم صوري.

وكانت الصدفة وحدها وراء وجود ايمان أبو مطاوع في المجلس البلدي في مدينة طوباس، إذ أنها كانت مشغولة في أداء وظيفتها كعاملة تأهيل في برنامج التأهيل المجتمعي في جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، عندما وقع عليها الاختيار العائلي أولاً لتمثل العائلة كعنصر نسوي. «ربما كنت آخر من يعلم بقرار العائلة ذاك» قالت ايمان.

وتابعت: «سمعت من أناس وأقارب عديدين، أن العائلة أجمعت على أن أمثلها كعنصر نسوي في انتخابات البلدية، لأبلغ لاحقاً من العائلة قرارها النهائي باختياري»، مبينه أنها سرعان ما تقبلت الفكرة واستوعبتها.

وأشارت أبو مطاوع إلى أن طبيعة المجتمع في طوباس، كونه مجتمعاً عائلياً عشائرياً، فهو الذي يتحكم في مجريات الأمور، حتى لو كانت سياسية، فالعائلة هي التي تقرر من يخوض الانتخابات، ولا تعطي المرأة الفرصة لتقرر وتبادر وتعلن نيتها خوض الانتخابات.

ورغم أنها وافقت على طرح العائلة ذاك، لرغبتها في تمثيل النساء، ولكونها تسعى إلى إحداث تغيير على واقع المرأة في مدينتها، إلا انها تقول، أن اختيار العائلة وفقاً لهذه الأسس ليس سليماً، فقد يكون هناك نساء اكفأ ممن يقع عليها الاختيار.

وعادة تتمثل آلية الاختيار العائلي لممثليها في الانتخابات، وفقاً للقبول العائلي والعشائري للشخص أولاً، ومن ثم وفقاً لانتمائه السياسي الحزبي، بغض النظر عن كفائته أو خبرته أو ثقافته. وتشير أبو مطاوع إلى أنه، وعندما تم الحديث عن انتخابات محلية ثانية، فإن العائلة أبدت رغبتها في ترشيح اسم امرأة أخرى غيرها لخوض انتخابات البلدية، من باب «إعطاء الفرصة لامرأة أخرى من العائلة»، وفقاً لتعبيرهم كما تقول، وهو الأمر الذي دفعها إلى أن تفكر جدياً في أن تخوض الانتخابات ضمن قائمة تابعة لحزب معين، وهو الأمر الذي حدث فعلاً وقتها، وضمنت اسمها لإحدى القوائم الحزبية.

«إذا كانت العائلة تتعامل وفقاً لمبدأ المرأة والرجل في الانتخابات، فاختيارهم لم يتم وفقاً لخبرتي أو كفائتي أو قدرتي على أداء العمل، بقدر ما كان وفقاً لكوني امرأة لا أكثر».

وفي كل مرة يجري فيها الحديث عن الانتخابات المحلية، ينشط الحراك العائلي لفرز مرشحي هذه العائلة أو تلك من الرجال أو النساء، اللذين غالباً ما يقع عليهم الاختيار لأن العائلة تريد تمثيلهم، وليس لأنهم هم من يريدون.

وتؤكد (ا . ن) أن عائلتها ارتأت أن تمثلها في الانتخابات المحلية التي أجلت أكثر من مرة، بينما كانت هي وزوجها آخر من يعلم بذلك القرار، وهو الأمر الذي قوبل بالرفض من قبلها وزوجها، ليس لعدم كفاءتها أو قدرتها على أداء المهمة، وإنما نظراً للطريقة التي تم فيها الاختيار. وتقول هذه الناشطة النسوية، التي تشغل وظيفة إشرافية في إحدى المؤسسات الحكومية العاملة في طوباس، أنه مهما نشطت حملات التوعية والتثقيف الرامية إلى تثقيف المرأة وتمكينها سياسياً، إلا أن القرار النهائي يبقى بيد العائلة، التي غالباً ما تتحكم ليس بدور المرأة، وإنما بدور المجلس البلدي ككل، لأن العائلة هي من تقر من ترشح للانتخابات سواء من الرجال أو النساء.وتجمع قيادات نسوية وممثلات نسوية في مراكز صنع القرار، أن نظام الكوتا، أعطى المرأة فرصة حقيقية لتتبوأ مقاعد مضمونه في مراكز صنع القرار، وهي المراكز التي أجمعن أيضاً أنها ستبقى حكراً على الرجال لولا نظام الكوته.

وكان المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة في٢٠٠٤/٨/٣١ ، ولدى مناقشته للتعديلات المقترحة على قانون انتخاب الهيئات والمجالس المحلية، اتخذ قراراً يقضي بمنح المرأة«كوتا «انتخابية في انتخابات الهيئات والمجالس البلدية والقروية، وذلك بواقع عشرون بالمائة من عدد المقاعد المخصصة».

وبخلاف هذا الإجماع النسوي، ترى الناشطة النسوية ايمان أبو صبيح، أن نظام الكوتا يخدم المرأة التي لا تمتلك الخبرة والكفاءة والقبول المجتمعي، فمن تملك الخبرة في العمل النسوي والمجتمعي، لا تحتاج إلى الكوتا.

وإن كانت ايمان أبو صبيح، واحدة من بين نساء قلائل في فلسطين، خضن الانتخابات المحلية كمستقلات، إلا أنها العنصر النسوي الوحيد، الذي استطاع اختراق الكوتا والنجاح في الانتخابات المحلية التي أجريت في العام ٢٠٠٥، حيث حصلت على أعلى الأصوات في طوباس، وتفوقت على العديد من زملاءها الرجال. ورغم أن أبو صبيح خاضت الانتخابات البلدية آنذاك كمستقلة، إلا أنها لا تنكر الدعم العائلي الذي حظيت به وبقوة.

وتتابع قائلة: «يلعب الحزب دوراً داعماً أيضاً، إلا أن الدور العائلي أكبر وأكثر تأثيراً».

وعن تجربتها في المجلس البلدي الذي استقالت منه بعد مرور أقل من سنتين من انتخابها لعضويته، قالت أبو صبيح، أنها اكتشفت منذ البداية، أن مشاركة المرأة لا تتعدى كونها شكلية، كما أن وجودها في المجلس لم يكن بناء على قدراتها وكفاءاتها وإنما بفعل ما يسمى بالكوتا. وتجربة أبو صبيح هذه، لم تكن الأولى في المجلس البلدي لطوباس، بل سبق أن كانت إحدى عضواته عندما تم في أواخر تسعينيات القرن الماضي تعيينها مع زميلة أخرى لها مع أعضاء آخرين في المجلس البلدي لطوباس، وذلك عندما تم تعيين أعضاء المجالس المحلية والبلدية وقتها تعييناً، من قبل وزارة الحكم المحلي آنذاك.

وعن التجربتين تقول ايمان: «أثناء التعيين كنا نطمح ونحلم كنساء باليوم الذي نحصل فيه على فرصة للانتخاب، وعندما أتت هذه الفرصة، نجد أن التعيين أفضل الأسوأ».

وتقول أبو صبيح كونها ناشطة نسوية، وتتولى رئاسة اتحاد لجان المراة للعمل الاجتماعي في محافظة طوباس، أن مؤسستها عكفت ومنذ سنوات طويلة على عقد الندوات والورش واللقاءات التوعوية والتثقيفية، التي تهدف إلى تمكين النساء على كافة الصعد، سيما التمكين السياسي، غير أنها تقر في الوقت ذاته عدم جدوى هذه الجهود في ظل طغيان الصبغة العائلية والعشائرية على المجتمع الفلسطيني عموماً، والمجتمع الطوباسي خصوصاً. بدورها تقول ليلى سعيد، رئيسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، أن المرأة الفلسطينية استطاعت أن تصل إلى مراكز قيادية عليا، بدءاً من المجالس المحلية، وانتهاءً بمجلس الوزراء، فنرى المرأة ممثلة في كافة المجالات والميادين.

ولا تنكر سعيد دور المجتمع العائلي والعشائري إلى جانب دور الحزب، في تحديد دور المرأة ومشاركتها السياسية أو في مراكز صنع القرار، وهي الجوانب التي تطغى وتؤثر بقوة في تحديد اتجاهات المرأة. وتقر سعيد، وهي الناشطة النسوية وعضو لجنة إقليم فتح، وتنشط على مستوى لجنة مخيم الفارعة، ومديرة مدرسة، وتدير مركزاً نسوياً، أنه في حالة الحديث عن انتخابات، فإن المجتمع والعائلة والحزب، يفضلون الرجل على المرأة لكي يمثلهم. وتردف قائلة: «غير أن نظام الكوتا أوجب على جميع هؤلاء فرز مرشح لهم من النساء، وهو الأمر الذي جعلهم يبحثون عن امرأة لتمثلهم، ليس لرغبتهم، وإنما رغبة منهم في تطبيق نظام الكوتا».

وتتابع: «لقد خدمتنا الكوتا كنساء، لأننا في ظل المجتمع العشائري والذكوري الأبوي، لا نعطى الفرصة ولن نأخذها في أي يوم من الأيام لنخوض الانتخابات». وتسرد سعيد تجربة شخصية لها، عندما دار الحديث عن إجراء انتخابات للجنة الإقليم لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في المحافظة، حيث تم طرح اسمها واسم شقيقها الرجل، وهو الأمر الذي دفعها إلى الانسحاب لصالح الأخ الرجل، مع أن الفرصة المهيأة لها أكبر بكثير من تلك المهيأة لأخيها.

ويسرد عضو مجلس بلدي بلدية طمون شرق طوباس، تجربة المجلس الذي يضم في عضويته امرأتين ويقول: «أنظر للعضو كعضو، بغض النظر عن جنسه، سواء أكان رجلا أم امرأة» ويشير إلى أن المراة تمارس دورها في المجلس كما الرجل، وإنها تقوم بالمشاركة في حل العديد من القضايا سيما النسوية منها. ويرى بني عودة أن الخلل ليس في الرجل أو المرأة أو حتى المجتمع ،وإنما في آلية الاختيار للرجل والمرأة، فالكوتا أمر جيد لضمان وصول المرأة لمراكز صنع القرار، غير أنه لا بد من توفر عناصر تميز هذه المرأة التي ستشملها الكوتا. ويوضح بني عودة، أن آلية الاختيار للرجل أيضاً، يجب أن تتغير وتتعدى النطاق العائلي، فهناك كفاءات وخبرات وطاقات، تستطيع أن تعمل وتحقق الكثير للصالح العام، غير أنه وعند الحديث عن الانتخابات يتم تجاهل هؤلاء، وتطرح العائلة أسماء مرشحيها اللذين قد يكونون لا يملكون الخبرات والطاقات ذاتها.

واقع المرأة الريفية ... آراء ومواقف

محمود الفطافطة

استطلعت «صوت النساء «آراء ومواقف العديد من الإعلاميين والمواطنين حول واقع المرأة الريفية في فلسطين، خاصة فيما يتعلق بواقعها السياسي ومكانتها الاجتماعية.

يرى المستشار الإعلامي محمود الفروخ، أن واقع المرأة الريفية تطور نحو الأحسن خلال السنوات الماضية، دون أن ينفي وجود جملة معيقات تحول دون حصول هذه المرأة على كافة حقوقها المشروعة. ويذكر الفروخ أن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والتشريعية، هي العوامل الأساسية التي تعرقل تمكن المرأة الريفية من المشاركة في الحياة العامة، ومن ضمنها تسلم المناصب في القطاعين الحكومي والخاص.

أما الصحافي عطية بصة، فيؤكد أن محدودية المبادرة وضآلة المتابعة وهشاشة القيادة لدى كثير من الناس، تشكل عوامل أساسية في تأخر أو تراجع دور المرأة الريفية، وبالتالي ضعف قدرتها في الانخراط في المجالات الحياتية والمشاركة السياسية والتأثير في الواقع الاقتصادي والمجتمعي. ورغم كل ذلك، فإن بصه لا يقلل من دور العديد من النساء الريفيات في مجتمعهن المحلي، سيما وأن بعض المجالس المحلية تترأسها نساء أثبتن قدرتهن وتميزهن في الإدارة والتنمية الريفية.

من جهتها تؤكد المواطنة حسنية أبو خلف، أن المرأة في المدينة، استطاعت تحقيق مطالبها وتلبية حقوقها بشكل أكثر مما هو حاصل بالنسبة إلى المرأة في الريف، منوهة إلى أن العامل الثقافي والاجتماعي، والفهم المغلوط للدين والشرع، أسباب تساهم كلها في هضم حقوق المرأة الريفية. الإعلامية امتياز المغربي، تؤكد أن واقع المرأة الريفية تقدم نحو الأحسن، خاصة خلال السنوات القليلة الماضية، منوهة في السياق ذاته، إلى أن العامل السياسي عبر القائمين على اتخاذ القرار، هو المعيق لتقدم هذه المرأة بالشكل المطلوب والدائم. المغربي تطالب بأن تبادر المرأة في الريف إلى أخذ حقوقها وعدم الاتكال على الآخرين، خاصة في ظل وجود هيمنة ذكورية في المواقع العليا في الإدارة والسلطة.

من جهة أخرى يرى المواطن يسري خليل، أن المرأة في الريف لها حقوق واجبة مثل المرأة في المدينة، والرجل كذلك، مبيناً أن الشرع يعطي للمرأة أينما كان موقعها الجغرافي حقوقها ومطالبها، ولكن الثقافة البالية والتقاليد الظالمة، هي التي تحول دون أن تنال المرأة حقوقها. ويدعو خليل إلى ضرورة تعميق وتوسيع الخدمات المقدمة إلى المرأة في الريف، وصولاً إلى منحها حقها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وغير ذلك.

مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الدولة الفلسطينية

المحامي علي أبوهلال

أولاً: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في المجلس التشريعي

تناولت الحلقة الأولى من هذه الدراسة التقديم المتعلق بموضوع مستقبل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الدولة الفلسطينية، بالإضافة إلى الجزء الأول من المشاركة السياسية في المجلس التشريعي، وستكمل الحلقة الثانية الجزء الثاني.

٢- نسبة مشاركة المرأة في المجلس التشريعي الجديد

حصلت المرأة على ١٧ مقعداً من مجموع ١٣٢ مقعداً في انتخابات المجلس التشريعي الجديد، وبنسبة ١٢،٨٪، وكان ذلك في القوائم الانتخابية فقط، في حين لم تحصل على أي مقعد في الدوائر كما يتضح ذلك فيما يلي:

المقاعد التي حصلت عليها المرأة في القوائم الانتخابية:

حصلت المرأة على ١٧ مقعداً في القوائم الانتخابية من مجموع ٦٦ مقعد أي بنسبة ٢٥٪، حيث توزعن على القوائم كالتالي:

١- راوية رشاد سعيد الشوا من قائمة فلسطين المستقلة «مصطفى البرغوثي والمستقلون»

٢- خالدة كنعان محمد جرار من قائمة أبو علي مصطفى.

جميلة عبد الله طه الشنطي من قائمة التغيير والإصلاح.

هدى نعيم محمد القريناوي من قائمة التغيير والإصلاح.

مريم محمود حسن صالح من قائمة التغيير والإصلاح.

منى سليم صالح منصور من قائمة التغيير والإصلاح.

مريم محمد يوسف فرحات من قائمة التغيير والإصلاح.

سميرة عبد الله عبد الرحيم حلايقة من قائمة التغيير والإصلاح.

حنان داود خليل عشراوي من قائمة الطريق الثالث.

انتصار مصطفى محمود الوزير من قائمة حركة فتح.

نجاة عمر صادق أبو بكر من قائمة حركة فتح.

ربيحة ذياب حسن حمدان من قائمة حركة فتح.

سحر فهد داود القواسمي من قائمة حركة فتح.

سهام عادل يوسف ثابت من قائمة حركة فتح.

نجاة أحمد علي الأسطل من قائمة حركة فتح.

جهاد عوض الله حمد أبو زنيد من قائمة حركة فتح.

نعيمة محمد عبسى الشيخ علي من قائمة حركة فتح. المقاعد التي حصلت عليها المرأة في الدوائر ذكرنا سابقاً أن ١٤ إمرأة قد رشحن أنفسهن في ١١ دائرة فقط من مجموع ١٦ دائرة، بينما لم تترشح أية إمرأة في الدوائر الخمس الأخرى وهي طوباس، قلقيلية، أريحا، خانيونس، ورفح. وذلك من مجموع ٤١٤ مرشح ومرشحة في هذه الدوائر، أي ما نسبة ٣،٦٪. وقد حصلت النساء المرشحات في هذه الدوائر على ٩٠،٩٣٣ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة لجميع المرشحين والمرشحات البالغة ١،٠٠٠،٢٤٦ صوت أي ما نسبته ٩٪، مما كان يؤهلهن للحصول على عدد من المقاعد في المجلس التشريعي، لكن في النتيجة النهائية لم تحصل النساء على أي مقعد.

وسوف نبين في العرض التالي ماحصلت عليه كل مرشحة من النساء في هذه الدوائر:

١- دائرة القدس حصلت فدوى خضر مرشحة (مستقلة) من حزب الشعب الفلسطيني، وهو من إئتلاف قائمة البديل، وهي المرأة الوحيدة المرشحة على ٣،٥١٢ صوت من إجمالي ٣٩،٣٠٢ الأصوات الصحيحة في الدائرة، أي ما نسبته حوالي ٩٪ فقط.

٢- دائرة جنين فقد حصلت آمنة دراغمة (مستقلة)، وهي المرشحة الوحيدة على ١،٥٥٦ صوت من إجمالي ٧٥،٨٣١ الأصوات الصحيحة، أي ما نسبته حوالي ٢٪ فقط.

٣- دائرة طولكرم فقد حصلت ندى طوير (مستقلة) من الجبهة الديمقراطية وهو من إئتلاف قائمة البديل، وهي المرشحة الوحيدة على ٦،٠٧٢ صوت من إجمالي ٥٣،٥٣٩ الأصوات الصحيحة، أي ما نسبته حوالي ١١٪ فقط.

٤- دائرة طوباس لم تترشح أية إمرأة،

٥- في دائرة نابلس فقد حصلت المرشحات الأربع دلال سلامة مرشحة حركة فتح على ٢٦،٩٥٢ ما نسبته ٢٧٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة، والمرشحة ماجدة المصري مرشحة مستقلة من الجبهة الديمقراطية على ١٤،٥٦٨ صوت، ما نسبته ١٤،٦٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة، وعصمت الشخشير مرشحة الجبهة الشعبية على ٧،٧٢٥ صوت، ما نسبته ١٤،٦٪ من إجمالي الأصوات الصحيحة ٧،٧٪، والمرشحة فداء أبوهنود على ١،٨١٠ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة ١،٨٪ من مجموع ٩٩،٥٧٢ الأصوات الصحيحة، في حين بلغت مجموع الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها النساء المرشحات ٥١،٠٥٥ صوت من مجموع ٩٩،٥٧٢ الأصوات الصحيحة أي مانسبته ٥١،٢٪.

٦- دائرة قلقيلية لم تترشح أية إمرأة.

٧- في دائرة سلفيت فقد حصلت المرشحة الوحيدة الآنسة نجوى زيدان (مستقلة) على ٣٣ صوت فقط، من مجموع ٢١،٣١٠ الأصوات الصحيحة أي مانسبته ١٥٪.

٨- في دائرة رام الله والبيرة، فقد حصلت المرشحة الوحيدة السيدة بثينة دقماق على ٦،٤٧٠ صوت، من مجموع الأصوات الصحيحة البالغة ٨٠،٤١٥ أي مانسبته ٨ ٪.

٩- في دائرة أريحا لم تترشح فيها أية إمرأة.

١٠- في بيت لحم حصلت المرشحة الوحيدة الآنسة ماريا روك من قائمة الشهيد أبو علي مصطفى على ٤،٤٠٢ صوت، من مجموع الأصوات الصحيحة البالغة ٤٩،٦٤١ أي مانسبته ٨،٨ ٪.

١١- في دائرة الخليل حصلت المرشحة الوحيدة السيدة جمال عوض على ١،٠٨٧ صوت من مجموع الأصوات الصحيحة البالغة ١٢٣،٦٦٧ أي مانسبته ٠،٨٪.

١٢- وفي دائرة شمال غزة حصلت المرشحة الوحيدة رويدة حمد (مستقلة) على ٦٧٠ صوت من مجموع الأصوات الصحيحة البالغة ٧٦،٨٩٨ أي مانسبته ٠،٥ ٪.

١٣- وفي دائرة مدينة غزة حصلت المرشحة الوحيدة زينب الغنيمي (مستقلة) على ٢،٧٦٠ صوت من مجموع الأصوات الصحيحة البالغة ١٣١،٧٣٥ أي مانسبته ٢ ٪.

١٤- في دائرة دير البلح فقد حصلت المرشحة السيدة جميلة صيدم من حركة فتح على٢٠،٩٥٤ صوت من مجموع الأصوات الصحيحة البالغة ٦٠،٨٦٢ أي مانسبته ٣٤،٤ ٪. و حصلت المرشحة السيدة هدى أبو بشير (مستقلة) على ١١٧٤ صوت، من مجموع الأصوات الصحيحة البالغة ٦٠،٨٦٢ أي مانسبته ١،٩٪.

١٥- في دائرة خانيونس لم تترشح فيها أية إمرأة.

١٦- في دائرة رفح لم تترشح فيها أية إمرأة أيضاً.

وبالإجمال فقد حصلت المرأة على ١٧ مقعد في المجلس التشريعي المنتخب الجديد من مجموع ١٣٢ مقعد، بنسبة ١٢،٨٪، وهذا لا شك يعتبر تقدماً هاماً لصالح المرأة، ولكنه كان أقل مما تطمح إليه، بحكم وزنها ومكانتها البارزة ودورها الهام، الذي أخذت تضطلع به في الحياة الفلسطينية على كافة الصعد والمستويات، وكان من الممكن أن تحقق المرأة نتائجاً أفضل من ذلك، لو خاضت معركة الانتخابات بصفوف موحدة وبتنسيق أعلى بين المرشحات، وبدعم أوسع من القوى والفئات الاجتماعية الديمقراطية والتقدمية والمتنورة.

تأجيل الانتخابات المحلية للمرة...

والديمقراطية تدفع الثمن

رام الله-فداء البرغوثي

رغم كل المبررات التي وردت على لسان المسؤولين، ورغم الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، التي تقف وراء تأجيل الانتخابات المحلية للمرة الرابعة على التوالي، إلا أن ذلك لا ينفي حقيقة جوهرية، بأن ممارسة الديمقراطية ما هي إلا استحقاق وطني للشعب الفلسطيني، ولا يجوز بأي حال من الأحوال القفز عنها أو تأجيلها، إلى حين تجسيد ملامح بعينها على الأرض، لأن تأثيرات تأجيلها ستنعكس سلباً على حقوق المواطنين والمواطنات، في خوض غمار التجربة الديمقراطية وممارستها عملياً على أرض الواقع، كما أن في تأجيلها تعطيلاً لمصالح الشعب الفلسطيني وتلبية حاجاته الأكثر إلحاحاً، والذي ينظر قدماً نحو تجديد مجالس الهيئات البلدية والقروية لتسيير شؤونه الخدماتية والمحلية.

صوت النساء كان لها هذه اللقاءات، التي بحثت في أسباب تأجيل الانتخابات المحلية للمرة الرابعة، وتأثيره عملياً على مصالح الشعب وحاجاته.

في البداية، أشارت حنان جيوسي، الخبيرة في مجال قضايا النوع الاجتماعي، إلى أن تأجيل الانتخابات وللمرة الرابعة، مرتبط بالواقع الفلسطيني على الأرض، وبعدم إنجاز المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، إلا أنه كان من الممكن العمل على استنباط إجراءات أخرى، لا تؤثر بدورها على مسار العملية الديمقراطية، وضخ دماء جديدة للمجالس المحلية والبلدية، من أجل التعبير عن مصالح وحاجات لفئات مجتمعية مهمشة، من نساء والفقراء من النساء والرجال وذوي الاحتياجات الخاصة، يمكن ترجمتها إلى برامج خدماتية وأنشطة، تعمل على زجهم في الحياة العامة بكل تفصيلاتها.

وترى المحامية خديجة حسين، أن عدداً من الأسباب السياسية تقف وراء تأجيل الانتخابات المحلية للمرة الرابعة، تتعلق بوجود توليفة فتح وحماس واللاعبين السياسيين في الواقع الفلسطيني الحالي، وتعتقد أن مبررات تأجيل الانتخابات أكثر من مرة، وتصريحات ريثما تجسد المصالحة الوطنية التي عادة ما نلتقطها لدى قراءة التصريحات الرسمية في الوسائل الإعلامية، لا تعتبر مبررات، على اعتبار أن هناك استحقاقات اجتماعية واقتصادية وخدماتية للمجالس المحلية، وأي تأجيل لا بد سياهم في استمرار ترهل المجالس المحلية التي انتهت مدتها القانونية، وتعطيل لمصالح المواطنين وحرمان المواطنين والمواطنات من الخوض في تجربة ديموقراطية جديدة. وأخيراً، تشير حسين، أنه وفي سياق الحديث عن مصالحة التي تعتبر عن عدالة انتقالية، لا بد من التأكيد على أن التجربة الديمقراطية ما هي إلى خطوة على طريق تعجيل المصالحة.

أما رياض العطاري مدير الشؤون الإدارية في اتحاد الشباب الفلسطيني، فيعتقد من جانبه أن قرار تأجيل الانتخابات، هو بمثابة اعتداء على حقوق كل مواطن فلسطيني، سواء في مشاركته بالتصويت أو بالترشح لذات الانتخابات، ناهيك عن أن الجهة التي أصدرت ذات القرار بتأجيل هذه الانتخابات، لم تقم بدورها بإعطاء مبرر مقنع للمواطنين

والمواطنات حول الأسباب الحقيقية وراء هذا التأجيل، وبالتالي يصبح البديل استمرار تعطيل العملية الديمقراطية، والذي يتنافى بدوره مع حقوق المواطنة للشعب الفلسطيني.

ويضيف العطاري بأن هذا القرار، قرار تأجيل الانتخابات، يعتبر بمثابة إدارة الظهر للقرار الذي صدر عن محكمة العدل الفلسطينية، والتي دعت فيه إلى إجراء الانتخابات، إلا أنه لم يتم احترام هذا القرار. متسائلاً، إذا كانت الأحزاب السياسية بغالبيتها كما المؤسسات الفلسطينية بغالبيتها ترفض قرار تأجيل الانتخابات، فما هي المصلحة التي تقف وراء هذا التأجيل؟ وما يثير الأمر حقاً هو هذا التبرير المرتبط بحالة الانقسام، لكن الحقائق على الأرض تشير بأن الانقسام لا يزال أمراً واقعاً، كما أن الانتخابات لم يتم إجراؤها، وبالتالي هناك تعطيل لحياة المواطنين، والأهم تعطيل لتداول السلطة في المجالس. أما ماهر طه، مدير العلاقات العامة في المؤتمر الوطني الشعبي للقدس، فقد أكد من جانبه، أن قرار تأجيل الانتخابات، هو بمثابة قرار سياسي تم تأجيله من قبل الرئيس أبو مازن، بغية التحضير لإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومحلية، لضمان التواصل ما بين شطري الوطن.

جميلة صيدم: البحث

١ شعرنا لحظة دخولنا مكتب «أم صبري»، أن مهمتنا ستكون صعبة في سبر غور امرأة غارقة في هموم ومشاكل أبناء شعبها، أبرزت جدران المكتب صورها أثناء افتتاح المشاريع، أو المشاركة في مناسبات مختلفة، فيما تضمنت مجلة حائط جانبية قصاصات من صحف محلية توثق نشاطاتها بمجالات متعددة.

استقبلتنا مرحبة ودارت أحاديث هامشية في الدقائق الأولى قبل طرق ذكريات طفولتها ومشوار حياتها، فأطلقت العنان لذاكرتها: «ولدت في قرية عاقر قضاء الرملة واللد عام ١٩٤٧، أي قبل النكبة وضياع فلسطين بعام واحد، كنت الابنة الثانية في عائلة مكونة من الأب أحمد والأم فاطمة وأربعة أبناء: محمد ومصطفى ونجية وجميلة، تعرفت على الحياة في تجمع لاجئين أقيم على عجل في منطقة رفح على حدود صحراء سيناء المصرية، حيث سكن الأب مع عائلته الصغيرة الفقيرة، التي لا تملك سوى خيمة صغيرة، لا أعرف لماذا إختار أبي العيش مع عائلته في تلك المنطقة، بعد أن أجبرته النكبة على الخروج من بلدته عاقر، ولكني ما زلت أذكر أننا عشنا وسط خليط من العائلات المصرية والبدوية، التي لها عاداتها المختلفة قليلاً عن تقاليد اللاجئين النازحين عن أرضهم، تحت وقع القنابل وقصف الطائرات، بعد شهور قليلة – كما عرفت لاحقاً ؟ انتقل أبي مع عائلته إلى مسكن صغير في عزبة يملكها شخص ميسور الحال، وتولى حراسة المكان، في حين حرصت والدتي على العمل كخياطة ملابس لنساء المنطقة، ذهبت إلى مدرسة رفح وأنا في الخامسة من عمري، وكنت في طريقي إليها أخترق تلالاً رملية ناعمة تعيق حركتي، وتجعل السير عليها أمراً صعباً، خاصة لطفلة صغيرة في مثل سني، بدأت أبرز بين زميلاتي اللواتي كن ينظرن بإعجاب إلى شخصيتي القوية، رغم أنني لم أكن متفوقة في الدراسة، ثابرت على الذهاب إلى المدرسة، رغم حرارة الصيف اللاهبة وبرد الشتاء القارص، كان حافز التعليم في أواسط اللاجئين يتزايد، وكان أبناؤهم يذهبون إلى المدارس رغم صعوبة أوضاعهم، ربما أرادوا تعويض أنفسهم عما لحق بهم من أذى وحرمان، استمرت العائلة في حياتها على نفس السياق، إلا أن شعر أبي بصعوبة الحياة في تلك المنطقة البعيدة عن تجمعات اللاجئين، فاشترى قطعة أرض صغيرة عام ١٩٥٣، وبنى عليها منزلاً متواضعاً انتقلنا للسكن فيه، وبينما واصلت أمي حياكة ملابس للاجئين، رزق أبي وأخي الكبير بعمل في مقر القوات الدولية التي وصلت القطاع إثر عدوان عام ١٩٥٦، الأمر الذي وفّر للعائلة مبلغاً مالياً متواضعاً، ساعدها في إعادة تصميم بناء البيت بشكل أفضل، طالبتني أمي مبكراً مساعدتها في أعمال الخياطة وإحضار المواد اللازمة لها ومتابعة أمور العمل مع بعض النساء، اللواتي يحضرن الملابس إلى المنزل، تحملت المسؤولية صغيرة، وبدأت الحياة تقسو بالتدريج بعد زواج أختي الكبيرة مطلع الخمسينات، لكن شخصيتي تبلورت أكثر وأصبحت أشعر بالواجب الملقى على عاتقي تجاه أسرتي».

توفي والدها عام ١٩٥٩، إثر إصابته بجلطة دماغية أثناء عمله، فتحمل عبء المسؤولية الأم والأخ الكبير: «ترك غياب والدي فراغاً كبيراً في حياتي، ورغم أنني كنت في الثانية عشرة من العمر، إلا أن شعوري بالمسؤولية تجاه الأسرة ازداد، وأصبحت أكثر قربا من أمي، التي ظلت تعيش على ذكراه سنوات طويلة، لم يقطع غيابه المفاجئ طريق متابعتي للدراسة، في تلك الأيام لمست محبة المدرسات، ربما لنشاطي وامتلاكي القدرة على المناقشة وإبداء الرأي، الأمر الذي أهّلني لأن أكون «عريفة الصف»، رغم أنني كما اعترفت، لم أكن متفوقة، وكان تحصيلي الدراسي فوق المتوسط، كنت أعود من المدرسة إلى المنزل لأساعد أمي في أعمال الخياطة، وعندما يهبط الليل كنت أدرس مع إخوتي، مستعينين بالضوء المنبعث من لمبة الكيروسين، التي كانت تنير خيام وأكواخ غالبية اللاجئين، ظهر تفوقي في المرحلة الثانوية، ربما لازدياد شعوري بالمسؤولية. بعد نجاحي أخذت أفكر في متابعة التعليم الجامعي، إثر تحسن الوضع المالي للأسرة، كنت أطمح أن أكون الطالبة الأولى من العائلة التي تذهب للدراسة الجامعية، وبالفعل قدمت أوراقي لمكتب الدراسات الجامعية في غزة، وبدأت أستعد للمغادرة إلى جمهورية مصر العربية، تزايدت الاعتراضات العائلية، خاصة من أمي التي كانت تبلغ من العمر ٦٠ عاماً، معلنة خوفها الشديد من غربتي، بدأت العائلة تضغط من أجل موافقتي على الزواج، لكنني صممت على إكمال دراستي العليا، خلال هذه الفترة تقدم شخص من خارج نطاق العائلة لخطبتي، ووافقت أمي على ذلك دون سماع وجهة نظري، وحين علمت الأسرة بذلك جاء عمي صبري إلى منزلنا وأصّر على خطبتي لابنه ممدوح «أبو صبري»، الذي كان قد أنهى دراسته الجامعية والتحق في صفوف قوات فتح العاصفة، لم أتردد، ووافقت بسهولة على الزواج من ابن عمي ممدوح، الأمر الذي أثار استغراب الأم والأسرة والعائلة، شيء بداخلي كان يدفعني للزواج من داخل العائلة، ودون معرفة خلفيات قراري، حاول الأهل إقناعي بعدم صواب قراري، باعتبار أن ممدوح مطارد وممنوع من دخول الوطن».

الزواج من مقاتل

٢ لم تكن «أم صبري» تعلم شيئاً عن خطيبها ممدوح، لكنها سمعت عن نجاحه وتفوقه وقوة شخصيته، كان نشاطه في الثورة سرياً، لم يكن مكشوفاً: «أشيع أنه يعمل ضمن طاقم سفارة الجزائر في سوريا، لكنني شككت بذلك، وتساءلت كيف يعمل فلسطيني في السفارة الجزائرية»؟!

وأثار قبولها الزواج من ممدوح تساؤلات وعلامات تعجب، ليس لدى الأهل فقط بل لممدوح نفسه: «سأل أهله عند لقائهم في عمان لإخباره بأمر خطبته: كيف توافق جميلة على الزواج من شخص لا تعرفه؟ وعندما قابلته بعد الخطوبة، كان أول سؤال وجهه مباشرة عن سر قبولي الزواج من مقاتل مجهول، ثم طرح أسئلة عن الثورة الفلسطينية، وبمعنى أدق عن فتح العاصفة التي بدأ نجمها يلمع، كأول حركة مقاومة معاصرة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين، الذين طردوا من أراضيهم، ضحك ممدوح وبانت عليه ملامح السرور، وهو يسمع معرفتي بالبيان الأول والثاني لقوات العاصفة من خلال جهاز راديو صغير في البيت».

أمضى ممدوح في قطاع غزة عشرة أيام، تم خلالها الاحتفال بالخطوبة رسمياً، لكن الخطيبان لم يتمكنا من اللقاء كثيراً وفق العادات السائدة: «بعد عشرة أيام رحل ممدوح إلى سوريا والأردن مع وعد بالعودة والزواج في أشهر الصيف، لكن حرب حزيران عام ١٩٦٧ اشتعلت وفقدنا سبل الاتصال به، في تلك الفترة سرت شائعة قوية أن ممدوح استشهد في معركة جرت قرب قرية السموع قضاء الخليل، وقد استقبل أهله الخبر وصدقوه وأقاموا له بيتاً للعزاء، أصبحت أعيش في دوامة كبيرة: أهلي يتعاملون مع الأمر وكأن ممدوح استشهد، ويقين قوي في داخلي يقاوم تصديق شائعة رحيله، ويصر على أنه مازال حيّاً، ورفضت كل محاولات إنهاء الخطوبة والزواج من شخص آخر».

بقيت تنتظر خبراً يعزز يقينها وينهي حالة انتظارها وترقبها فترة ثلاثة أشهر: «حضر أحد الفدائيين يحمل رسالتين الأولى لوالد ممدوح مع مبلغ من المال، والثانية لي تعلن أن إشاعات موته واستشهاده كاذبة، في ذلك اليوم طلب ممدوح من والده السفر برفقتي إلى الأردن، وعندما جاء عمي صبري إلى المنزل لإخباري، اختلطت مشاعر الفرحة بالمفاجأة، جهزت نفسي للسفر بسرعة وأقام الأهل حفلاً متواضعاً، انتقلت بعده إلى بيت والد ممدوح، ومن هناك غادرت إلى الأردن مع عمي، عندما وصلنا عمان لم نجده وسألنا عنه كثيرا الأهل والأقارب ومكتب الكفاح المسلح، كانت الإجابة دائماً سلبية، لم يكن أحد يعرف أين ذهب، الأمر الذي جعل اليأس والقلق يتسرب إلى داخلي، خاصة أنني خرجت من فلسطين بلا عودة، حينها اتخذت قراري الالتحاق بالجامعة إذا تواصل غياب ممدوح، لكن بعد أيام وأثناء سيري في شارع عام مع مجموعة من أفراد العائلة، الذين كانوا يقطنون الأردن، قابلناه يستقل سيارة عائداً من معركة بيت فوريك شرقي نابلس، التي استشهد خلالها عدد من المقاتلين، وقتل فيها مجموعة من جنود الاحتلال، إثر قتال عنيف استمر ساعات طويلة، كما عرفت لاحقاً، في ذلك اليوم تفاجأ الجميع بظهوره، وعدنا معاً إلى منزل أحد الأقرباء، وفيه أبلغني أبو صبري الاستعداد للمغادرة ليلاً إلى سوريا، لكن العائلة أصّرت على الاحتفال بزواجنا فأجلنا السفر يوماً آخراً، اتجهنا إلى سوريا في سيارة لقوات العاصفة، قطعنا خلالها طرقاً عسكرية ملتوية غير ممهدة، لتجنب الحواجز السورية، لعدم اعتراف حكومة دمشق في تلك الأيام بشكل كامل بالمقاومة، في الشام استأجرنا منزلاً مفروشاً شاركنا به شقيقه محمود «أبو فادي»، في اليوم التالي عاد ممدوح إلى الأردن لإتمام مهام نضالية هناك، لم أستغرب ذلك، وكنت أتوقع تحملي مسؤوليات جديدة، قررت الاندماج أكثر في النضال الوطني الذي يخوضه أبو صبري ورفاقه، أعطاني زوجي قرار الاختيار: الجلوس في المنزل كأي زوجة، أو الالتحاق بالعمل الفدائي، وخاطبني يومها لا تستعجلي وتريثي قبل أن تقرري بشكل دقيق، لم يكن لدي خيار آخر، قررت العمل ومساعدة الفدائيين وتجنب الاكتفاء بالمنزل».

زواج تحت رصاص «الكرامة»

٣ بعد الزواج بأسبوعين نشبت معركة الكرامة في الأردن، عندما اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلية في الحادي والعشرين من مارس آذار ١٩٦٨ على معسكرات المقاومة الفلسطينية، ودارت معركة شرسة دحر فيها الفدائيون قوات الاحتلال، التي اعتقدت أن عبورها الجسر نحو الأردن سيكون مجرد رحلة قتل، يتم خلالها إسكات صوت المقاومة: «فور اندلاع المعركة تحركت مع مجموعة من الأخوات الفتحاويات من سوريا إلى قرية الكرامة الأردنية، للمساعدة في تضميد جراح المقاتلين ومساعدتهم، عندما وصلنا كانت المعركة قد هدأت، هناك قابلنا صلاح التعمري، الذي طلب فورا عودتنا إلى عمان لغموض تطورات الوضع، وقال لنا، ربما تعود قوات الاحتلال للاعتداء على المواقع مرة أخرى، كانت الإمكانات الطبية والتموينية متوفرة لدى الفدائيين، ولهذا طلبوا تحويل جميع المساعدات إلى مستشفى الهلال الأحمر في عمان، شاهدنا في الكرامة عددا من جثامين الشهداء تنتظر نقلها إلى عمان، تريثنا قليلاً في أرض الكرامة، ونزل المقاتلون من التلال للسلام علينا، ورغم يقيني أن زوجي في الموقع بين المقاتلين شعرت بخجل السؤال عنه، كانت معنا الأخت أم اللطف زوجة فاروق القدومي، التي سألت عن زوجها، لكنها لم تتسلم جوابا شافيا».

لم تجد «أم صبري» ورفيقاتها ضالتهن في الكرامة، فتوجهن إلى عمان ليصطدمن بآلاف المواطنين من الشعبين الفلسطيني والأردني، وقد هرعوا إلى مقر الهلال الأحمر للإطمئنان على الجرحى، والتبرع بالدم وتقديم المساعدة: «سألت هناك عن ممدوح ولم أتلق أية إجابة، فعدت إلى سوريا مع رفيقاتي، ومكثنا في منزل الأخ أبو اللطف، صباح اليوم التالي رن جرس الهاتف، كان الأخ زكريا عبد الرحيم أبو علي على الجانب الآخر، فأخبرنا بوصول أبو اللطف وأبو صبري إلى مكان القيادة بعد عناء شديد».

تنفست الصعداء بعد أن اطمأنت على سلامة زوجها، وعادت إلى منزلها لتستقبل اتصالا منه يثمن دورها ويشجعها على مواصلة العمل: «في تلك المرحلة بدأت ممارسة عملي التنظيمي، وكرست نشاطي داخل إطار الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وشاركت في تأسيس فرع الاتحاد في سوريا إلى جانب مندوبات للقوى الفلسطينية الأخرى، بعد أشهر كلفت بالإعداد لانتخابات فرع الساحة السورية، وبدأت في الوقت نفسه بمشاركة زميلاتي عضوات اللجنة التحضيرية للاتحاد، الإعداد للمؤتمر الثاني للمرأة الفلسطينية».

بدأت فعلياً عملها السياسي الحركي، وتنقلت بين لجان المرأة والمعسكرات الصيفية التي كانت تقيمها «فتح» للفتيات والنساء من مناطق الشتات، بهدف تدريبهن على السلاح والمقاومة: «بدأت المواجهات تشتد في الساحة الأردنية، أخذ أبو صبري يغيب عن المنزل أسابيع طويلة، فأقوم بزيارته هناك، وفي هذه الفترة رزقت بطفلتي الأولى نسرين عام ١٩٦٩، أدخل مولد نسرين البهجة والسرور والدفء في حياتنا أكثر، وأصبح أبو صبري يعود دائماً للمنزل اشتياقاً وحنيناً لرؤية طفلته الصغيرة، استطعت التوفيق بين مسؤوليتي في العمل الحركي وشؤون منزلي وطفلتي، وأحياناً كثيرة كنت أضع نسرين لدى الجيران الأوفياء وانطلق إلى العمل الفدائي، ثم وجدت من يساعدني، فأحضرت مربية أطفال أقامت معي وساعدتني في رعاية الصغيرة، كنت سعيدة بهذا الجو الكفاحي، ولم أشعر بالملل لغياب زوجي المتكرر عن المنزل، فقد كان يومي مليئاً بالعمل النضالي في الساحة السورية، في تلك الأيام أقنعت أبو صبري بضرورة الالتحاق بالجامعة، توجهت إلى جامعة دمشق وسجلت في قسم التاريخ، لحبي وشغفي بهذا الموضوع، أنهيت امتحانات الفصل الأول بنجاح، وخلال الفصل الثاني لدراستي انفجرت معارك أيلول ١٩٧٠ بين المقاومة الفلسطينية والقوات الأردنية، فلم أستطع مواصلة الدراسة، في وقت تحمل فيه زوجي كامل مسؤولياته الكفاحية، الأمر الذي جعل غيابه عن المنزل يطول أكثر، خاصة أنه كان مسؤولاً عن غرفة العمليات العسكرية، أثناء المعارك بدأ مرض السرطان ينتشر في جسده دون أن يعير ذلك انتباهاً، أخذ يزداد نحولاً ويواجه المرض بالمسكنات والأدوية، وعندما اشتد عليه الألم نقل على الفور إلى إحدى المستشفيات الأردنية، ذهبت إليه هناك وجدته شاحب اللون، ويومها وعدني بالعودة إلى سوريا من أجل متابعة العلاج، لكنه سافر في مهمة تنظيمية إلى الكويت ثم إلى ليبيا، ليشارك في حفل تخريج دورة عسكرية».

مواجهة مبكرة مع السرطان

٤ صمتت «أم صبري» برهة: «كان نشاطه وعمله في تلك الفترة على حساب صحته، الأمر الذي أدى إلى تطور المرض، أصبح جسده ضعيفاً نحيفاً فاضطر لمراجعة مستشفى في لبنان، وهناك قرر الأطباء إبقاءه في المستشفى، فانتقلت إلى جانبه برفقة نسرين وابني صبري

ث عن وطن مخطوف

الذي كان عمره ثمانية أيام فقط، عشت مع الطفلين في منزل مفروش في بيروت قرب المستشفى، رفض أبو صبري قرار اللجنة المركزية للحركة نقله للعلاج في الخارج، حرصاً منه على عدم تحميل فتح نفقات إضافية، وقال أنه مؤمن بإرادة الله وفرجه، وعندما كان أبو صبري يتلقى علاجه في المستشفى اللبناني، تزايدت الأوضاع تدهوراً على الساحة الأردنية، وواصل رغم مرضه الاطمئنان على المقاتلين، ومع خروج المقاومة من عمان، تدهورت صحته بشكل كبير، وطلب الأطباء نقله إلى المنزل، بعد فشلهم في تقديم أي علاج له، لم أصدق تشخيص الأطباء، وبقيت مؤمنة بقدرته على مواجهة المرض».

وبصوت تخنقه العبرات : «جفت الدموع في عيني، وسألت نفسي هل يعقل أن أفقد الزوج الغالي أبوصبري، كان يحاول طمأنتي كلما يفيق من غيبوبته، بتكراره أنا بخير لا تخافي يا جميلة أنا بصحة جيدة، لكن وضعه تدهور بشكل سريع، ودخل في حالة هذيان بمجرد سماعه خبر استشهاد رفيقه القائد العسكري البارز «أبوعلي إياد» في أحراش جرش الاردنية، كان يفتح عينيه قائلاً: أبو علي شجاع أبو علي بطل، نقلناه مجددا للطوارئ، وحينها أبلغت إدارة المستشفى أبو عمار والقيادة الفلسطينية، أن رفيق كفاحهم في لحظاته الأخيرة لرحيله الأبدي، بدأت الحركة استعدادها لاستقبال أبو صبري شهيداً، في الطريق من المستشفى إلى سوريا، كنت أجلس معه داخل سيارة الإسعاف، كان يحاول جاهداً بث الطمأنينة في نفسي، قال لي سأسمع كلامك يا جميلة وأهتم بصحتي، وعندما أرتاح من المرض أعدك بالسفر وأخذ قسط من الراحة في الخارج، لم يتحقق وعده، وقبل ساعات من استشهاده زاره أعضاء القيادة على رأسهم أبو عمار وأبو جهاد، أخبرهم بصوت ضعيف واهن: خذوا بالكم من أنفسكم وابقوا أيديكم على الزناد، ثم أسلم الروح بهدوء، وكنت حتى آخر لحظة على يقين أنه لن يموت بهذه السرعة».

لم تبك لكنها تابعت بصوت يقطر حزناً: «كان يتوقع الاستشهاد في كل لحظة، نصبوا له الكمائن لكنه لم يستشهد، وخاض معارك عديدة وكثيرة، لكن السرطان تمكن منه وخطفه منا، وما زلت حتى الآن أشعر بكل تلك الدقائق والثواني التي عشت فيها مع الإنسان المقاتل الوطني الغيور، لم نعش سوى ثلاث سنوات، أنعم الله علينا بأبني نسرين وصبري، وهما الآن كل حياتي». .

بدت متعبة لكنها متماسكة، وهي تستعيد ذكريات سنوات عاصفة في حياتها: «بعد استشهاد زوجي كانت حركة فتح تصرف بعض المساعدات والاشتراكات لأرامل الشهداء من عناصرها، تحت بند تجهيز عسكري، وكانت المساعدات توزع حسب الحاجة، عشنا على راتب صغير لم يكن كافياً، لكنني تأقلمت معه، خاصة وأن طفلاي كانا صغيرين، لم تتجاوز نسرين عاماً ونصف، وصبري الأربعة أشهر، بعد استشهاد والدهما عاهدت نفسي على غرس مبادئه وأحلامه فيهما، كنت أسرد عليهما ما سمعته منه طوال الفترة التي عشناها سوياً، لكنني حقيقة واجهت متاعب ومشاق كبيرة، وبدأت أشعر بثقل فقدان رب الأسرة، أخذ الصغيران يكبران وتتسع أسئلتهما عن سر غياب والدهما الطويل، في البداية أخبرتهما أنه مسافر وأنه سيعود، لكن المفاجأة كانت عندما كشفا السر متسائلين: كيف يسافر ونحن نزور قبره؟ إضطررت لاعلان الحقيقة، وقلت لهما أن كل شهيد يسافر إلى الجنة لأنه حي لا يموت، لا أعرف إن كانا قد تفهما معنى كلماتي في ذلك الوقت، إلا أن علاقة حميمة جداً ربطت بيننا، وظهر لديهما إحساس مبكر بالمسؤولية، واجهت لحظات قاسية صعبة، تمنيت فيها لو كان أبو صبري معنا، وكنت أحياناً أغرق في نوبة بكاء، عندما أراقب نسرين وصبري يكبران في المنفى بعيداً عن الأهل والوطن، إجتهدت بتسجيلهما في مدارس رفيعة المستوى، وبدأت أرتب احتياجاتهما وفقاً لأوضاعنا المالية، وبدءا يتفهمان معنى أن يكونا من ذوي الشهداء، نمت مداركهما ووعيهما مبكراً، الأمر الذي سهل عليّ نشاطي السياسي والتنظيمي أثناء الاجتياحات، التي كانت تنفذها قوات الاحتلال للأراضي اللبنانية، في محاولة يائسة للقضاء على الثورة الفلسطينية».

واصلت عملها التنظيمي، وأصبحت عضو إقليم، ونالت حضوراً واحتراماً بين رفيقاتها في الساحات الأخرى، إلا أن صعوبة وضعها المالي كان هماً، رغم أن الحركة وفّرت لها مساعدة مالية لتغطية مصاريف تنقلاتها وعملها في الساحات المختلفة، ومع قيام قوات الاحتلال الاسرائيلي بغزو لبنان عام ١٩٨٢، تحملت أعباءً جديدة في الساحة السورية، تقتضي مساعدة الأسر التي هاجرت من لبنان هرباً تحت القصف الاسرائيلي المتواصل: «شكلنا لجانا متخصصة لمواجهة تبعات العدوان، وبدأنا ترتيب أمور الأسر التي وصلت سوريا، ووفّرنا للأفراد مأوى في البيوت والمنازل الفارغة، أو لدى العائلات التي تبرعت باستقبال أسر مهّجرة، وفي أحيان كثيرة أقمنا خياماً لاستيعاب المزيد من النازحين».

كانت فخورة وهي تصف صمود الثورة في بيروت، التي قاوم فيها المقاتلون الفلسطينيون واللبنانيون رغم حصارها لمدة تزيد عن الثمانين يوماً، لكن صوتها بدأ يكتسي بنبرة حزن عندما تحدثت عن الانشقاق الكبير الذي عصف بحركة فتح في أيار عام ١٩٨٣، وتزايد مصاعبها بعد اعلان سوريا تأييدها الفريق المنشق: «واصلت البقاء في سوريا رغم كل الضغوط التي تعرضت لها، وساعدني في ذلك علاقتي الجيدة بفصائل العمل الوطني، حتى بدأت الاستعدادات لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني في عمان عام ١٩٨٤، طلب مني الأخ الرئيس أبو عمار الرحيل من سوريا، بداعي إدراج إسمي على اللائحة السوداء للشخصيات الفتحاوية التي بقيت داخل الساحة السورية، حاولت إقناعه البقاء في الشام حتى ينهي نسرين وصبري تعليمهما الثانوي، لكنه أصر على قراره، تقرر سفري الى تونس للمشاركة في الاعداد لاجتماع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي كان سيعقد استعداداً للمجلس الوطني، عندما صعدت الطائرة المتجهة إلى تونس، وصل الأمن السوري وأخرجني منها وحظر سفري، عدت إلى منزلي، ثم كررت فيما بعد محاولة السفر مرة أخرى، حزمت أمتعتي سراً ولم أبلغ أحداً بالقرار إلا صباح يوم المغادرة، وطمأنت ابنيّ أنني سأعود بعد يومين، وتركتهما لدى أمي التي قدمت من الأراضي المحتلة لزيارتي، سافرت إلى تونس ومنها إلى عمان، وشاركت في المجلس الوطني، وأثناء وجودي في الاردن أصدرت الحكومة السورية قراراً بحظر عودة المشاركين في دورة المجلس الوطني إلى سوريا، غادرت إلى تونس وبقيت نسرين وشقيقها صبري في الشام، تدخل الأخ أبو عمار ثانية وعرض عليّ أن يتابع ولداي تعليمهما في احدى المدارس اللبنانية في لندن استعداداً للجامعة، وهذا ما تم فعلاً، إلتحقا بالمدرسة اللبنانية وأثبتا كفاءتهما وحصلا على علامات عالية أهّلتهما لدخول جامعة مميزة في بريطانيا، حاول البعض إقناعي بأن دراستهما هناك تفسد أخلاقهما وتضيع مستقبلهما، لكني رفضت هذا المنطق، وقلت لهما إذهبا للدراسة في لندن وارفعا قامتكما عالياً وحافظا على اسم والدكما، وهذا بالفعل ما كان والحمد لله نجحا، عندما كان صبري ونسرين يتقدمان بالدراسة، كنت أتذكر والدهما، وأتمنى من كل قلبي لو كان حياً ليشهد تفوقهما».

أفاضت كثيراً عن زوجها الراحل أكثر مما تحدثت عن نفسها، وحين سألنا كشفت السر: «كان وما زال كل شيء في حياتي، وبعد استشهاده لم أفكر بالزواج رغم العروض العديدة، عاهدت نفسي أن لا أتزوج أحداً، وتركيز إهتمامي فقط بمتابعة شؤون نسرين وصبري، اللذين كبرا معي وأصبحا قطعة من روحي وكياني».

«أم صبري»: العودة إلى الوطن

تذكر بدقة اللحظات التي استقبلت فيها قرار عودتها: «كنت أعيش في تونس عندما أبلغتني القيادة بإدراج اسمي في كشف العودة مع أخي مصطفى، الذي كان متفرغاً في الثورة برتبة عقيد، بدأت الاستعداد للعودة، وأثناء ذلك استشهد أخي مصطفى، فاضطررت لتأخير عودتي من أجل تدبير أمور أسرته، والمساعدة في عودتنا معاً، نهاية عام ١٩٩٤ عدت مع نسرين وصبري، وفي ذلك اليوم اختلطت مشاعري بين فرحة بالعودة وحزن لغياب أبو صبري، افتقدت الرجل، وشعرت بألم كبير يمزقني ورغبة بالبكاء، تغلبت مشاعر الحزن على كل شيء، أذكر عندما اقتربنا من نهر الأردن لاجتياز معبر الكرامة إلى أريحا، نظرت إلى النهر وتخيلت أبو صبري عائداً من أرض المعركة بعد تنفيذه عملية بيت فوريك مع رفاقه ، تصورته مبتسماً رغم جديته، لحظتها انتابني شعور أنه يسير في الاتجاه الآخر نحو الشرق وأنا أتجه غرباً إلى الوطن، في تلك اللحظة وبحركة غير شعورية التفت خلفي باحثةً عنه للعودة معنا، ولكنني اصطدمت بحقيقة عودتي وحيدة، واصلت الطريق عبر أريحا إلى غزة، عدت إلى منازل العائلة في مخيم النصيرات وسط القطاع، زرت الأقرباء لكنني وجدت كل شيء حولي بارداً يفتقد أبو صبري، تألمت كثيراً وترددت، هل أبقى أم أغادر، لكني حسمت أمري بعد أن سألني الأخ أبو عمار في أحد اللقاءات عن إمكانية بقائي قلت له: سأبقى حيث أنت، وبالفعل عدت إلى تونس وسلمت المنزل لأصحابه ورتبت أموري لأستقر نهائياً في غزة، ثم أبدأ عملي كمدير عام التأمينات الاجتماعية في وزارة العمل».

لم تستمر طويلاً في وظيفتها الحكومية، حتى بدأ الحديث عن إجراء انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٩٦: «حين تقرر إجراء الانتخابات ترددت طويلاً في حسم أمر خوضها، لكني بدأت أفكر جدياً بالموضوع، خاصة وأن نسبة النساء اللواتي يترشحن غالباً قليلة جداً، عرضت قيادة التنظيم اقتراحاً بترشحي عن دائرة الوسطى، وبالفعل حسمت أمري ورشحت نفسي لأجد دعماً كبيراً من الناس، كانت تجربة مميزة جداً خاصة أن الانتخابات البرلمانية تجرى لأول مرة في فلسطين، ولم يكن قد مضى على عودتي سوى سنة واحدة، لكنني وجدت تضامناً شعبياً الأمر الذي أعطاني دفعة للأمام وعمق شعوري بالمسؤولية، وحين فزت بمقعد نيابي أقسمت البقاء وفيّة للناس وللأهل الذين أعطوني هذه الثقة».

شكل المجلس التشريعي تجربة جديدة لمعظم الأعضاء المنتخبين، إلا أنه كان بالنسبة لها نضال من نوع أخر لم تتعود عليه من قبل: «بداية عملي البرلماني اخترت اللجنة الاقتصادية، لتركيز نشاطي من أجل مواجهة بعض مظاهر الفساد التي بدأت تتكشف في الساحة الفلسطينية، بهيمنة مجموعة متنفذين على بعض الاحتكارات، انتقدت هؤلاء الأشخاص بشكل مباشر، الأمر الذي دفعهم للتآمر عليّ، وحاربوني لإبعادي عن اللجنة الاقتصادية، انسحبت منها لشعوري بانعدام شروط نجاحي جيداً داخلها بالصيغة التي أريدها، بعد ذلك انضممت إلى لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، التي برز نشاطها في متابعة قضايا الفساد، إلى جانب عضويتي في اطار لجنة اللاجئين التي استلمت رئاستها من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٦، واظبت على حضور الجلسات والمشاركة فيها، التزاماً مني بالمسؤولية الموكلة لي من المواطنين الذين أمثلهم، وحاولت كذلك تقديم نموذج بأن المرأة قادرة على تحمل المسؤولية، وذلك لاستقطاب مزيد من النساء إلى العمل، وإقناع الرجل بحق المرأة مشاركته في النشاط العام والنضال سوية على مختلف الأصعدة، شكل هذا النشاط مجالاً كبيراً لنضالي الشاق لتشريع قوانين تضمن المساواة».

وتفتخر بالدور المتميز الذي لعبته في إقرار قانون الانتخابات، خاصة قانون انتخابات المجالس البلدية، الأمر الذي أفسح المجال لمشاركة المرأة: «كان هدفي أن تكون المشاركة مفتوحة أمام المرأة، وإفساح المجال أمامها لأن تحقق ما تستطيعه من إنجازات، إلا أن المجلس التشريعي وبسبب رواسب السنين الماضية، أقر تمثيل النساء باثنتين في كل مجلس بلدي يتم انتخابه، عرضت وجهة نظري بأن تكون المنافسة مفتوحة، حتى يكون الدافع أكبر لتحقيق الإنجازات، ونبعت المطالب التي حرصت عليها من الجهد الخاص الذي بذلته مع نساء أخريات، من أجل إقرار وثيقة حقوقية بالمطالب النسوية الفلسطينية، التي بدأ العمل بها قبل العودة إلى الوطن، وجرى إقرارها وتسليمها إلى الرئيس ياسر عرفات عام ١٩٩٤ في تونس، أكدنا في الوثيقة على حقوق المرأة الفلسطينية بكل الجوانب التعليمية والاجتماعية والصحية والاقتصادية ورعاية الأطفال، وهذا شجعنا لاحقا على أن تسير معظم القوانين (أقر المجلس التشريعي ١٠٨ قوانين) الى جانب القوانين الأخرى التي أقرت بالقراءات الثانية والثالثة».

لم يقتصر نضالها على القوانين التي تخص المرأة وحدها، بل ناضلت وقاتلت من أجل أن تكون هناك قوانين عادلة للفئات الاجتماعية المختلفة: «لعبت دوراً مهماً في وضع قانون العسكريين، وطالبت بإنصاف رجال الأمن والشرطة، الذين يعانون ويتحملون المشاق أثناء عملهم وسهرهم في حماية الوطن والمواطنين، بالفعل جرى إنصافهم وإجراء تعديل على رواتبهم وإن كان طفيفاً في نظري، إلا انه كان خطوة مهمة لصالح رجال الأمن والشرطة».

خاضت انتخابات المجلس التشريعي الثانية التي نظمت في الخامس والعشرين من شهر كانون ثاني عام ٢٠٠٦، كانت تطمح بالفوز ثانية بمقعد برلماني، لكن تفاؤلها اصطدم بصخرة الواقع، إذ خرجت من التنافس.. خسرت مقعدها في المجلس التشريعي لأسباب كثيرة، لكنها لم تخسر الإنسانة والمناضلة في داخلها، وبقيت على درب العمل الجماهيري، تحلم بأفضل مؤسسات مجتمعية لأجيال المستقبل، حيث قدم زوجها روحه من أجل هذا الهدف.

امرأة مكافحة، كثفت كل التفاصيل الدقيقة لمجتمع لا زال عرضة للأحداث الإقليمية العاصفة: فتاة لاجئة اقتلعت من وطنها عام ١٩٤٨، زوجة ودعت زوجها الشهيد عام ١٩٧١، وظلت متماسكة، عائدة من المنفى إلى الوطن عام ١٩٩٤، لتواصل النضال لاكتمال تحرره، امرأة يفترسها شعور قوي بأنها ما زالت لاجئة تبحث عن وطنها.

من كتاب «رائدات من بلدي» إصدار طاقم شؤون المرأة. تحرير بسام الكعبي. أجرى المقابلة الصحفية في غزة حسن جبر.

لنا أسماء... ولنا وطن

الحملة الوطنية لاسترداد الشهداء الفلسطينيين والعرب

تعاني مئات الأسر الفلسطينية والعربية، لوعة وأسى حرمانها من أبسط حقوقها الإنسانية: بتشييع ودفن أحباء لهم ممن سقطوا شهداء أثناء مشاركتهم في أعمال مقاومة للاحتلال الإسرائيلي (بعدما احتلت إسرائيل ما تبقى من الأراضي الفلسطينية وأراض عربية مصرية وسورية في حزيران ١٩٦٧)، أو جراء قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي الأمنية باغتيال بعضهم، أو سقوط بعضهم شهداء وهم أسرى في سجون الاحتلال، وكذلك جراء تصدي قوات الاحتلال لمدنيين حاولوا الالتحاق بأسُرهم فأردتهم قتلى واحتفظت بجثامينهم، وقد مضى على عشرات من هذه الحالات عقود من الزمن[1].

فقد دأبت الحكومات الإسرائيلية وسلطاتها الإحتلالية على احتجاز مئات الجثامين في مقابر تسميها مقابر قتلى العدو، وتقع هذه المقابر في مناطق عسكرية مغلقة، تحول سلطات الاحتلال دون الكشف عنها للتحقق من مدى مطابقتها للشروط الإنسانية والأخلاقية والصحية لدفن الموتى، ويشمل هذا المنع المؤسسات الدولية ذات الصلة ووسائل الإعلام، وبالطبع فإن هذه السلطات تمنع ذوي الضحايا من زيارة مقابر أحبائهم منعاً باتاً.

على الرغم من الطابع الوطني والإنساني والأخلاقي والقانوني لقضية الشهداء المحتجزة جثامينهم والمفقودين، فإنها لم تكن تلقى الحد الأدنى من الاهتمام الوطني الرسمي منه والأهلي. فعدا تلك المحاولات الفردية لأسر الشهداء والمفقودين، وعدا إثارة إعلاميين لها بين حين وأخر، لم تجر متابعة حثيثة دؤوبة ومتواصلة لهذه القضية، إلى أن اتخذ مجلس إدارة مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، مطلع العام ٢٠٠٨، قراراً بإطلاق الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، والكشف عن مصير المفقودين، وحتى يتمكن ذووهم من تشييعهم ودفنهم وفقاً لتقاليدهم الدينية، وبما يليق بكرامتهم الوطنية والإنسانية.

ففي أيار من العام ٢٠٠٨ أعلن المركز عن حملته في وسائل الإعلام الوطنية، داعياً ذوي الشهداء إلى الاتصال على عناوينه الهاتفية والإلكترونية. وقد لاقى هذا الإعلان تجاوباً واسعاً من ذوي الشهداء والمفقودين، عبّر عن نفسه بالاستجابة الواسعة لتعبئة استمارة المعلومات التي وضعها المركز خصيصاً لعملية التوثيق، كما عبروا عن ذلك بحضورهم الواسع للاجتماعات التي دعا لها المركز، ومشاركتهم الفعالة في رسم توجهات الحملة وانتخاب قيادتها.

ووفقاً لما تم الكشف عنه من معلومات حتى الآن حول هذه المقابر، فقد تبين وجود أربع منها تقع جميعها في مناطق عسكرية مغلقة وهي: مقبرة الأرقام المجاورة لجسر (آدم) بنات يعقوب، وقد تكون هذه المقبرة خصصت لمن سقطوا في الحروب الإسرائيلية على لبنان، من الفلسطينيين واللبنانيين في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، ويقدر عدد القبور فيها ب ٥٠٠ قبر.

المقبرة الثانية: تقع في غور الأردن بين مدينة أريحا وجسر دامية، ويحيطها جدار له بوابة تعلوها لافتة كتب عليها باللغة العبرية «مقبرة لضحايا العدو»، ويوجد فيها أكثر من ١٠٠ قبر، وتحمل أرقاما من ٥٠٠٣-٥١٠٧ ومن غير المعروف إلام تشير هذه الأرقام ، بيد أن سلطات الاحتلال تدعي أنها رموز تشير إلى بيانات إضافية لكل جثة.

أما الثالثة: تسمى رفيديم وتقع في شمال غور الأردن أيضاً. والمقبرة الرابعة فاسمها «شحيطة» وتقع في قرية وادي الحمام شمال مدينة طبريا، وقد تكون هذه المقبرة مكاناً لرفات من قضوا في معارك الأغوار بين عامي ١٩٦٥-١٩٧٥، ويوجد بها حوالي ٥٠ ضريحاً، ينتشر في الجهة الشمالية منها نحو ٣٠ من الأضرحة في صفين طويلين، فيما ينتشر وسطها نحو ٢٠ ضريحاً.

ومما يثير المشاعر، كون هذه المقابر عبارة عن مدافن رملية، لا يتجاوز عمق الواحدة منها ٥٠ سم، ما يعرضها للانجراف بفعل العوامل الطبيعية من رياح وأمطار، فتظهر الجثامين منها، لتصبح عرضة لنهش الوحوش البرية والكلاب الضالة، وإمعاناً في استهتار إسرائيل بإنسانية وكرامة الفلسطينيين والعرب حتى في مماتهم، فإن القبر بحجم ٨٠-١٢٠ سم ويقع في صف قبور متاخمة لبعضها، والمسافة التي تفصل بينها تتراوح بين ٢٠-٥٠ سم، فيما المسافة بين الصف والأخر نحو ٥٠ سم، وهذا ما أكدته وثائق إسرائيلية رسمية . إن احتجاز حكومة إسرائيل وسلطاتها الإحتلالية لمئات جثث الموتى بحد ذاته هو جريمة، فكيف إذا كان احتجازها في ظل هذه الظروف المأساوية، ولهذه المدة الطويلة جداً من الزمن!!!!.فهل يبقى الصمت سيد الموقف في عالم لم يعد فيه من يمارس مثل هكذا جرائم، سوى إسرائيل الدولة المحتلة؟!

اسم الشهيدة	مكان وتاريخ الميلاد	مكان وتاريخ الاستشهاد	
دارين محمد توفيق أبو عيشة	بيت وزن / نابلس	حاجز بيت سيرا / القدس	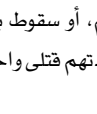
	١٩٨١/٦/٢١	٢٠٠٢/٢٢/٢	
دلال محمد سعيد المغربي	بيروت / لبنان	على الطريق ما بين يافا وهرتسليا	
	١٩٥٠/١١/٥	١٩٧٨/١١/٣	
زينب علي عيسى أبو سالم	مخيم عسكر / نابلس	التلة الفرنسية / القدس	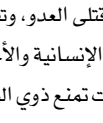
	١٩٨٧/١٠/٤	٢٠٠٤/٢٢/٩	
هبه عازم سعيد دراغمة	طوباس	العفولة / خلف الخط الاخضر	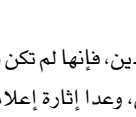
	حزيران ١٩٨٤	٢٠٠٣/١٩/٥	
هنادي تيسير عبد المالك جرادات	جنين	حيفا / خلف الخط الأخضر	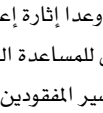
	١٩٧٥/٢١/٩	٢٠٠٣/١٤/١٠	
وفاء علي خليل إدريس	مخيم الامعري / رام الله	شارع يافا / القدس	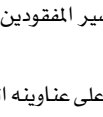
	١٩٧١/٢٢/١٠	٢٠٠٢/٢١/١	
آيات محمد لطفي الأخرس	مخيم الدهيشة / بيت لحم	كريات يوفيل / القدس	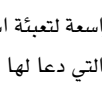
	١٩٨٤/١٨/٣	٢٠٠٢/٢٩/٣	

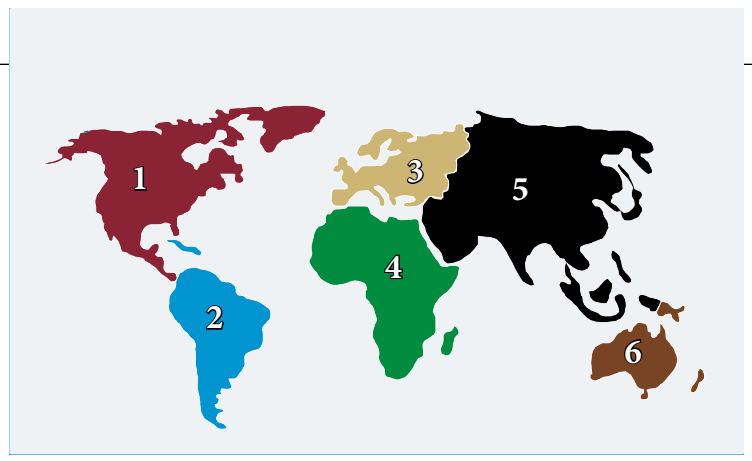

نساء وأخبار

ثلاث جرائم قتل في أقل من أسبوعين

٥ **الأردن:** شهدت مدينة العقبة ثالث جريمة قتل «عائلية» في أقل من أسبوعين.

ارتكب اثنتين من الجرائم الأب، بينما ارتكب الثالثة الأخ، وكانت المجني عليها في جميعها الابنة والأخت.ووجه مدعي عام الجنايات الكبرى في محافظة العقبة، تهمة القتل العمد إلى مواطن أقدم على قتل ابنته، استناداً إلى نص المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات.

وبحسب مصدر أمني، فإن الأب الذي يقطن في منطقة العالمية في مدينة العقبة أقدم على خنق ابنته البالغة من العمر ٢٢ عاماً، باستخدام حبل ستارة، ما أدى إلى وفاتها بشكل سريع، وبعد ذلك سلّم نفسه إلى رجال الشرطة، الذين حضروا إلى موقع الجريمة، فيما باشر المدعي العام التحقيق لمعرفة ملابسات الجريمة.

ووجه المدعي العام في السادس من الشهر الحالي تهمتي القتل العمد، وحيازة سلاح ناري دون ترخيص، إلى شاب قتل شقيقته في محافظة عجلون، الشاب البالغ من العمر ١٩ عاماً، أطلق النار على شقيقته المتزوجة البالغة ٢١ عاماً في «بلدة الصاخنة»، من بندقية صيد كان يملكها، ما أدى إلى مفارقتها الحياة فوراً.

وأطلق مواطن في الثالث من الشهر الحالي النار على ابنته، أثناء وجودها داخل مستشفى الأميرة إيمان في لواء ديرعلا في محافظة البلقاء. المواطن سلم نفسه إلى رجال الشرطة، وأفاد في التحقيقات، أن ابنته العشرينية أرملة منذ أربع سنوات، وعندما علم بأنها في المستشفى بحالة ولادة، توجه إلى هناك وأطلق النار عليها من مسدسه.

وارتكبت العام الماضي عشر جرائم دفاعاً عن الشرف، شكلت ما نسبته ٩,١١ في المئة من نسبة الجرائم المرتكبة البالغ عددها ١٠٩ جرائم، فيما ارتكبت ٢٥ جريمة نتيجة خلافات عائلية، شكلت ما نسبته ٢٢ في المئة من عدد الجرائم المرتكبة في العام الماضي.

نزع الولاية عند ثبوت حالة زنى المحارم

٥ **السعودية:** طالبت رئيسة لجنة الأسرة في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الجوهرة العنقري، بنزع الولاية عند ثبوت حالة زنا المحارم، وربطه مباشرة بصك الحكم المتعلق بارتكاب الزنى، وفي نفس نص الحكم، وذلك أن جريمته تثبت عدم صلاحيته للولاية، داعية إلى صرف النفقة بالإجبار في حال الطلاق وحضانة الأم للأبناء، وذلك مباشرة من مكان العمل، حتى تمنع مخالفة الشرع وضياع الأم والأبناء، مشددة على ضرورة «تفعيل المحاكم الأسرية في مختلف مدن المملكة.

وحول سن الحضانة، نادت العنقري برفع سن الحضانة إلى ١٥ عاماً، «فمع المتغيرات تكون الحاجة لبقاء الطفل مع الحاضن سواء كان الأب أو الأم من منهما الأصلح»، مؤكدة الحاجة لوجود «لجان متخصصة في المحاكم لدراسة بيئة الأسرة، وإصلاح الطرفين في حال الطلاق أو فسخ عقد الزواج أو الخلع لحضانة الأطفال وتحديد النفقة، اعتماداً على الإمكانات الفعلية للأب». وحول الأحكام التعزيرية في ما يتعلق بالعنف، قالت: «لا بد من تقنين تلك الأحكام، إضافة إلى إعادة النظر في اشتراط دفع المرأة المتقدمة بطلب فسخ عقد الزواج او الخلع، بناء على ممارسة العنف واثبات الضرر، حتى لا يكون الزوج مرتكباً للعنف والجرم»، مشيرة إلى ضرورة «فصل الحضانة أو المساومة به، في حال تقدم المرأة بطلب الانفصال بالطلاق أو الخلع، وتكون الحضانة للأصلح فقط».

وترى العنقري أنه في حال إثبات العنف، يجب أن «يخرج المعتدي من منزل الأسرة، وليس العكس، ليستشعر مدى ما اقترفته يداه»، مضيفة: «لا بد من إعداد مدونة لأحوال الأسرة مستمدة من الشريعة الإسلامية، تحدد حقوق وواجبات كل فرد من أفراد الأسرة، من الولادة، حتى الوفاة، تكون جزءاً من الوثائق التي لا بد للمواطن الاطلاع عليها، وتوزع بالإجبار عند الحصول على البطاقة الشخصية».

الحكومة التونسية تسحب تحفظاتها على اتفاقية «سيداو»

٤ تونس: رغم أن المرأة التونسية نالت حرية أكبر من غيرها في العالم العربي، منذ أيام الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة، إلا أن حجم المعاناة والحيف الذي تعرضت له خلال العقود الماضية، كشفت عنه ثورة الياسمين، التي أطاحت بنظام بن علي، وهو ما دعا الحكومة التونسية مؤخراً إلى سحب تحفظات حكومة الجمهورية التونسية الملحقة بالقانون الصادر سنة ١٩٨٥، والمتعلق بالمصادقة على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ويؤكد نص البيان العام، الذي أصدرته الحكومة مؤخراً، على أن «الحكومة التونسية، لن تتخذ أي قرار تنظيمي أو تشريعي طبقاً لمقتضيات هذه الاتفاقية، والذي من شأنه أن يخالف أحكام الفصل الأول من الدستور التونسي».

وتطور في الآونة الأخيرة في تونس الجدل حول صيانة حقوق المرأة وتعزيزها، خاصة بعد أن كشفت ثورة الياسمين حجم الحيف الذي عانت منه المرأة التونسية، وتعرضها للاستغلال السياسي لتلميع صورة النظام السابق، ليأخذ هذا الجدل أشكالاً جديدة، من خلال تعبير النساء عن مطالبهن عبر منابر الحوار والاحتجاجات والمسيرات.

وتصاعدت الأصوات في الأوساط النسائية والمدافعة عن حقوق المرأة، مطالبة بضرورة رفع كل التحفظات التي وضعتها تونس، حتى تتمتع النساء بكافة الحقوق التي أقرتها الاتفاقية.

العدالة الانتقالية.. النوع الاجتماعي.. المصالحة

الاحتلال الاسرائيلي

المحامية خديجة حسين نصر

استرعى اهتمامي مؤخراً مبادرة المصالحة والإصلاح، التي أطلقتها النساء الكردستانيات في آذار٢٠١١، ولفت انتباهي في المبادرة المبررات التي استدعت إطلاقها، وتصوّر الكردستانيات لآليات إدماج النسوي والوطني، للوصول إلى إصلاح داخلي ومصالحة بين أطياف المجتمع كافة، دون الاكتفاء بالمصالحة بين الفرقاء، أو بين اللاعبين السياسيين.

برّرت الكردستانيات ربط المصالحة بالإصلاح، لأنه في ظل غياب الإصلاح، لا يمكن أن يكون هناك مصالحة جدية. واستندت مطالباتهن النسوية بالإصلاح والمصالحة، أي دمج الوطني والنسوي معاً، نتيجة الإهمال التاريخي للأحزاب الوطنية والمعارضة ومشاريع السلطة لحقوقهن المشروعة.

اشتملت مبادرة الكردستانيات على عدة مطالب، تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتعزيز توجهات السلطات والأحزاب بإدماج حاجات النوع الاجتماعي العملية والاستراتيجية في كافة التوجهات الرسمية، وغير الرسمية.

على الصعيد الفلسطيني، قدّمت عدة مبادرات للمصالحة الوطنية، من قبل أطياف مجتمعية مختلفة، «شباب، حقوقيين، قوى وطنية وإسلامية،...»، بلورت رؤيتها للمصالحة عبر اجتماعات ومشاورات ومحاورات بين الأطراف المختلفة، جسّدتها من خلال مسيرات رفع فيها العلم الفلسطيني، وبيانات صحفية وزعت على وسائل الإعلام المحلية، وتم رفعها إلى رئيس السلطة الوطنية، وبعض الجهات العربية.

الباعث المشترك لهذه المبادرات، هو تلمّس أصحاب هذه المبادرات لخطورة استمرار الصراع والانقسام وتداعياته على القضية الفلسطينية بصورة عامة، واستفادة العدو الإسرائيلي من هذا الصراع، والتغيير في المحيط العربي. طالبت هذه المبادرات بإنهاء الانقسام ووقف الاقتتال الداخلي، وتشكيل قيادة وطنية متوافق عليها لمرحلة انتقالية، يكون على سلم أولوياتها إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، واستكمال رزمة التشريعات الضامنة لتعزيز الحقوق الأساسية للإنسان الفلسطيني، كما كرّست هذه المبادرات وضع آليات إصلاح مؤسسي، لضمان تفعيل العمل المهني البعيد عن التقاسمية الحزبية، وضمان تفعيل واستقلال المؤسسات الرقابية.

إن اجتزاء المصالحة واختزالها بآليات لإنهاء الاحتكار أو المقاسمة الحزبية والفئوية في سائر مؤسسات الوطن، إبتداءً من المظلة العليا «منظمة التحرير الفلسطينية»، وانتهاءً بسلم التعيينات، ومروراً بضمان استقلال القضاء، لن يحرز تقدماً ناجعاً للوصول إلى حالة المصالحة والتصالح الداخلي، حتى لو تم إنجازه.

نتج عن الصراع والإقتتال الداخلي، سقوط مئات القتلى والجرحى والمعوقين من الجنسين، ومن مختلف الفئات العمرية، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، وتقسيم الوطن إلى شطرين، وانقطاع التواصل بين الفلسطينيين، وحرف مسيرتهم الوطنية والتقدمية، والتردي التشريعي والمؤسساتي والمحاسبي، وغياب المساءلة، وشلل حيوات الناس ومصالحهم.

إن طي صفحة الماضي بكافة ما احتوته من الآلام لكافة مكونات الشعب الفلسطيني، وما تسببت به من هزيمة الشعور الوطني الفلسطيني، والشعور بالخزي والعار والخجل نتيجة استباحة الدم الفلسطيني من قبل الفلسطيني ذاته، وتسبب الصراع بفقدان الأمل والثقة لدى الجماهير بقيادته وبمناضليه وشيوخه، والعبث بمستقبل الفلسطينيين أفراداً وجماعات وقضية، والبدء بصفحة جديدة بيضاء، دون الإعتراف بأخطاء الماضي ومواجهتها ومحاسبة المنتهكين وتعويض المتضررين، وتقديم الإعتذارات للشعب الفلسطيني، وإصلاح المؤسسات، يشبه من يعالج مرضاً خبيثاً ب «أكمول».

من جهة أخرى، لا يمكن الإكتفاء بتحقيق المصالحة وفق المفهوم السياسي، ومعالجة تداعيات الانقسام وآثاره، دون الرجوع إلى الاعتراف لما يرتبط بمفهوم المصالحة من تصالح وتسامح مع الذات ومع الآخرين، وهذا يقتضي بث الروح في الإنسان الفلسطيني، والإعتراف بهويته الإنسانية، وتغليبها على كافة الإعتبارات الأخرى، عبر القضاء على العنصرية والتحزبية والتمييز، والإعتراف بوجود المختلف وقبوله، والتعامل معه على أساس أنه إنسان فلسطيني، له ذات الحقوق وعليه ذات الواجبات.

في معظم حالات الصراع والنزاعات، غالباً ما يكون العنف المبني على النوع الاجتماعي قاسماً مشتركاً بين هذه النزاعات والأنظمة القمعية، بحيث تزداد نسبة الانتهاكات بحق النساء، ويتمكن مرتكبي الانتهاكات من الافلات من العقاب، وذلك في الوقت الذي غالباً ما تكون المرأة مغيبة أو غير ممثلة بما فيه الكفاية، في الجهود المبذولة للحد من هذه الإنتهاكات. لذلك يقتضي إعمال المصالحة، الكشف عن أنماط الانتهاكات المتّصلة بالنوع الاجتماعي، وتعزيز الوصول إلى العدالة، والحث على الإصلاح، ويمكن أن تؤدي هذه الآليات إلى تحدي الأسباب البنيوية لعدم المساواة، التي أتاحت ارتكاب هذه الانتهاكات.

الإعتراف بمعاناة الفلسطيني وآلامه يقتضي الاعتراف بمعاناة النساء وآلامهن جراء الاقتتال الداخلي وانقسام الوطن وتشرذم مؤسساته، الإعتراف بأنهن ضحايا أوليات، وليس ضحايا محتملة أو حتمية للصراع والاحتلال.

إن استمرار الجهود لتحقيق المصالحة، في ظل إغفال سياقات الانتهاكات الممارسة ضد النوع الاجتماعي، يؤدي بصورة حتمية إلى تجاهل النساء في استراتيجيات العدالة الإنتقالية، وفي استمرار اعتبارهن «رعايا»، وليس مواطنات فاعلات كالرجال في عملية المشاركة السياسية، والاستمرار في تهميش باقي حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

مقاربة النوع الاجتماعي والعدالة الانتقالية

المحامية: خديجة حسين نصر

بدايةً، يعتبر مفهوم العدالة الإنتقالية من المفاهيم المستجدة على الساحة الحقوقية العربية، نظراً لحداثة المفهوم من ناحية، وارتباط مفهوم العدالة باستقلال القضاء، فما زال مفهوم العدالة الانتقالية مفهوماً غامضاً وملتبساً، خصوصاً فيما يتعلق بالجزء الثاني للمفهوم، ألا وهو «الانتقالية».

تعرف العدالة الانتقالية، بأنها تكييف للعدالة على النحو الذي يناسب المجتمعات التي تخوض مرحلة التحولات، في أعقاب مرحلة تميزت بكثافة انتهاكات حقوق الإنسان، ويمكن أن تحدث هذه التحولات بشكل مفاجئ ومتسارع، كما يمكن أن تحدث هذه التحولات على مدى عقود طويلة.

تختلف العدالة الانتقالية عن العدالة التقليدية، في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حالة صراع سياسي داخلي رافقه عنف مسلح، الى حالة السلم والتحوّل نحو الديمقراطية، أو الانتقال من حكم سياسي تسلّطي، إلى حالة الانفراج السياسي والانتقال الديمقراطي، أي الانتقال من حكم منغلق بانسداد آفاق، إلى حكم يشهد حالة انفتاح وإقرار بالتعددية، وهناك حالة أخرى، وهي فترة الانعتاق من الكولونيالية، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي، وكل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية، وسعي الأطراف لجبر أضرار ضحايا الانتهاكات الخطيرة، وبخاصة ذات الأبعاد الجماعية[1].

تتضمن العدالة الانتقالية، العديد من الاجراءات التي يمكن أن تقوم بها الدول، في سبيل تحقيق السلام والمصالحة والمحاسبة منها لجان الحقيقة، التي من شأنها القيام بإجراء التحقيقات اللازمة بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي، والدعاوي الجنائية التي تستهدف محاسبة منتهكي حقوق الإنسان الذين يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية «متخذي القرارات»، برامج التعويض أو جبر الضرر، وهي مبادرات تدعمها الدولة وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي، كالتعويضات المالية أو الاعتذار الرسمي، الإصلاح المؤسسي، حيث يتم إصلاح الأجهزة الأمنية والقضائية وغيرها من المؤسسات المرتبطة بإنفاذ القانون، ويتم تحويلها من مؤسسات سلطوية قامعة، إلى مؤسسات وظيفية ذات مصداقية عالية، جهود تخليد الذكرى، وتشمل القيام بإنشاء المتاحف والنصب التذكارية التي تخلد ذكرى الضحايا.

غالباً ما يكون العنف المبني على النوع الاجتماعي قاسماً مشتركاً بين النزاعات والأنظمة القمعية، بحيث يفلت من العقاب مرتكبي الانتهاكات بحق المرأة، في الوقت الذي غالباً ما تكون المرأة مغيّبة أو غير ممثّلة بما فيه الكفاية في الجهود المبذولة لمعالجة هذه الإنتهاكات.

تقدّم آليات العدالة الإنتقالية وسيلة لتحقيق عدالة النوع الاجتماعي، عبر الكشف عن أنماط الانتهاكات المتّصلة بالنوع الإجتماعي، وتعزيز الوصول إلى العدالة والحث على الإصلاح، كما ويمكن أن تؤدي هذه الآليات إلى تحدي الأسباب البنيوية لعدم المساواة التي أتاحت ارتكاب هذه الانتهاكات.

عزّزت التطورات الأخيرة في القانون الدولي حول الإنتهاكات المتّصلة بالنوع الاجتماعي، والقرارات الصادرة (مثل قرارات مجلس الأمن في الأمم المتّحدة رقم ١٣٢٥ و١٨٢٠ و١٨٨٩ حول المرأة والأمن والسلام) إلتزام المجتمع الدولي بمكافحة الانتهاكات التي ترتبط بالنوع الاجتماعي.

رغم نجاح آليات العدالة الانتقالية وقبولها على صعيد واسع في مسارات التحول إلى الديمقراطية والمصالحات، لا زال مجال النوع الاجتماعي والعدالة الانتقالية حديث النشأة ومسألة النوع الاجتماعي، لا تعتبر منظوراً يتم عادة من خلاله تصور آليات العدالة الانتقالية. أثار بعض المراقبين المنتقدين من بلدان مختلفة كجنوب إفريقيا وبيرو ونيجيريا، مخاوفهم حول كيفية الكشف عن تجارب النساء فيما يتعلق بالعنف والنزاعات لدى لجنة لتقصي الحقيقة، وكيف يمكن مثلاً مواجهة وفهم إرث نماذج العنف المبني على النوع الاجتماعي، خصوصاً في ظل استمرار اعتبار الانتهاكات الممارسة بحق النساء آثاراً جانبية حتمية للحرب والنزاعات.

يعتبر دور النساء هاماً في أوقات الصراع والنزاعات وتدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية والإقتصادية، إذ أنهن يعملن جاهدات للحفاظ على النظام الاجتماعي في وسط النزاعات، كما تقدم النساء كذلك مساهمة فاعلة ومهمة داخل المنزل وخارجه لتعليم مبادئ السلام، ولكن غالباً ما تكون هذه المساهمة غير مرئية، لذلك يعتبر الوصول العادل والمشاركة الكاملة للمرأة في هياكل السلطة، وإشراكها في عمليات المصالحة والتحول إلى الديمقراطية، له أهمية كبيرة في حفظ السلم والأمن المحلي، حيث لا تزال النساء غير ممثلات فعلياً في مناصب صنع القرار، ولا يمكن أن يتم تفعيل مشاركة النساء في عملية العدالة الانتقالية دون تمكينهن سياسياً واقتصادياً، وتمثيلهن بعدالة على جميع مستويات صنع القرار، عند إعطائهن الفرصة المناسبة للعب دورهن في توفير وحفظ السلم.

قائمة المراجع:

- تاريخ العدالة الانتقالية ونظريتها. ٢٠١٠. منتدى الخالدون- جمهورية العراق، رئاسة الوزراء. على الموقع الإلكتروني:
- www.alkhaledoon.com
- Fact sheet .٢٠١٠ .ICTJ. Gender. and Transitional Justice
- Joseph. S. Gender and Citizenship in the Middle East. Syracuse University Press. NYC. ٢٠٠٠

[1] ظهر هذا المفهوم في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، نتيجة الاستجابة للتغييرات السياسية في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا، حيث سعى دعاة حقوق الإنسان للتصدي للانتهاكات الممنهجة التي اقترفتها الانظمة السابقة، ولكن دون أن يعصف ذلك بالتحولات السياسية التي تشهدها البلاد، ولما شاع وصف هذه التحولات ب» الانتقال إلى الديمقراطية»، أطلق على هذا المجال من العدالة «العدالة الانتقالية».

تعددت الخطايا الطبية والموت واحد

غزة: ماجدة البلبيسي

لم تكن «ام أشرف محيسن» آخر ضحايا الأخطاء أو الخطايا الطبية، التي كثرت في الآونة الأخيرة، وسجلت أرقاماً ملحوظة، وحصدت النساء كالعادة نصيب الأسد في هذه الأخطاء، والمبررات جاهزة «قضاء وقدر»، نحن نؤمن بالقضاء والقدر خيره وشره، ولكن هذا لا يمنع أن نبحث ونأخذ بالأسباب، بعدما تعددت شكاوى المواطنين من هذه الأخطاء، والتي أخشى ما أخشاه أن تصبح ظاهرة في عداد الظواهر الأخرى، التي بدأت تغزو مجتمعنا الفلسطيني عامة، والغزي على وجه الخصوص.

منذ سنوات الانقسام الأسود البغيض، ونحن يومياً تقريباً نسمع عن العديد من ضحايا الأخطاء الطبية في جميع الأقسام دون استثناء، بعد غياب أو استبعاد الخبرات والكفاءات الطبية الفلسطينية، حيث هاجر جزء منهم خارج الوطن، ومنهم من إلتزم منزله في انتظار إشارة الضوء الأخضر لعودتهم إلى عملهم بعد توقيع إتفاق المصالحة، والذي ما زال دون تنفيذ على أرض الواقع.

أعود سريعاً لصديقتي وإحدى النساء الناشطات مجتمعياً أم أشرف، التي تربطني بها علاقة إنسانية خلاف العلاقة المهنية، كونها تعمل في إحدى المؤسسات المجتمعية الشهيرة، عرفتها عن قرب بدماثة خلقها وطيبة قلبها وحديثها الشيق وسعة أفقها، ما جعلني أفجع بنبأ وفاتها أثناء إجراء عملية جراحية لها بعد إصابتها بكسر في الحوض أواخر شهر رمضان الكريم، وتساءلت كيف ولماذا ومتى وهل؟ وكل أسئلة وعلامات الاستفهام جالت في خاطري، ولكنني لم أجد إجابة شافية وقاطعة لكل هذه التساؤلات، وعدت قليلاً إلى الوراء، لاستذكر مكالمة لصديقة لي حدثتني عن عدة حالات شهدتها في مشفى الشفاء الطبي، أو مذبح الشفاء إن جاز لي التعبير والوصف بذلك، بعد أن أصبح مرتعا للقتل والذبح والإهمال، والاستخفاف بحياة المرضى، قالت لي: «والدتي مقعدة ومصابة بمرض السكر، وأصيبت بما يعرف بالغرغرينا في قدمها اليسرى، وكادت أن تفقد قدمها اليمني السليمة لولا عناية الله واكتشافنا لهذه الحقيقة، وفورا أخذنا القرار بإخراجها من المشفى، خشية من تدهور صحتها والوقوع بمصيبة جديدة، وبدأنا برحلة علاج لها عبر الأعشاب ما ساهم في تحسن حالتها.

وعادت بذاكرتي إلى عهد الجامعة قبل أربع سنوات، وسألتني عن زميلة لنا في نفس التخصص اشتكت من آلام في البطن، وقام طاقم طبي بفتح بطنها ظناً منهم بأنها مصابة بالمرض الخبيث، ولكن التحاليل بينت فيما بعد عكس ذلك، حينها عاد الطاقم الطبي لإقفال بطنها، ولكنهم لم يستطيعوا ذلك، وبقيت على هذه الحالة إلى أن توفاها الله في ريعان شبابها، تاركة أسرتها خلفها.

وحدثتني أيضاً عن حالات لولادة قيصرية، تم فيه قطع رأس الجنين، ووفيات أثناء الولادة الطبيعة، ناهيك عن الإهمال والاكتظاظ داخل غرف القسم.

أعي، ووفق معلوماتي البسيطة، أن الأخطاء الطبية واردة في كل دول العالم، ولكن حينما تزداد عن حدها لا تصبح أخطاء ولكنها تصبح خطايا، قد تؤدى إلى إزهاق أرواح، وبعد ذلك نحمل القضاء والقدر مسؤولية ذلك، علينا الأخذ بالأسباب، نحن نفتقد إلى التشخيص الصحيح في معظم الحالات، ونرفض في كثير من الأحيان تحويل الحالات الصعبة للخارج، بحجة وجود كفاءات طبية وتقليص النفقات وعدم الاعتراف بالخطأ وما إلى ذلك، ولكن في ظل حالة الترهل والتردي في الوضع الصحي، وقلة الإمكانيات، والحصار المفروض، علينا أن ننأى بقطاعي الصحة والتعليم عن دائرة الخلاف السياسي والانقسام البغيض، الذي أضر بمجمل حياتنا، وعلينا أن نرتقي إلى مستوى المسؤولية الإنسانية الملقاة على عاتقنا، وهنا أعني الكوادر والكفاءات الطبية الممتنعة عن العمل بدافع سياسي، أن يتم حل هذه المعضلة قبل أن تتحول مشافينا إلى مقابر جماعية نتيجة الأخطاء الطبية التي كثرت، وقلة الخبرات الموجودة، وعلينا أن نقف أمام مسؤولياتنا وضمائرنا، بأن كل حالة وفاة نتيجة لخطأ طبي أو خطيئة سوف تحاسبون عليها أمام الله، لأنكم أقسمتم أن تكونوا مخلصين لهذه المهنة، مهما كانت الظروف.

ألم يئن للذين اختصموا أن يعودوا إلى رشدهم، ويتقوا الله في شعبهم المكلوم، وأن ينهوا هذا الانقسام، الذي أصبح يفتك ويتغلل بأجسادنا كالمرض الخبيث دون هوادة، فعلينا وقف هذا المرض قبل استشرائه بداخلنا.

رغم المعيقات

معوقات ينجحن في ولوج مقاعد الدراسة الجامعية

غزة: ماجدة البلبيسي

لم تنس المعوقة هبة أبوفول (٢٥) عاماً، الحادثة التي مرت بها، والتي كانت السبب في أصابتها بشلل نصفي غير مسار حياتها، واستذكرت الليالي السوداء التي عاشتها برفقة شقيقتها الكبرى في العام (١٩٨٨) في الانتفاضة الأولى، حينما كانت قوات الاحتلال الإسرائيلي تفرض حظر التجوال في المنطقة، فيما خرجت هبة إلى البقالة لتشتري بعض الحاجيات، وتفاجئ بأن الجنود يلاحقونها وانتابتها حالة من الخوف والصراخ خشية الاعتقال، ومكثت وشقيقتها الصغرى عند صاحبة البقالة، فيما أفلحت شقيقتها الكبرى من القفز عن الجدران والوصول للبيت.

وتضيف هبة وكأن الزمن عاد بها عشرون عاماً إلى الخلف: «أرجعتنا صاحبة البقالة بعد فترة إلى البيت، وكنت أعاني من ارتفاع في درجة الحرارة التي تجاوزت الأربعين درجة، واصطحبني أبي إلى المشفى بعد أن أصبت بحالة من التشنج، وخضعت لجملة من التحاليل التي لم تفلح في معرفة السبب، الذي كان يرجح من قبل الأطباء بأنه عامل نفسي، جراء الخوف الذي تعرضت له، وأصبت بالشلل النصفي الذي لازمني حتى اللحظة».

وتتابع أبو فول سيناريو حياتها: «لقد خضعت لعمليتين في مدينة بيت لحم، ولكن دون جدوى، وتأخرت إثر هذه الحادثة عن الدراسة، وأصبح عمري (٩) سنوات دون أن أتمكن من دخول المدرسة، حيث رفضت مديرة المدرسة حين ذلك تسجيلي، ولجأت إلى شقيقتي الكبرى في مساعدتي لدخول المدرسة، وكان لها الفضل في تحقيق أمنيتي، وانتسبت إلى جمعية المعاقين حركياً وشكلت هذه المرحلة نقطة تحول وفاتحة خير بالنسبة لي، حيث أنهيت هناك مرحلة محو الأمية وكنت أنهي السنتين بسنة واحدة بفضل ذكائي، واستطعت اختصار عامل الزمن، وبعد أن أنهيت الصف الخامس بتفوق تحولت إلى المدرسة الخاصة داخل الجمعية، والمعترف بها من قبل وزارة التربية والتعليم، وأنهيت المرحلة الإعدادية وتخرجت أيضاً بتفوق».

وتضيف أبوفول: «استطعت أن التحق بالثانوية العامة بنفس العمر الزمني لزميلاتي في مدرسة زهرة المدائن بمعدل (٧٣٪)، وفي نفس العام فقدت شقيقتي التي كانت الداعمة والمساندة لي في رحلة تعليمي، ومكثت في البيت سنة كاملة بعد الثانوية العامة، وقررت أن أواصل مشواري الأكاديمي والتحقت بكلية المجتمع ودرست تخصص تكنولوجيا الوسائط المتعددة، حيث كنت أعشق أفلام الكرتون وإنتاجها والرسوم المتحركة، وحصلت على دبلوم في هذا التخصص بامتياز، ولكن هذا القسم يفتقد إلى البكالوريوس إلا في الخارج، والتحقت بعد ذلك بمؤسسة جحا تون لإنتاج أفلام الكرتون، ووجدت هناك كل الدعم والمساندة، ولكن المشكلة تكمن في عدم تهيئة هذه المؤسسات لذوي الإعاقة، والتي شكلت لي مشكلة في عدم الاستمرار. وتتقن أبو فول فنوناً متعددة في هذا المجال، منها دبلجة الصور وإنتاج الفيديو والتصميم وغيرها.

تقول أبو فول: «لقد مكثت بعد التخرج مدة (٦) شهور في البيت، وقدمت للعمل في البطالة في الوكالة، واشتغلت في مشروع منهاج حقوق الإنسان، وتم فرزي على مدرسة وتخوفت من ذلك، خاصة وأنها مرحلة ابتدائية، وتم إزعاجي من قبل الأطفال هناك، وطالبت بنقلي من هذه المدرسة واشتغلت في المبني الرئيس للوكالة لمدة (٦) شهور، وكانت هذه الفترة مريحة بالنسبة لي».

وتحدثت عن رحلتها إلى دولة الإمارات، بعد أن حازت على منحة لمدة عام، في مركز تابع لوزارة الداخلية في دولة الإمارات، وهو مركز يعني بذوي الإعاقة: «استقبلنا في البداية بحفاوة بالغة من قبل المسؤولين هناك، وكنا حوالي (٢٠) معاقاً ومعاقة، منهم من تضرروا بعد الحرب الأخيرة على القطاع في أواخر عام(٢٠٠٨)، وأكملنا فترة المنحة، ولكننا نحن كنساء معاقات لم نستطع إيجاد فرص عمل أسوة بالشباب، وكانت هناك معيقات حالت دون ذلك، رغم أننا تفوقنا في الدراسة، وحصلنا على امتياز، وتفوقنا على أصحاب البلد، ورغم ذلك لم يقبلوا بتوظيفنا هناك».

وتتابع أبو فول: «عدنا برفقة زميلاتي الست إلى قطاع غزة، وبعدها استطعت الحصول على فرص عمل مؤقتة من قبل الحكومة لمدة شهرين، في الاتحاد العام للمعاقين». ويبقى هناك طموح يراود أبو فول في الحصول على فرصة عمل ثابتة، كحق أصيل لها، بعد أن أنهت تعليمها بتفوق، كي تصونها من غدر الأيام، وفق قولها، كونها تعيش ضمن أسرة محدودة الدخل.

أما عن رسالتها للمؤسسات العاملة في قطاع الإعاقة قالت أبو فول: «أن لا تساهم هذه المؤسسات في مضاعفة كسرنا وهمومنا إلا من رحم ربي منها، حتى لا نبقى نحارب طواحين الهواء، وأن لا تستغل قضية الإعاقة لجلب التمويل والتربح من ورائها».

ووجهت أبو فول دعوة لتلك المؤسسات، بالكف عن اللعب بمشاعر ودم وأرواح ذوى الإعاقة، وإعمال حقوقنا المنتهكة، كما دعت إلى رأب الصدع ما بين الضفة وغزة، وعودة الوحدة لشطري الوطن، وهذا من شأنه أن ينعكس على ذوى الإعاقة بالإيجاب، من خلال تطبيق القوانين وفي مقدمتها قانون المعاق.

رويدة الداية قصة نجاح وتحدي أخرى لإعاقتها، خاصة وأنها ولدت مبصرة، وبعد فترة أصيبت بمياه بيضاء على عينها، أحدثت فيما بعد ضغطاً على العين ودمرتها، وكانت تسير بلون لكل عين، ما أثار سخرية أولاد الحارة والشارع، ولكنها كانت لا تأبه لهذه السخرية.

تقول رويدة: «لقد أنهيت المرحلة الابتدائية والإعدادية، كنت مبصرة، ودخلت المرحلة الثانوية، ولم أواجه أية مشكلات، في مقابل رغبتي في تكوين علاقات اجتماعية وتحدي الواقع، واستطعت أن أنهي الثانوية العامة بنجاح، وتوجهت لكلية المجتمع للدراسة هناك، ولكن تعرضت لحادثة منزلية أجهزت على ما تبقى من نور عيني، حينما قذفت شقيقتي الصغيرة حذائها أثناء لهوها مع شقيقتي الأخرى، فأخطأ الحذاء الطريق ووصل إلى عيني، وأصبت حينها بانفصال تام في الشبكية».

وتضيف الداية: «سافرت إلى الخارج لإجراء عملية جراحية، ولكن كانت نسبة النجاح لا تتعدي (٢٠٪)، فآثرت أن أتكيف مع وضعي الحالي، وآمنت بقدر الله سبحانه وتعالى».

وتتابع: «كنت أرغب بدراسة السكرتارية، ولكن قوبلت هذه الرغبة بالرفض من قبل إدارة الكلية، وحولت إلى قسم التأهيل، رغم أنني كنت قد اجتزت متطلبات الجامعة في تخصص السكرتارية، وتمت معادلة الساعات، وفي أول فصل لم يعرف أحد من الكلية أنني معاقة بصرياً، وتم اكتشاف ذلك وقت الامتحانات، وكنت استمع لكل المحاضرات وأقوم بتسجيلها على كاسيت، وعند الامتحانات كنت أجيب على الأسئلة بواسطة مساعدة من قبل الكلية».

وتابعت الداية مشوار دراستها، واستطاعت نقل معدلها من الستينيات إلى الامتياز في نهاية الفصل الأول، ورفضت التعامل معها كحالة استثنائية وإنسانية: «كنت أقوم بكل المهام التي توكل إلي أسوة بزميلاتي، ومارست حياتي في الكلية بشكل طبيعي، وأقمت علاقات اجتماعية جيدة».

وتضيف: «بعد التخرج انصب تفكيري في الحصول على فرصة عمل، وكانت هنا المعاناة في البحث عن وظيفة، وتوجهت لوزارة الشؤون الاجتماعية وحصلت على فرصة عمل مؤقتة، ولكنها لا تسمن ولا تغني من جوع، ولا تساهم في سد احتياجاتي، وما زلت حتى اللحظة أطرق كل الأبواب كي أظفر بفرصة عمل، وتوجهت بخطابات لرئيس الوزراء إسماعيل هنية ومحمود الزهار ولكن بلا جدوى».

وتعاني أسرة المعاقة الداية من أوضاع اجتماعية ومعيشية صعبة، حيث لديها شقيقة مطلقة ومعها أولادها، يعيشون في نفس البيت، والوالد عاطل عن العمل، حيث كان يعمل في السابق داخل الخط الأخضر، وهناك في الأسرة ثلاث إعاقات بصرية أيضاً».

حنين بصل، والتي فقدت ساقها خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة، رغم فرارها من منطقة الزيتون، حيث شدة العدوان إلى بيت خالها، إلا أن القدر كان لها بالمرصاد، وفوجئت بصاروخ يسقط على باب المنزل، ولم تدر حينها بنفسها وإلا وهى مستلقية في إحدى المشافى المصرية في غرفة العمليات، حيث الأجهزة والأسلاك. تقول حنين: «حاولت النهوض فلم استطع، وسقطت أرضاً ولم أر قدمي الأخرى وأصبت بالصدمة حينها، وانتابتني حالة من البكاء المتواصل، وكانت هذه أقسى اللحظات في حياتي».

وتضيف بصل أن رحلة علاجي امتدت إلى ما يقارب من عام، ما أفقدني مقعدي الدراسي في الثانوية العامة، وتأخرت إثر ذلك عام كامل إلى حين تم تركيب طرف صناعي لي، أقوم بمتابعته كل ستة أشهر.

وتتابع حنين بنبرة تحد ونظرة أمل ما زالت تغطي محياها: «استطعت أن أكمل الثانوية العامة بمساندة أسرتي والهيئة التدريسية، واحصل على معدل يؤهلني كي أدرس مهنة التمريض أو العلاج الطبيعي، حيث أعشق اللون الأبيض، وبات حلم حياتي، وكون هذه المهنة مهنة إنسانية بالدرجة الأولى، ولكنني أخشي بأن لا تسعفني ظروف أسرتي الاقتصادية الصعبة من تحقيق حلمي، سيما وأنني لا أتقاضي أية مخصصات كوني جريحة، رغم الوعود التي تلقيتها من المؤسسات المعنية بذلك».

وتحمل رسالة حنين للمؤسسات بأن يكونوا على قدر المسؤولية، وأن يوفوا بالتزاماتهم حيال هذه الشريحة الهامة، وإن لم يستطيعوا ذلك فعليهم إغلاق مؤسساتهم.

وتأمل حنين هي وجميع ذوي الإعاقة خاصة النساء منهم، بتطبيق قانون المعاق، وتخصيص نسبة (٥٪) من الوظائف لهذه الشريحة، وتأمين الدراسة المجانية لهم، وعدم التمييز بين ذوي الإعاقة على أساس الانتماء أو الجنس.

عضوات مجالس محلية...والمرأة النموذج

روان سمارة

«المرأة النموذج» مصطلح كثر استخدامه مؤخراً في وسائل الإعلام العربية، وحتى العالمية، كنوع من رد الجميل لهؤلاء اللاتي قدمن العديد من الخدمات لمجتمعاتهن بشكل عام، وللمرأة في هذه المجتمعات بشكل خاص، وذلك بهدف إحداث تغيير ما يساهم بالنهوض بالمرأة من جهة، ويعزز مكانتها من جهة ثانية.

ولما كانت المرأة الفلسطينية النموذج الأكثر إثارة للدهشة والاحترام، كان لا بد لنا من أن نحتفي نحن بتلك النماذج على طريقتنا، ونكرم عطاءهن، ليكن بذلك مثالاً أعلى تقتدي به كل النساء. فالمرأة الفلسطينية هي المرأة بكل تفاصيلها، فهي الأم كما يجب أن تكون، وهي الزوجة والابنة والأخت كما يجب أن تكون، وهي رمز من رموز التضحية والنضال كما يجب لها أن تكون، وهي أيضاً ناشطة سياسية واجتماعية ومفكرة وأديبة، كما قدر لها أن تكون. وبشيء من الحب وكثير من التقدير، اتجهنا للقاء سيدتين من بلدتين مختلفتين، لا يجمعهما سوى كونهما امرأتين في مجتمع ذكوري من الطراز الأول، خاضتا تجربة العمل في الهيئات المحلية والبلديات. وبالرغم من اختلاف الحيثيات، إلا أن كلتا التجربتين يجمعهما إصرار صاحبتيهما على النجاح وعدم الاستسلام، وتقديم كل ما استطاعتا تقديمه للمجتمع والمرأة. السيدة الأولى هي المهندسة نصرة عزريل، والتي كانت أول امرأة تمثل النساء في المجلس البلدي في مدينة سلفيت. والتي أجابت على سؤالنا حول كيفية دخولها ومشاركتها في المجلس المحلي قائلة: «جاءت مشاركتي بعد صدور قرار من وزارة الحكم المحلي بحل المجالس المحلية، والتي كانت منتخبة منذ العام ٧٦، وتعيين مجالس أخرى لتسيير الأعمال، وذلك ريثما تعقد انتخابات جديدة».

تتابع: «كان الترشيح في ذلك الوقت يقوم على أساس العائلة والكفاءة، ومن هنا جاء ترشيحي. وقد كنت في ذلك الوقت خريجة من كلية الهندسة، وأعمل في هذا المجال».

- ماذا عن العائلة ودعمها لهذا الترشيح؟

« العائلة كانت تدعمني بشكل كبير، وبالرغم من أنني كنت في سن ٢٧، وبالرغم من أنني أعيش ضمن مجتمع ريفي وبالرغم من انتمائي لعائلة محافظة، إلا أنني استطعت الوصول لأن أكون أول امرأة في المجلس البلدي في سلفيت، وأظن أنني كنت الثانية أو الثالثة على مستوى الضفة بشكل عام».

- كنت المرأة الوحيدة من بين كم عضو من الذكور؟

« كان الأعضاء أحد عشر عضواً جميعهم من الرجال.

- ألم يشكل ذلك لك عائقاً ما حتى وإن كان نفسياً؟

« لا فأنا أرى أن عدم الشذوذ عن العادات والأعراف التي يحترمها مجتمعك، هو الذي سيؤمن لك النجاح في الوصول لما تريدين الوصول له، أما العكس فسيخلق حالة من الصراع بينك وبين المجتمع، وهذا لن يصل بك إلى أي مكان. وأنا سرت ولا أزال على هذه المنهجية، التي أظن أنها وصلت بي إلى حيث أنا الآن. فقد كنت في الجلسات أناقش وأطرح ما لدي من أفكار وآراء، كما أنني كنت أمثل اللجنة الهندسية في البلدية مع زميل لي، ولم أكن أحس بأي نوع من الإحراج. لا أذكر أنني واجهت سوى عقبة واحدة ،هي التأخر في انتهاء الجلسات، مما كان يجبرني على الوصول للمنزل في وقت متأخر، وهو ما كان مزعجاً بالنسبة للعائلة ومع ذلك تغلبت على هذه العقبة.

- وكيف انتهت فترة عضويتك؟

« كان هناك تذمر من أداء البلدية بشكل عام، واللجنة الهندسية بشكل خاص، مما أدى بي لتقديم استقالتي من عضوية المجلس بعد ستة أشهر فقط، والتفرغ للعمل كمهندسة في البلدية نفسها

- وكيف تقيمين تجربتك القصيرة زمنياً نوعاً ما في المجلس البلدي؟

كانت قصيرة جداً، لكنها كانت جيدة، فقد فتحت أمامي آفاقاً جديدة، وجعلتني أكثر إصراراً على الوصول لهدفي. فبالرغم من تركي للمجلس، إلا أنني تابعت العمل من أجل النساء. فقد عملت على استصدار قرار من البلدية، بمنح قطعة أرض لإنشاء النادي النسائي في المدينة، كما أنني حاولت جلب مشاريع تمكن المرأة اجتماعياً واقتصادياً، فقد حصلنا على مشروع بدعم نرويجي هولندي مشترك، بتكلفة ١٣٠٠٠ دولار، لخلق فرص عمل للنساء. كما أننا استثمرنا جزءاً من المال في بناء أساسات النادي النسائي.

وكيف كان الأثر الذي تركته تجربتك على النساء في مجتمعك؟

لم تكن النساء يعرفن حتى الطريق لمبنى المجلس البلدي، ولكن بعد أن دخلت المجلس، بدأت النساء بالتوافد على المجلس البلدي شيئاً فشيئاً، كما أنني فتحت الطريق أمام غيري من النساء للعمل في المجلس، فبعد أن كنت الموظفة الوحيدة، بدأ العنصر النسائي يتزايد، حتى أصبح لدينا لجنة امرأة تعمل ضمن إطار المجلس البلدي.

- وكيف ترين تجربة العضوات اللاحقات في المجلس البلدي؟

لا أعتقد بأنهن سيواجهن ما واجهت، فالمجلس والمجتمع تقبلا فكرة وجود المرأة، كما أن البناء على أساس موجود، أسهل من البدء من نقطة الصفر. هن نشيطات على مستوى تمثيل المجلس والمشاركة في النشاطات والفعاليات، لكن على مستوى المشاريع، لم ألاحظ ما يدعو للاهتمام.

نموذج آخر لامرأة أخرى استقبلتنا في مكتبها، حيث تشغل منصب رئيسة بلدية عبوين، السيدة فاطمة سحويل.

- سيدة فاطمة، بداية حدثينا عن عملك و نشاطاتك الاجتماعية ما قبل المجلس البلدي؟

كنت أعمل مديرة للمدرسة، وكانت لدي توجهات لخدمة المجتمع. فبداية قمت بإلغاء ما يعرف بمجلس أولياء الأمور، واستبدلته بمجلس للأمهات، مع الحرص على تنظيم اجتماعات دورية لهن. كما قمت بالعمل على التأسيس لجمعية نسائية، وجلب بعض المشاريع لهن، منها على سبيل المثال أجهزة حاسوب ومشروع ناد رياضي.

- من أين جاءت فكرة الترشيح للمجلس البلدي؟

منذ نعومة أظافري وأنا أحب العمل التطوعي وأسعى إليه، من هنا بدأت الفكرة، ثم تعززت، بعد أن قام أهالي البلدة باقتراح ترشيحي، لا للعضوية وحسب، بل لرئاسة المجلس البلدي. بعد ذلك تم تشكيل قائمة الشهيد ياسر عرفات، التي تشكلت من ثلاث بلدات، هي عارورة والمزارع وعبوين، وكان الاتفاق على أن أستلم أنا رئاسة مجلس بني زيد الشرقية. لكن وبعد انتهاء الانتخابات، خالف الطرف الثاني الاتفاق، ورفضوا فكرة أن تكون امرأة هي رئيسة مجلس بلدي يخدم ثلاث بلدات. ما أدى لمطالبتنا نحن في عبوين ببلدية خاصة بنا. واستلمت أنا رئاستها.

- سيدة فاطمة ما هي أهم العراقيل التي واجهت الترشيح بداية، ومن ثم استلامك لرئاسة المجلس البلدي؟

لم أواجه أية عراقيل شخصية، غير أنني شعرت بالمسؤولية المضاعفة، لكوني أول رئيسة للمجلس البلدي لدينا. فبعد ثمانية سنوات من الشراكة بيننا وبين بلدية بني زيد الشرقية، كانت البلدة تفتقد حتى للبنية التحتية، مما جعلني أكون حريصة على تطوير البلدة بأكبر قدر ممكن.كما أنني كنت حريصة ولا زلت على تثقيف المواطنين بحق البلد عليهم، والحرص على الممتلكات المشتركة والمال العام.

- ماذا عن بقية الأعضاء وكيف يتعاملون معك؟

نحن جميعاً نعمل بروح الفريق، والخلافات إن وجدت فهي خلافات في وجهات النظر ليس إلا. لكن المشكلة التي نواجهها حقاً، هي عدم تفرغ الأعضاء حتى لحضور الجلسات، مما يفرض علينا الاجتماع ليلاً، لضمان تواجد أكبر عدد ممكن منهم.

- وكيف تغير واقع النساء في البلدة بعد تجربتك؟

النساء لدينا كالغالبية العظمى من النساء، اللاتي لا يجدن من يوجههن بشكل جيد، نحو ما لهن وما عليهن، ولكن بعد تواجدي في المجلس البلدي، بدأت النساء يترددن على المجلس، كما أنهن أصبحن أكثر معرفة ودراية بحقوقهن فمثلا كانت المرأة لدينا تخشى المطالبة بحقها في الميراث، بينما الآن أصبح الأمر طبيعياً.

- كيف تقيمين تجربتك؟

أنا أرى أن التجربة كانت جيدة منذ بدايتها، فأنا لم أكن أول رئيسة مجلس بلدي في عبوين، ولكنني كنت قد فزت بنسبة ٨٦٪ من أصوات الناخبين. وحتى الآن أرى أن التجربة جيدة ومفيدة بكل المقاييس. هاتان التجربتان، هما نموذج للعديد من التجارب، التي خاضتها النساء الفلسطينيات في العمل ضمن الهيئات المحلية، والتي أثبتت من خلالها تميزها وعطائها، وقدرتها على العمل العام.

مراكز صنع القرار في الريف

مشاركة نسائية ضئلية وللرجل نصيب الأسد

ميساء الأحمد

تتعالى الأصوات الداعية من أروقة ومكاتب المؤسسات النسوية والحقوقية، نحو تمكين المرأة في مراكز صنع القرار، وتفعيل دورها كقوة عاملة، ولكن هذه الصورة لا تعكس واقع الأمر المعاش، الذي يدلل على ضعف مشاركة المرأة الفلسطينية في مراكز صنع القرار والقوى العاملة.

فحسب إحصاءات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني لعام ٢٠٠٩، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء كقوة عاملة ما نسبته ١٥,٥٪، مقابل ٦٧٪ من مشاركة الرجال في القوى العاملة، لتقودنا هذه النسبة الضيئلة إلى تساؤل يعمه القلق، هذا حول نسبة مشاركة النساء في مراكز صنع القرار.

التعليم هو شرط الوصول

وبالانتقال خصيصاً لفئة النساء الريفيات، اللواتي يشكلن نسبة لا بأس بها في المجتمع الفلسطيني، الذي يعد مجتمعاً ريفياً بشكل عام، أجمعت فئة الشباب الفلسطيني، الفئة الأكبر والأكثر إطلاعاً في المجتمع، أن مشاركة المرأة الريفية في مراكز صنع القرار متدنية، بدءاً بالمجالس المحلية والبلديات ورئاسة الجمعيات، وانتهاء بمراكز صنع القرار العليا.

حيث رأى الشاب معاذ طليب من قرية دير بزيع، أن مشاركة المرأة الريفية ضئيلة جداً ومتدنية، وأكد على هذه النظرة أمجد حسين من إحدى قرى مدينة القدس، حيث قال: (مشاركة المرأة الريفية ليست كما يجب، حيث يوجد ضعف وتقصير كبير، ونلاحظ أن مشاركة المرأة الريفية لا تكون إلا من خلال الجمعيات، التي تقوم على أساس إشراك النساء في أعمال بسيطة مثل صناعة المخللات وما شابه ذلك، ولا تقوم على أساس رئاستهن).

وحول قضية تمكين المرأة الريفية في مراكز صنع القرار، أجمع الشباب الفلسطيني على ضرورة وجود مجموعة من الخصائص تميز هذه المرأة الريفية، حتى تصبح قادرة على أن تقود ذلك المركز وتكون أساساً في صناعة القرار.

وعقبت على ذلك الشابة صابرين طه من مدينة القدس، وقالت: «ليس من المعقول إحضار إمراة ريفية غير متعلمة وتنصيبها في مركز مهم في المجتمع، فالمرأة الريفية في مراكز صنع القرار يجب أن تكون متعلمة ومثقفة بشكل كبير».

ومع أن معظم الشباب أكد على أن المرأة الريفية المتعلمة قادرة على تنصيبها في مراكز صنع القرار، إلا أن البعض شكك في ذلك، نتيجة للعادات والتقاليد التي تحكم الأرياف، وتجعل للرجل نصيب الأسد في كل شيء، وهذا ما أكدته منار حواشين من مدينة جنين: «المرأة الريفية المتعلمة والمثقفة، من الضروري أن تكون في مراكز صنع القرار حتى تحس بأهميتها، ولكن الحقيقة الموجودة في الأرياف تظهر أن الرجل هو الأقدر على الاستحواذ على مراكز اتخاذ القرار العليا، وسن القرارات وتنفيذها».

ضرورة حملات التوعية

فيما رأى البعض أن نقص الوعي والإدراك لدى أهل الريف، حول أهمية وجود المرأة في مراكز صنع القرار على مستوى البلدة أو المدينة أو حتى الوطن، يساهم في التقليل من مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، وعدم إدراك أهمية مشاركتها، ومدى قدرتها على إحداث التغيير والتأثير. وأكدت على هذا الشابة إسراء عبيد من مخيم الجلزون، وقالت: «مشاركة النساء في المدينة أكبر من الريف، لذلك يجب عمل برامج توعية للناس، من أجل خلق وتعزيز الثقة بقدرات المرأة الريفية، وبأن صوت النساء سيحدث تغييراً وفرقاً، والمرأة الريفية قادرة على إثبات دور فعال لها عند تنصيبها في مراكز صنع القرار».

هذه الدعوات الشبابية لحملات التوعية حول قضية تمكين المرأة الريفية في مراكز صنع القرار، جاء من خلال نظرة هؤلاء الشباب للواقع الصعب الذي تعيشه المرأة الريفية، وحاجتها الماسة لمن يدرك احتياجاتها ويتحدث باسمها.

وعد جهالين شابة من قرية عناتا، ترى في قريتها حسب ما قالت: «أن النساء الريفيات يعانين من نقص في الحصول على الخدمات من صحة وتعليم، وبالتالي من الضروري وجود نساء ريفيات في مراكز صنع القرار، لأنهن أقدر على فهم مشاكل النساء الريفيات الأخريات، والبحث عن حلول لها». وأكدت على ذلك الشابة صابرين طه، التي رأت أن تمكين المرأة الريفية المتعلمة والمثقفة في مراكز صنع القرار، يساعدها في تطوير ذاتها، ونقل المعرفة لنساء البلد الأخريات، فتكون بذلك منبراً لغيرها من النساء.

هل أنصفتهن الكوتا؟

وتطرق عدد من الشباب لموضوع الكوتا النسائية، التي يمكن أن تمثل من خلالها المرأة الريفية، حيث قال محمد مرار من قرية بيت دقو: «مع أن المرأة الريفية بدأت تشارك في الفترة الأخيرة في التمثيل في مراكز صنع القرار، إلا أنه ليس من المطلوب إقتصار دور المرأة في التمثيل في المؤسسات الحكومية والمجالس ومؤسسات المجتمع المدني، على كوتا نسائية تمثل عضوتين كحد أدنى، حيث أن هذا لا يعد كافياً لتمثيل المرأة بالشكل المناسب».

فيما رأى الشاب نور أقطش من قرية بيتا: «إن الكوتا زادت من نسبة تمثيل النساء الريفيات، خصوصاً في المجالس والبلديات بشكل جيد وبشكل رسمي، إلا أنه وعلى الصعيد الاجتماعي والتقاليد فتأثيرها قليل، وهناك محاولات لتغييب وجودها وتهميشها، وهذا في القرى يكون بشكل أكبر».

مصطلحات حول المرأة

سماح الشيخ

يتكشف للباحث عن بعض المصطلحات وجذورها في لغاتها الأصلية، لغطٌ كبير قد يحدث عند الترجمة خاصة للعربية، فاللغة العربية بتنوعها وسعة مفرداتها، تغري كل مترجم بالتفرد بمصطلح يخصه، وإن كان خطأً، ثم يتم تعميمه، فلا يتبين للقارئ أو المتابع الفجوة بين المفردتين الأصلية والمترجمة، إلا إذا بحث في اللغة الأصلية للمصطلح إنجليزية فرنسية أو يونانية..إلخ. ولا يخفى ما تحدثه فوضى المصطلحات هذه من تشكل لمفاهيم مغلوطة، واستنتاجات مغايرة تخالف المقصود.

مبدعات ومبدعون أبدين وأبدوا الآراء حول الأدب/الإبداع النسوي أو النسائي. هناك الـ (مع) أو من يقول بالضد. لكن فوضى المصطلحات شملت فيما شملت ما يتعلق بهذا المفهوم أو ذاك، ووجدتني أبحث عن شكل وإن كان مؤقتاً، يجمع ما يخطر لنا من مصطلحات عربية/انجليزية لا تتعارض في هذا السياق.

هناك بدايةً مصطلح الجنسانية (Sexuality) الذي يخص كل ما يتعلق بالجنس البيولوجي والعملية الجنسية، ثم الجنسوية (Sexism) وما يميز جنساً عن آخر، ويُطلق غالباً على كل ما يتحيز للذكر على حساب الأنثى، فنقول: هذا النص جنسوي أي منحاز للذكر أو الأنثى على حساب الجنس المخالف. أما الجنوسة فكانت ترجمة الكاتب كمال أبو ديب لكلمة (gender) بمعناها المعروف وهو النوع الثقافي المقابل للنوع البيولوجي (sex).

وبالنظر لتقسيمات إلين شوالتر في كتابها «نحو شعريات نسوية»، نستطيع أن نعتمد معها المراحل الأساسية الثلاث التي مر بها الإبداع الذي أنتجته المرأة:

- إبداع أنوثي (Feminine): حيث تنتج المرأة ما يكرس المفهوم التقليدي لصورتها، فهي وفقاً لهذه النظرة ضعيفة رقيقة، متقلبة، عاطفية، بحاجة لحماية الرجل. ويعمل هذا النتاج، وإن كان في حد ذاته خروجاً عن الدور النمطي لها، على تشييء وتسليع جسدها، ثم تقزيم وجودها وتبرير عدم إعطاءها حقها الطبيعي.

- إبداع نسوي (Feminist): وهو إبداع يدعو لثورة حقوق المرأة العالمية، ويتماشى مع تيار تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات ككائن اجتماعي كامل من الدرجة الأولى، ويعتبر هذا الإبداع في حد ذاته نضالاً لمكافحة التمييز ضد المرأة.

- إبداع أنثوي (Female): يُعلي من شأن الأنثى على حساب الذكر، كردة فعل على عدم حصولها على حقوقها لآلاف السنوات. ويتجلى هذا الإبداع في حركة التمركز حول الأنثى: فتتمركز حول ذاتها وتصرع الرجل ثقافياً.

وهذه التقسيمات هي لكل ما تنتجه المرأة من إبداع أو أدب نسائي (by female) يقابله في ذلك النتاج الرجالي (by male) الذي ينتجه الرجل. وسواء بيد هذا أو تلك، فالتقسيم الأخير هنا يعتمد على الجنس البيولوجي، ولا علاقة له بالتوجه الفكري، فمن الممكن أن تكون كتابة المرأة أو إبداعها النسائي أنوثياً، يتماشى مع رؤى ورغبات الرجل عن المرأة، أو نسوياً داعماً لحقوق المرأة، أو أنثوياً ينتصر لها على حساب الرجل..إلخ. وكذلك نص الرجل قد يكون الأول أو الثاني أو الثالث حسب توجهه وثقافته.

وبما أن الإبداع النسائي (by female) يقابله الرجالي (by male)، فالإبداع النسوي (Feminist) يقابله الإبداع الأنوثي (Feminine) حيث الأول يكرس لنظرة ثقافية تساوي المرأة بالرجل، والثاني يعزز خنوع المرأة ويرسم لها أنوثة سلبية. والتقابل الثالث هو الإبداع الأنثوي (Female) المضاد للإبداع الذكوري (Masculine) فالأول ينتصر للأنثى على حساب الذكر أما الثاني فالعكس.

ويتوافق التضادان الأخيران مع مصطلح التمركز حول الذكر (Androcentrism)، ويقابله التمركز حول الأنثى (Gynocentrism)، وذلك خلق مؤخراً تياراً جديداً هو الخنوثة (Androgynism) والتمركز حول الخنوثة (Androgynocentrism)، فالإبداع أو الأدب الخنثوي (Androgynist)، يدعو لذوبان الجنسين في كيان واحد سديمي، وهو ما يسمى أيضاً بالواحدية السائلة، التي يتماهى فيها الذكر مع الأنثى والعكس، حتى تذوب الفوارق وتتقارب التجارب.

يبقى أن أشير إلى مصطلح الجنثوية (Gynocriticism)، وهو النقد الذي تحدثت عنه شوالتر في كتابها «نحو شعريات نسوية»، الذي يدرس الأدب النسائي (by female) عموماً وتاريخه، ويُعنى بالإبداع الأنثوي (Female) فيه تحديداً.

النسوية أليس ووكر، كانت تستخدم مصطلح النسوية السوداء (Womanism) في قضايا تحرر المرأة السوداء، فأنصار هذا التيار الأخير، رأين أن النسوية في نشأتها ونشاطها كانت نسوية بيضاء، ويعيبها عدم التفاتها للأقلية العرقية.

«فصول عن المرأة» لهادي العلوي

قراءة: علي أبو خطاب

في كتابه القيم «فصول عن المرأة»، يستعرض هادي العلوي حال المرأة في الجاهلية والإسلام وفي الصين، ويقول في حديثه عن العصر العباسي: «وساهم بعضهن في التعليم في المسجد وغيره، وقد وصلتنا لوحة للرسام يحيى الواسطي من القرن السابع، تصور المرأة تلقي دروساً على الرجال وهي مكشوفة الوجه محجوبة الشعر، لكن رجال الدين تشددوا في المنع ووضعوا أحاديث على لسان النبي محمد والصحابة وأئمة أهل البيت، بإلزام المرأة بيتها، وهو حكم مخصوص بنساء النبي فقط، ولا يعم غيرهن، ويتصل هذا الاتجاه بتعقد المجتمع الإسلامي مع العصر العباسي، واتساع الجنسوية الذكورية لدى عموم الرجال، وقد تحكمت فيه عقدة الخوف من العلاقة المحرمة، وأظهر مسلمو العصر العباسي تحسساً شديداً ضد الاختلاط، مفترضين حضور العلاقة الجنسية في أي اتصال بين الجنسين، وبالغوا في تقديرهم لعنف الغريزة الجنسية وإمكان انفلاتها، إذا أسلس العنان للعلاقة بين الرجال والنساء، ولم يعولوا كثيراً على الانضباط الذاتي، إذ افترضوا أولوية الغريزة على العقل».

وبخصوص سفر المرأة، يقول العلوي: «يتفق الفقهاء على عدم جواز سفر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعها أحد محارمها، والثلاثة أيام هي مدة الطريق وليس مدة الإقامة، وتعادل حوالي مئة ميل، فالمقصود هو السفر خارج مدينتها، ولا سبيل للجزم إذا كان هذا الحكم من الإسلام أم من إضافات الفقهاء في العصر العباسي»، ويقول بخصوص آية (الرجال قوامون على النساء): «المتفق عليه عندهم أنها أنزلت لتقرير حكم في حادثة أو عدة حوادث، شكت فيها النساء أو أهلهن من ضرب الرجال لهن، وأن محمد حكم أول الأمر بالقصاص ثم تراجع، فتلا آية القوامة التي أباحت ضمن حقوق الرجل ضرب المرأة ومنعت العكس، ومظاهر القوامة تشمل التصرفات العادية للمرأة، وقد اختلفوا في التفاصيل لعدم ورود نص قاطع يقننها، واتجه الذكوريون المتعصبون من الفقهاء إلى تقييد جميع تصرفاتنا بإذن الزوج، حتى الذهاب إلى المسجد، واعتبروا طاعة الزوج حكماً سابقاً على طاعة الله، وتنتقص طاعة الرجل فقط إذا تضمن أمره معصية، كأن يأمرها بترك الصلاة، أو يعملها على الزنا أو البغاء، ويضعنا الغزالي في هذه الصيغة المغلقة: «النكاح نوع رق، فهي رقيقة له، فعليها طاعة الزوج مطلقاً في كل ما يطلب منها في نفسها مما لا معصية فيه».

ويضيف العلوي: «وتسربت دونية المرأة عند الذكوريين المسلمين إلى اللغة، ففي تاج العروس يكتب الزبيدي (الحذاء: الزوجة لأنها موطوءة كالنعل نقله أبو عمرو المطرز). وقد يسر اللغويون القدماء اللغة العربية في مجرى ذكوري مخالف لتكوينها الأصلي، فعبروا عن الإنسان بالرجل، على طريقة الذكوريين الغربيين، وتعززت هذه النزعة في العربية الحديثة بتأثير اللغات الأوروبية، فهي لغات ذكورية خالصة لنشوئها في مجتمع أبوي مكتمل».

وفي حديثه عن قضية الخلع يقول العلوي: هذا طبعاً قبل بكثير من زوبعة قانون الخلع في مصر، «الطلاق من حق الرجل، لكن المرأة تملك هي الأخرى حق الطلاق في صيغة المخالفة، والفرق بين الطلاق والخلع هو في المهر، فإذا رغبت في الطلاق تتنازل عن مهرها ويسمى خلعاً، وفي قضية زوجة ثابت أيام محمد كان سبب التفريق فيها هو دمامة الزوج مع استقامته ديناً وخلقاً وحسن مداراته لها، وقد استخلصوا منها بقول التفريق بالخلع لوجود سبب مثل الدمامة في هذه القضية، أو كراهيتها لأخلاقه، أو لوجود ما ينفرها منه، هذه أسباب تخصها شخصياً إذ يمكنها أن تتحملها وتواصل عيشها معه، ويمكنها أن تطلب المخالعة، وعندئذ تتنازل عن مهرها، وقد رفض عمر بن الخطاب طلب الطلاق من رجل لأنه لا يحب زوجته، والموقف يستند إلى افتراض إمكان بقاء العائلة والرابطة الزوجية مع انعدام الحب الزوجي، وبعض الفقهاء علقوا إيقاع المخالعة بموافقة الزوج، خلافاً للمدلول الصريح في قضية زوجة ثابت، ويرجع ذلك إلى زيادة تعقيد المجتمع الإسلامي في الأطوار المتأخرة عن القرون الأولى، ووضوحه أكثر نحو جنسوية متطرفة كما رأينا في تغيير وإلغاء أحكام أصلية تحت تأثير هذا التطور».

وفي مدحه لابن رشد لموقفه من المرأة يقول: «وهو في حديثه عن المرأة يخالف أساتذته اليونان والمسلمين معاً، فينكر الفرق الطبيعي بين الرجل والمرأة، ويساويها مع الرجل في الكفاءات الذهنية والعملية، ويرى أن وصول المرأة إلى رئاسة الدولة هو من الأمور الطبيعية الممكنة... ولا تقل كفاءة المرأة عن الرجل حتى في الحروب»، وأيضاً يقول العلوي: «نجد المسلمين يجعلون حاجة الرجل إلى الجنس أكثرمن حاجة المرأة»، وعن قضية الضرائرية يضيف العلوي: «تقليص الغرائزية على أي حال إلى أربع زوجات، خطوة تأتي في مجرى الإصلاح الذي تقوم به الثورات للمجتمعات القديمة، وقد استعجل أبو ذر وصاحبه روزبه فالتزما بالعائلة الوحدانية الصرفة، مع الامتناع عن التسري، لكن خطوة كهذه كانت بانتظار ثورة أخرى يتمخض عنها التطور اللاحق للمجتمع الإسلامي، وكانت هذه الثورة الإسماعيلية وبنتها القرمطية، التي ألغت الزواج الضرائري، ولو أنها لم تستمر شأنها شأن التحولات الثورية المجهضة دوماً في عموم آسيا، وفي دائرة الفكر، كان المعري هو المروج الأكبر للعائلة الوحدانية، لكن ثورته هي الأخرى بقيت في بطون الكتب، وقام الدروز فيما بعد بإبطال الضرائرية، وهم فرع من الفاطميين يشير من بعيد إلى بقايا الثورة المجهضة».

وأخيراً يقول العلوي عن الميراث: «وكان من المنتظر مع تطور المجتمع الإسلامي أن يعاد النظر في الحصص، لتكون متساوية للجنسين، وهذا ما قام به الدروز، الإسماعيليون في الأصل، والشريعة الدرزية تساوي بين الابن والابنة في الميراث».

أحلام زوجة مغتصبة

كما يفعل بعد كل مرة، ها هو يلقي بجسده عند حافة السرير بعيداً عنها، وقد أصابه شيء من الإعياء وكثير من التخمة، وقد رسم على وجهه ابتسامة رضا، فقد أثبت لنفسه مرة أخرى أنه رجل، وأنه قادر على إيذاء امرأة ما، حتى وإن كانت زوجته.

وككل مرة تنهض هي لتنظر لجسدها المهشم في المرآة، باحثة بألم عن بقايا لملامح وجهها وسط مجموعة من الكدمات، وصوت من رحم صمتها يردد مثل كل مرة: «لن أقبل الإهانة من جديد، لن أسمح أن يسحق بشهواته كرامتي وآدميتي، سأطوي هذه الصفحة، ولن أعود إليها، فهذه آخر مرة».

يعيدها صوت شخيره المتعالي من عالم الوعود لعالمه، فتحمل أشلاءها وجراحها لتلقي بنفسها ككل مرة في حوض من الماء، وكأنها تود أن تمحي ما علق بجسدها من أثره. تتحسس جسدها ببطء، تبحث عن كل موضع ألم، تترك نفسها لموجة بكاء وتعود لعالمها، عالم الوعود، تحلم بانتفاضتها عليه، وتجيش الجيوش لثورة تأخرت كثيراً. وما أن تنهي حشد قواتها، حتى تقوم مسرعة باتجاه السرير، لتختصر بالنوم ساعات الليل الطويلة، ولا زال حلم ثورتها المنتظرة يراودها حتى اللحظة، فهو حلم كل مرة

سلوى جرادات

فنانة وصحافية فلسطينية تصنع لنفسها التميز والإبداع

رام الله - علاء كنعان

بكلماتها البسيطة التي تعبر بها عن مسيرة حياة فنية رغم قصرها الزمني، إلا أنها امتداد لتاريخ غنائي يمتد من جدتها، التي علمتها كيف تستطيع أن تخدم وطنها بطريقتها، التي ترى فيها ملاذاً نحو خدمة وطن ما زال أسيراً بيد الاحتلال الإسرائيلي.

لم تجد سلوى خليل عبد الرحمن جرادات تعريفاً لذاتها سوى أنها «الفتاة الشقية» أو «مجنونة البيت»، وهو النداء الذي تناديها عائلتها به، وهي أكثر الكلمات التي تسمعها سلوى في بيتها من أفراد عائلتها التي تتكون من خمسة أفراد.

جاءت سلوى إلى الدنيا بعد عامين من بدء الانتفاضة الفلسطينية، وتنحدر من قرية سعير إلى الشمال من مدينة الخليل، وتصفها سلوى بأنها من أجمل القرى وأنها تعشقها، وكلما ذهبت أليها تشم رائحة الصابون والزعتر، وتسمع صوت جدتها الذي فية صوت الميجنا والعتابا وأغاني التراث الفلسطيني، الذي لم يفارق صوتها الجميل. بلدتها الخضراء وطابعها الأثري كانت الانطلاقة الفنية لسلوى، فتشير قائلة: «كنت أشارك بلدتي في أغلب الأعراس والمناسبات التي كانت تحصل في البلد، وكنت فيها حبيبة ستي، كنت أراقبها كيف تغني وكيف توظف صوتها في هذه المناسبات، ودائماً في آخر سهرة الحناء، تتجمع الحجات الكبار بالسن ويشكلن فريقين متقابلين، ويغنين ما يسمى (الدحيّة)، وهذه أكثر أغاني التراث التي أحبها، لأنها كانت تمثل تحدياً لكل فريق، وكان يصاحبها جو من الفكاهة».

الانتفاضة والسياسة البداية

انتفاضة الحجارة والسياسة التي عاشتها سلوى في بيتها منذ سنواتها الأولى، كان لها الأثر الأكبر في حياتها، فمنذ كان عمرها خمس سنوات، حرمها الاحتلال الإسرائيلي من العيش مع والدها، لأنه كان في معظم الأوقات أسيراً لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي، وهو ما جعلها تحفظ في ذاكرتها صورة والدها وهو في سجن النقب الصحراوي، تقول: «كنت أزور والدي في السجن، وعلى باب السجن أجمع الحجارة وانتظر الدور لزيارته والعبور إليه، وكنت في الزيارة أغني أغاني يعشقها والدي».

تعتبر سلوى التي تربت على حب الفن عائلتها المدرسة الموسيقية الأولى، مشيرة «التراث كان له الحيز الأكبر في البيت، فأمي لديها هواية التطريز، وهو الأمر الذي جعلني اكتسب منها عشق الثوب الفلسطيني وارتداءه». وتضيف سلوى: « كان لوالدي الأسير المحرر الفضل لي بان أكون الآن أمامك، فهو علمني الكثير من الأغاني التراثية، التي كنا دوما نجتمع مع بعضنا البعض في جلسات عائلية نغنى فيها التراث الفلسطيني، فعمتي صوتها جميل، وأعمامي وجدتي، بالإضافة إلى أن أخي سامر يعزف الموسيقي في فرق مختلفة، وأختي سماح تدرس عزف على الكمنجة في معهد الكمنجاتي، وهو الأمر الذي جعلني غير مقيدة بالمجتمع وبقدراتي أمام الجمهور».

الصمت لغة مؤثره

وتعتبر سلوى أن الأغاني التراثية تشكل الهوية الثقافية الفلسطينية، التي يتوجب على كل فلسطيني التمسك بها وتطويرها والمحافظة عليها، وهي جزء من النضال لإبراز قضيتنا، فقضايا الشعب من احتلال وانقسام وما يتعرض له من الآلام عبر سنوات احتلاله، شكل لنا ألماً داخلياً لا يمكن التعبير عنه إلا بالصمت، فكان الرقص والتمثيل الصامت يلمس الألم الداخلي عند الجمهور الفلسطيني، وهو الإحساس الذي لمسته بعد تقديم عروض عدة في محافظات الوطن.

وتشعر سلوى بالفخر والاعتزاز وهي قادرة على مزج التراث بآدائها من خلال الرقص والتمثيل والغناء والعزف، وهو من أسمى ما تستطيع تقديمه لنفسها وللمجتمع، فكانت مسرحية الضوء الأسود، هي التجربة الأولى الصامتة لها، فشاركت فيها بالتمثيل والرقص،

وتقول سلوى عنها: «كانت المسرحية قريبة من الواقع الفلسطيني جداً، وكنت أشعر بأنها نوع يختلف عما يقدم على المسرح، فكانت تجربة جديدة لي وعلى الجمهور الفلسطيني، وكانت مشاركتي فيها جزء من التحدي الكبير، فهي قريبة من الهم الفلسطيني، وتتناول واقع الإنقسام الفلسطيني البغيض».

وترى سلوى بأنه يجب التفريق بين التراث والرقص المعاصر، فالتراث يجب الحفاظ علية من خلال الزي وطريقة عرضه، ليبقى بهويته ورسالته. وتتمنى سلوى بأن يصبح المسرح الفلسطيني دراسة أكاديمية وليس فقط هواية، وتتمنى الشابة سلوى بأن يكون لمؤسسات السلطة اهتمام بالمسرح من خلال البحث عن مشاريع خاصة في مجال الدراما، وأن لا يقتصر فقط على المؤسسات الخاصة».

التميز .. هدفها

وتكره سلوى التقيد، فقد كانت الفتاة الشقية في صفها المدرسي، فبدايتها كانت من المدرسة من خلال المشاركة في المهرجانات والفعاليات المدرسية، سواء بالغناء أو بالمسرح، ومن ثم التحقت بالمسرح الشعبي، وكانت مشاركتها التمثيل والغناء والرقص. وتحلم بأن تكون ناجحة بكل المقاييس، وأن تصنع بصمتها الخاصة بتقديم التراث الفلسطيني، سواء من خلال المسرح أو العزف، وأن يكون لها طريقتها الخاصة في التميز والإبداع.

وصقلت شخصيتها من خلال مشاركتها في تجارب مسرحية مختلفة وفرق غنائية، واندفاعها لتحدي كل الصعاب لإثبات نفسها في كل محاولة فنية، فشاركت في عروض فنية مختلفة في الوطن وفي الداخل الفلسطيني وقطر ولبنان والأردن، ودول أوروبية مختلفة .

ودرست الصحافة والإعلام في الكلية العصرية في مدينة رام الله، وأتقنت التصوير كهواية، رغم أنها ترى بان هواياتها لا حدود لها، فهي تعشق كل ما هو جديد في مجال الفن، ورغم أنها تدرس الموسيقى في معهد إدوارد سعيد الوطني للموسيقى، وتحب الغناء والتمثيل والرقص والعزف والمطالعة وقراءة الروايات والكتب التاريخية والفلسفية، إلا أنها تشعر بأنها في عطش دائم لهوايات جديدة وممارستها، لتصبح جزءاً من حياتها، لتكون في شعور بأنها تستفيد وتفيد الآخرين.

وتجد سلوى نفسها مثالاً للفتيات اللواتي يرين أنفسهن باحثات عن مجال الفن والمسرح، فبحثت عن المؤثرين فيها وفي شخصيتها، فكان الأديب والصحافي الشهيد غسان كنفاني، والثائر تشي جيفارا وشكسبير، والمخرج الفلسطيني فتحي عبد الرحمن، الذي كان له التأثير الأكبر في حبها وتعلمها للمسرح، وتأثرت بكتاب عائد إلى حيفا وعالم صوفي، وبشعر نزار قباني وأحمد مطر.

أَليسْ وُولْكَرْ

يَجِبُ أَنْ لاَ يَرِثُوا الأَرْضَ

تَرْجَمَةُ: مُحَمَّد حِلْمِي الرِّيشَة

أليس وولكر؛ شاعرةٌ، روائيَّةٌ، كاتبةٌ وناشطةٌ أَمريكيَّةٌ أَفريقيَّةُ الأَصل، منْ مواليد (٤٤٩١). كتبتْ رواياتٍ ومقالاتٍ عنِ العرقِ والنَّوعِ. اشتهرتْ بروايتها النَّقديَّةِ اللاَّذعةِ «اللَّونُ الأَرجوانيُّ» (٢٨٩١)، والَّتي فازتْ عَنها بجائزةِ (بوليترز) الشَّهيرةِ للرِّوايةِ. قالتْ خلالَ مقابلةٍ أُجريتْ معَها مؤخَّراً، وهيَ تحضِّرُ نفسَها للذَّهابِ معَ قافلةِ الحريَّةِ الثَّانيةِ إلى غزَّةَ: «إسرائيلُ أَعظمُ دولةٍ إرهابيَّةٍ، وإرهابُ أَمريكا معروفٌ في كلِّ أَنحاءِ العالمِ».

هُمُ الَّذينَ يَشْعُرُونَ بِالمَوْتِ

(إِلَى الشُّهَدَاءِ)

هُمُ الَّذينَ يَشْعُرُونَ بِقُرْبِ المَوْتِ مِثْلَ نَفَسٍ يَتَكَلَّمُ بِصَوْتٍ عَالٍ فِي غُرَفٍ مُعْتِمَةٍ لِرُدْهَةٍ قَائِمَةٍ بِإِيمَاءَةٍ وَاضِحَةٍ قَبْلَ قَطِيعِ الآلِهَةِ الغَيُورِينَ يَجِدُهُمُ المَصِيرُ يُسْتَقْبِلُونَ فِي البَيْتِ.

غَابَةُ المُحَارِبِ القَاتِمَةُ الَّتِي تَجْلِي صَمْتاً طَارِئاً مَعَ صَرَخَاتِ مَعْرَكَةٍ طَارِئَةٍ، أَوْ تَقِفُ بِقَدَمٍ لاَ تُزَعْزِعُ فِي الرَّمْلِ المُنْتَشِرِ مَصْلُوبَةً.

نَحْنُ وَحْدَنَا نَسْتَطِيعُ وَحْدَنَا أَنْ نُخَفِّضَ قِيمَةَ الذَّهَبِ

بِعَدَمِ الاهْتِمَامِ إِذَا مَا هَبَطَتْ أَوِ ارْتَفَعَتْ فِي السُّوقِ.

حَيْثُمَا كَانَ الذَّهَبُ هُنَاكَ، فَهُنَاكَ سِلْسِلَةٌ، كَمَا تَعْلَمِينَ، وَإِذَا كَانَتْ سِلْسِلَتُكِ مِنَ الذَّهَبِ،

فَهَذَا الأَسْوَأُ كَثِيراً جِدّاً لَكِ. الرِّيشُ، وَالأَصْدَافُ، وَالبَحْرُ عَلَى شَكْلِ حِجَارَةٍ، نَادِرَةٌ كُلُّهَا. قَدْ تَكُونُ هذِهِ ثَوْرَتُنَا: أَنْ نُحِبَّ مَا هُوَ وَفِيرٌ بِقَدْرِ مَا هُوَ شَحِيحٌ.

رَمَادِيَّةٌ لَدَيَّ صَدِيقَةٌ تَتَحَوَّلُ رَمَادِيَّةً، لَيْسَ شَعْرُهَا فَقَطْ، وَأَنَا لاَ أَعْرِفُ لِمَاذَا يَصِيرُ هكَذَا. هَلْ هُوَ نَقْصٌ فِي فِيتَامِينِ (هـ)، حِمْضِ (البَانْتُوثِنِيك)، أَوْ (ب ١٢)؟

أَمْ هُوَ مِنْ كَوْنِهَا مَحْمُومَةً وَوَحْدَهَا؟

أَسْأَلُهَا:

«كَمْ يَسْتَغْرِقُكِ مِنَ الوَقْتِ لِكَيْ تُحِبِّي شَخْصاً مَا؟» تُجِيبُ: «ثَانِيَةً دَافِئَةً».

«وَكَمْ مِنَ الوَقْتِ تُحِبِّينَهُ؟» «أُوهْ، فِي أَيِّ مَكَانٍ لِعِدَّةِ أَشْهُرٍ».

«وَكَمْ مِنَ الوَقْتِ يَسْتَغْرِقُكِ لِلْحُصُولِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ مَحَبَّتِهِ؟»

قَالَتْ: «ثَلاَثَةَ أَسَابِيعَ، عَلَى أَعْلَى تَقْدِيرٍ». هَلْ ذَكَرْتُ أَنِّي أَيْضاً أَتَحَوَّلُ رَمَادِيَّةً؟

هذَا لأَنَّنِي ×أُوَقِّرُ× هذِهِ المَرْأَةَ الَّتِي تُفَكِّرُ فِي الحُبِّ بِهذِهِ الطَّرِيقَةِ.

مَنْ؟

مَنِ الَّذِي لَمْ يُغَزْ مِنْ قَبَلِ (وَاسِيشُو)؟ قَالَ الشَّعْبُ: لَسْتُ أَنَا.

قَالَتِ الأَشْجَارُ: لَسْتُ أَنَا. قَالَتِ المِيَاهُ: لَسْتُ أَنَا. قَالَتِ الصُّخُورُ: لَسْتُ أَنَا.

قَالَ الهَوَاءُ: لَسْتُ أَنَا. القَمَرُ!

كُنَّا نَأْمَلُ أَنَّكَ كُنْتَ بِأَمَانٍ.

الأطفال المولودون بقيصرية أكثر عرضة للإصابة بالربو

أفادت دراسة نشرت مؤخراً في الولايات المتحدة، أن الولادة القيصرية يصاحبها خطر الإصابة بربو الأطفال، عند الأطفال الذين يولدون في وقت مبكر، بينما لا يكون الأطفال الذين أكملوا فترة الحمل معرضين لهذا الخطر. وأجريت الدراسة بإشراف فريق من جامعة واشنطن بسياتل، يترأسه البروفيسور جايسون أس ديبلي، ونشرت نتائجها في عدد الشهر الجاري من مجلة «أنالزز أوف ألرجي»، وهي مجلة علمية تصدر عن الكلية الأميركية لأمراض الحساسية والربو وعلم المناعة. وتوفر الدراسة التي أجراها الفريق رؤية جديدة، للسبب الذي يجعل الأطفال المولودين بعملية قيصرية أكثر عرضة للربو. واختلفت الدراسات السابقة التي أجريت حول العلاقة بين طريقة الولادة والربو، ولم تأخذ بعين الاعتبار آثار الولادة المبكرة والربو عند الأمهات، كما يقول الباحثون في هذه الدراسة. وأجريت الدراسة على أكثر من ١٠ آلاف طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٢ عاماً، باستخدام معطيات المستشفيات من قاعدة بيانات ولاية واشنطن.

وتؤدي الولادة القيصرية كما هو معلوم، إلى تغييرات في المستعمرات البكتيرية في البطن، الذي يحدث بصورة طبيعية بعد الولادة، وقد يكون له أثر يقي من التعرض للربو وأمراض الحساسية. ويقول بعض الباحثين، إن هذا التغير في البطن بسبب الولادة القيصرية، قد يقلل من قدرة تحمل الطفل للمواد المثيرة للحساسية، ويزيد من خطر إصابته بالربو.

وعند تحليل العلاقة بشكل منفصل، وجد الدكتور ديبلي وزملاؤه علاقة قوية بين الولادة القيصرية ودخول الأطفال المولودين في وقت مبكر إلى المستشفى بسبب الربو، بينما لا يحدث عند الأطفال الذين يتمون مرحلة الحمل.

تنظيف الاسنان يحمي القلب!

تنظيف الأسنان لا يحافظ على صحة اللثة والفم فقط، بل يحمي القلب من الأمراض أيضاً. هذا ما أكده الباحثون في جامعة مينيسوتا الأمريكية، في دراسة حديثة نشرت مؤخراً. فقد وجد هؤلاء أن سلالة معينة من البكتيريا الموجودة في الفم، قد تزيد خطر الإصابة بأمراض القلب، حيث تبين أن معدلات تصلب الشرايين السباتية وزيادة سماكتها، التي تعتبر مؤشراً قوياً على الأزمات القلبية والسكتات الدماغية، كانت أعلى عند كبار السن الذين يعانون من وجود مستويات عالية من البكتيريا المسببة لأمراض اللثة وما حول الأسنان في أفواههم. ولفت الباحثون إلى أن هذه الدراسة، تعتبر الأولى التي تثبت وجود ارتباط مباشر بين أمراض القلب الوعائية والبكتيريا المسببة لالتهابات اللثة والأسنان. وأوضح الأطباء في مجلة «سيركيوليشن»، أن البكتيريا المسببة لانتانات اللثة المزمنة، تدخل إلى الدورة الدموية، وتساهم في إصابة القلب وأعضاء الجسم الحيوية الأخرى بالأمراض، وتعرف هذه الظاهرة بنظرية الانتان المركز أو البؤري، التي تشير إلى أن وجود نسبة كبيرة من البكتيريا المؤذية في الفم، يزيد احتمالات تضيّق الأوعية الدموية، وخصوصا المغذية للقلب والدماغ.

زيت الزيتون يقي من سرطان الثدي

قال باحثون أميركيون، إن زيت الزيتون قد يساعد في الوقاية والعلاج من سرطان الثدي. جاء ذلك في دراسة نشرتها مجلة حوليات علم الأورام الأميركية في عدد هذا الشهر. وأجرى أعضاء فريق بحث كلية طب فاينبرغ في جامعة نورث ويسترن، سلسلة تجارب معملية على خلايا مستخلصة من أورام سرطانات الثدي، ووجدوا أن حمض الأوليبك الموجود بوفرة في زيت الزيتون، أدى إلى نقص مستويات جين مورث ومسرطن يرمز له بـ Her-٢/neu بنسبة ٤٦٪ تقريباً. والجين المسرطن هو الذي يؤدي إلى تحول الخلايا الطبيعية إلى خلايا سرطانية.

وذكر الدكتور خافيار منينديز الذي قاد الدراسة، أن هذه النتائج ربما تفسر انخفاض معدل إصابة شعوب البحر المتوسط بسرطان الثدي وأمراض القلب والشيخوخة، وذلك نتيجة اتباعهم أنماطاً غذائية تشتمل على تناول كميات كبيرة نسبياً من زيت الزيتون.

انتظار طويل

نجوى غانم

لم تكن تغريد مهدي تعلم، وهي ابنه الثمانية عشر عاماً، والتي كانت تجهز نفسها بفرح طفولي، لتزف إلى رجل أحلامها محمود الشريف، أن كل تلك المآسي تنتظرها على بعد ثلاثة أشهر فقط من زفافها. حيث عاشت مع زوجها الذي كان يحبها أجمل ثلاثة أشهر من الممكن أن تعيشها عروس، وقد أحست تغريد خلال تلك الفترة أنها أكبر حب يسكن قلب زوجها، إلى أن عرفت بعدها أن هناك حباً أكبر كان يشغف به قلب زوجها، ألا وهو حب الوطن، الذي سرعان ما لبى نداءه، وانطلق يقدم روحه من أجله، يحمل في جنبات قلبه مبادئ لا يخلو قلب فدائي منها.

كانت تغريد تجهل ترصد الأقدار لها، حيث كانت توارب الباب وتنظر لها خلسة، حتى تأكدت أنها منحتها السعادة لمدة ثلاثة أشهر كاملة، دون أي منغصات. ثلاثة أشهر لم تكن من وجهة نظر تغريد كافية لتمنحها الصبر، على الفقد والحرمان والضياع لمدة خمسة وعشرون عاماً، كانت الأقدار تعدها لاحتمالها! حيث حكم زوجها بالسجن المؤبد لارتكابه جريمة عشق الوطن، ولتنازله عن روحه في سبيله، فكان جزاءه أن استعاد حياته من أبواب الشهادة، وحرم حريته لمدة ربع قرن، كانت حكم القاضي الذي أعلنه بتشفٍ، يرهب به كل من سولت له نفسه أن يحذو حذو محمود ويخطو خطاه!

لم يكن الربع قرن ليمضي دون أسى أو حزن، ولا حتى دون يأس من وقت لآخر، فقد كان ينتاب قلبها البض الذي خشنت جوانبه نائبات الزمن، نوبات من اليأس وفقدان الأمل باللقاء من وقت لآخر، ومضى قطار العمر بتغريد يقلها من بيتها لبيت أهلها، ثم إلى المعتقل، حيث ترى زوجها كلما منت عليها الأقدار عبر سياج بينهما،، كادت تؤمن أنه لن يزال من طريقهما إلا بالموت! والذي كانت تطرد صوره من مخيلتها، حتى لا تحمِل قلبها المتخم بالهم، هماً إضافياً لا تقوى على احتماله.

كان لا بد لحياتها أن تنعطف بعيداً عن منعطفات المعتقل، بعد أن منعت من قبل الحكومة الإسرائيلية من زيارة محمود، الذي اكتفى بصوتها أنيسا له في ظلمة المعتقل. مرت السنتان بطيئتان من عمرها، وتخرجت تحمل شهادة الدبلوم في الخدمة الاجتماعية، كانت قد نوت خلالهما أن تستكمل دراستها لتحصل على شهادة البكالوريوس في علم الاجتماع، إلا أن منعطفاً جديداً لم يكن في حسبانها، مضت خطواتها مسرعة إليه! انه منعطف اليأس من الحياة وعدم القدرة على الانتظار أكثر ونفاذ الأمل، ظلت تغريد تسير لفترة ليست بسيطة في هذا المنعطف، إلى أن أطلت عليها رحمة السماء، بعد أن تم اختبار صبرها على البلاء وثبات إيمانها برحمة الله، رغم اليأس الذي كان يهاجمها من وقت لآخر.

كاد خبر احتمال الإفراج عن محمود أن يشلها فرحاً، فلقد تم إدراج اسمه ضمن الاسترحام التي يقدم لهيئة المحكمة بخصوص الحالات الصحية للمعتقلين، وذلك بسبب إصابة قديمة لساقه، إثر تلقيه لرصاصة أثناء الانتفاضة الأولى، والتي كان يعتبرها وساماً حفر في عظامه لن يبارحه، لحبه للوطن ونضاله في سبيل حريته. وخلال أيام أصبح الاحتمال أمر مؤكد الحدوث. حيث تم تبليغ محمود بأنه سيحرر مع بعض الأسرى خلال شهر رمضان المقبل، وبذلك يكون قد حرر قبل إتمامه لمدة المحاكمة بثمان سنوات. ما أكرم الأقدار التي تختصر ثمان سنوات من الانتظار من عمر تغريد ومحمود! وهكذا تحولت خطط تغريد من الذات إلى الأسرة والبيت، فشرعت تجدد المنزل وتصلح ما فعله الزمن في جدرانه. كانت ترتب المنزل وكأنها عروس تنتظر زفافها لأول مرة، وهكذا بدت عندما زرتها لأول مرة لأهنئها بتحرير زوجها، وهي جارتي التي يطل شباكي على شباكها، دون أن أعرف هويتها أو حكايتها، تقدمت صوبي عروس تتزين بمصاغها، تنير الفرحة وجهها، وكادت تتلاشى الخطوط الخفيفة التي ظهرت بجوار عينيها، معلنة زفافها مرة أخرى، بعد مضي سبعة عشر عاماً من الانتظار!

بدعم من

MDG ACHIEVEMENT FUND

هموم عادية!!؟

ليس كباقي الأيام

بقلم: عطاف يوسف

لم يكن يوم الثامن والعشرون من أيلول سنة ١٩٧٠، كغيره من الأيام، على الأقل بالنسبة لي، فقد شكل منعطفاً تاريخياً في حياتي، ونقلني من عالم الطفولة إلى عالم الشباب، رغم أنني كنت لا زلت في الثالثة عشر من عمري، وكنت قبل ذلك التاريخ تلك الفتاة التي اقتلعت من قريتها وجاءت إلى المدينة لتنهي دراستها الثانوية، لأن تلك الدراسة لم تكن متوفرة للفتيات في القرى الصغيرة والبعيدة.

كنت من صغري أحب جمال عبد الناصر، وكانت صورته معلقة على الجدار في بيتنا حتى عام ١٩٦٧، عندما جاء الاحتلال الإسرائيلي، وأصبح مجرد تعليق صورة لجمال عبد الناصر، يعتبر تهمة ممكن أن تقود مرتكبها إلى السجن.

بعد الحرب واحتلال الضفة، قامت أمي بتنزيل الصورة من على الجدار، لكنها لم ترمها، بل وضعتها مع صور أخرى في صرة وأودعتها مخبأً في السنسلة المجاورة للبيت.

يوم التاسع من حزيران عام ١٩٦٧، عندما أعلن عبد الناصر تنحيه عن الحكم، محملاً نفسه المسؤولية الكاملة عن الهزيمة التي حصلت، وأسفرت عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وصحراء سيناء، بكيت مع من بكى من الرجال والنساء، رغم أنني كنت صغيرة، ولم أدرك حينها لماذا كان البكاء، وما الذي يعنيه التنحي، إلا أنني أحسست من خلال ردات الفعل من حولي، أن كارثة أشد هولاً من الاحتلال قد حصلت.

كنا في ذلك الوقت حائرين، هل نبقى في الوطن ونتعرض لظلم الاحتلال وكابوس مذابحه، والاعتداء على أعراض النساء كما كان يشاع وقتها، أم نغادر الوطن إلى المنفى ونتعرض لظلم أكبر، لأن لا ظلم أكبر وأشنع من اقتلاع الإنسان من وطنه.

أبي رحمه الله، بعد جدال طويل وافق على إرسالي أنا واختي التي تكبري بثلاثة أعوام إلى الأردن، على أن يبقى هو وأمي وأختيّ الصغيرتين، على اعتبار أنه لا خوف عليهما، عندها بكيت كما لم أبكِ من قبل، وتعلقت بطرف ثوب أمي، رغم أن الشاحنة التي كانت تقل عدد كبير من أهالي القرية الهاربين إلى الأردن، كانت تقف في الساحة الرئيسية في البلدة. استجاب أبي لتوسلاتي، وقرر عدم ارسالنا أنا وأختي إلى الأردن، مردداً الآية الكريمة التي تقول: «قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا». ويبدو أن ما كتب لنا كان كبيراً وطويلاً، حيث توالت الأحداث والمصائب منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا، فقدنا فيها كثيراً من الأعزاء والأحبة، وذقنا الكثير من المرارة، وعانينا من القهر والإحباط، ولا زالت المسيرة مستمرة، لم يعد الاحتلال احتلالاً عسكرياً فقط، بل أصبح استيطانياً يجثم بين بيوتنا وفوق أراضينا الزراعية، يحرمنا منها، يمنعنا من جني ثمارها، ويترك المستوطنين يصولون ويجولون، يخربون، يحرقون، يقطعون الأشجار، هم وكلابهم وخنازيرهم. أما نحن، أصحاب الأرض الشرعيين، فحرام علينا وعلى بلابلنا الدوح، وحلال للمستوطنين من كل جنس.

بقينا في الوطن وكبرنا فيه، إلا أن جاء اليوم الذي أعلن فيه عن موت جمال عبد الناصر، فخلعت عني ثوب الخجل والانطوائية، التي فرضها علي وضعي كفتاة قروية فقيرة وصغيرة، في مدينة لم تفتح لي أحضانها، وعاملتني بناتها بدونية، ورددت على ذلك بتفوقي الدراسي، وقلت للجميع لست أقل منكن ذكاءً.

في ذلك اليوم سالت دموعي بغزارة، وأحسست باليتم بموت عبد الناص،ر لذلك خرجت في المظاهرات، لبست الأسود ورشقت قوات الجيش الإسرائيلي بالحجارة، وتعرضت للماء الساخن الذي كانت قوات الاحتلال ترشه على المتظاهرين من خراطيم عملاقة لتفريقهم، إلا أن المسيرة لم تتوقف، واستمرت المظاهرات فترة طويلة، خاصة أن موت عبد الناصر، جاء في خضم الحرب الشرسة ضد الفلسطينيين في الأردن، وما تمخضت عنه من مآسٍ وخروج المقاومة الفلسطينة من الأردن، بعد أن اسفرت تلك الحرب عن عشرات آلافٍ الشهداء والجرحى. هذه المظاهرات فتحت عينيّ على الظلم التاريخي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، ولا يزال، وبدأت مسيرة النضال الطويل والشاق، الذي قادني إلى السجن والإبعاد وأشياء كثيرة أخرى، لا يمكن نسيانها إلى آخر العمر.

itaf1957@yahoo.com

للإتصال أو للمراسلة

المشرفة العامة : سريدا حسين

المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر

تحرير وتدقيق: عطاف يوسف

شارع الإرسال – مركز عواد

ص.ب : ٢١٩٧ رام الله

هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها

تطبع في مطابع الايام